جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتنمية الزراعية
League of Arab States
Arab Organization For Agricultural Development

دراسة مشروع
دعم وتطوير
الاجهزة الاحصائية الزراعية

بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الخرطوم — مارس (آذار) 1996

جمهورية السودان - الخرطوم - العمارات شارع 7 St. No. - Al - Amarat - Sudan - Khartoum - ص.ب : 474 - الرمز البريدي : 11111 - Postal Code: 11111
Telephones: (249-11-) 472176 - 472183 - تلفونات : Fax: (249-11-) 471402 - تلكس : Cable: AOAD Khartoum - برقياً : أوابد الخرطوم - Telex : 22554 AOAD SD - تلكس :

تقديم

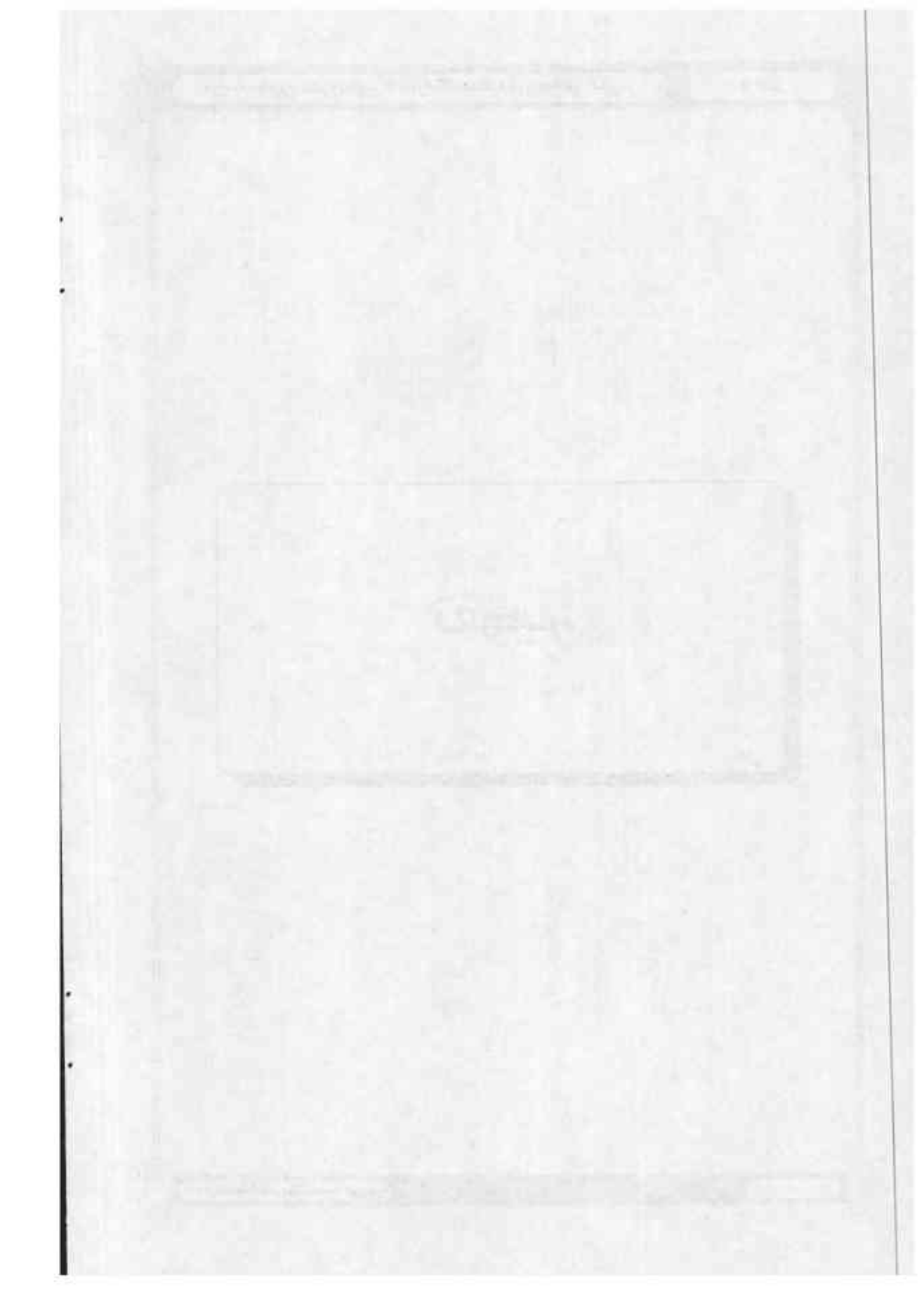

تقديـــــم

تسعى المنظمة العربية للتنمية الزراعية بخطي حثيثة الى بناء قواعد البيانات الاحصائية في البلدان العربية كأحد مجالات عملها لتحقيق أحد أهدافها الرئيسية وذلك لما للبيانات الاحصائية من أهمية قصوى لمتخذي القرار في تخطيط وتنفيذ مجموعة السياسات والبرامج التي تساعد على وضع استراتيجيات وخطط التنمية الاقتصادية العامة وإحداث التنمية الزراعية المتواصلة والمستدامة.

كما ان عملية تطوير البيانات والمعلومات في العالم العربي أمر تفرضه الضرورة التي نشأت من إتساع نطاق التقنيات الحديثة وزيادة كثافة قواعد المعلومات مما زاد من الحاجة الى بناء قواعد معلومات حديثة خاصة في مجال القطاع الزراعي العربي حتى يواكب التغيرات الدولية التي حدثت في المجال الاقتصادي والتقني والتي تؤثر مباشرة على الاوضاع الاقتصادية العالمية والعربية .

وعلى ضوء هذه التغيرات العالمية وبالاضافة الى التغيرات الجذرية التي احدثتها الحكومة الجزائرية في مختلف اوجه اقتصادها الوطني وخاصة في القطاع الزراعي فقد اولت إهتماماً ملحوظاً للأجهزة الاحصائية وتطوير ادائها، واستكمالاً لجهودها السابقة في هذا المجال فقد تقدمت وزارة الفلاحة والصيد البحري الجزائرية الى المنظمة العربية للتنمية الزراعية للمساعدة في تنفيذ مشروع لدعم وتطوير البنية الاحصائية الزراعية .

وعليه فقد قامت المنظمة باعداد وبلورة وثيقة المشروع والذي يهدف الى تقييم الاداء الاحصائي الراهن، تحليل كفاءة البناء المؤسسي، ثم تدعيم زيادة فعاليته من حيث الامكانات المادية والبشرية، بالاضافة الى تطوير الاساليب والمناهج التي تستخدم في جمع المعلومات والبيانات، هذا وقد تمثلت أهم عناصر المشروع في إعداد دراسة تفصيلية تقوم بوضع النهج الاحصائي المناسب مع اقتراح آلية تنفيذية لزيادة فعالية الجهاز القائم حالياً، ولاجراء هذه الدراسة قامت المنظمة باختيار فريق الدراسة من الخبرات العربية المتميزة والتي من ضمنها الخبرات الجزائرية المحلية العاملة في جهاز الاحصاء المحلي. وقد قام الفريق بإعداد هذه الدراسة الشاملة والتي جاءت في أربعة فصول بالاضافة الى التوصيات العامة التي غطت البنيات المؤسسية والموردية .

وقد تطرق الفصل الاول من الدراسة الى السمات الرئيسية للقطاع الزراعي الجزائري من حيث الموارد الطبيعية والبشرية والحيوانية ومساهمة القطاع الزراعي في الدخل القومي كما تطرق الى مشاكل ومعوقات الاداء في القطاع الزراعي وتلمس الحاجة الى تطوير بنية

المعلومات الاحصائية الزراعية.

أما الفصل الثاني فقد تناول واقع الجهاز الاحصائي شاملاً لمحة تاريخية عنه من حيث المراحل التي مر بها ، ثم التشريعات الناظمة لعمله ، ومهام مديرية الاحصاءات الزراعية ومكاتبها وفروعها المختلفة والعلاقة التي تربط بينها ونوع الاحصاءات التي تجمعها كما تم تحديد الامكانات البشرية والمادية والتشريعية والفنية المتوفرة لديها.

أما الفصل الثالث فقد تطرق الى أهم صعوبات ومعوقات الاداء، التشريعية منها والبشرية والمادية والفنية والادارية.

وناقش الفصل الرابع الاساليب والمقترحات التي يمكن ان يتم بواسطتها تطوير بنية المعلومات الاحصائية الجزائرية من حيث الهدف العام للتطوير، اسسه العامة والمحاور التي يمكن ان يشملها التطوير سوي كانت محاور تشريعية، بشرية، مادية، هيكلية، فنية أو تنظيمية . كما اقترح هذا الباب أيضاً هيكلاً احصائياً متطوراً يمكن انشاؤه لتطوير بنية الاحصاءات الزراعية الجزائرية وزيادة كفاءة عمل الجهاز الاحصائي إضافة الى تحديد وبيان الاحتياجات الفعلية لمتطلبات التطوير، كما أضاف نماذجاً من الاستبيان والجداول الاحصائية المقترحة للتطوير.

هذا وقد جاءت هذه الدراسة شاملة ومتكاملة متناولة بالتشخيص الوضع الراهن، اوجه القصور ومقترحة الحلول والتوصيات التي تساعد على تطوير الجهاز الاحصائي لكي يواكب التطور المضطرد الذي طرأ في مجال المعلومات.

وأنتهز هذه السانحة الطيبة لاتقدم بالشكر لمعالي وزير الفلاحة والصيد البحري ومعاونيه على دعمهم وتعاونهم المثمر مع فريق الدراسة ، كما لايفوتني ان اتقدم للساده رئيس واعضاء فريق الدراسة بالشكر والتقدير على الجهد المقدر الذي بذلوه في إعداد هذه الدراسة حتى جاءت متكاملة وشاملة والتى نأمل أن تساعد في تطوير الأجهزة الاحصائية وان تفي بالغرض الذي أعدت من أجله.

والله الموفق.

المدير العام

الدكتور يحيى بكور

المحتويات

المحتويـات

صفحة

التقديـــــم	1
المحتويـــــات	ج
ملخص الدراسة	1
أهم التوصيـات	3
المـقـدمـــــة	6
الفصل الاول :	
1- السمات الرئيسية للقطاع الزراعى بجمهورية الجزائر	10
1-1 : الموارد الطبيعية والبشرية	10
1-2 : دور القطاع الزراعي فى الاقتصاد الجزائري	14
1-3 : مشاكل ومعوقات الاداء فى القطاع الزراعي	17
1-4 : الحاجة الى تطوير بنية المعلومات الاحصائية الزراعية	23
الفصل الثانى :	
2- الجهاز الاحصائى الزراعى الجزائرى	25
2-1 : لمحة تاريخية عن الجهاز الاحصائى الزراعى	25
2-2 : التشريعات والقوانين الناظمة لعمل الاجهزة الاحصائية	27
2-3 : اعادة هيكلة الاجهزة الاحصائية الزراعية	29
2-4 : مهام مديرية الاحصاءات الفلاحية (الزراعية) والتحقيقات الاقتصادية	32
2-5 : علاقة الاجهزة الاحصائية الزراعية ببعضها البعض وبالوحدات الاخرى	35
2-6 : حركة إنسياب المعلومات الاحصائية حاليا	37
2-7 : الامكانات الحالية المتوفرة لمديرية الاحصاءات الزراعية	41
2-8 : البيانات الاحصائية الزراعية المتوفرة بالجزائر	44

الفصل الثالث

3- صعوبات ومعوقات الاداء فى الاجهزة الاحصائية 51

3-1 : المقدمة 51

3-2 : أوجه القصور 52

3-3 : معوقات العمل والتنفيذ بأداء الجهاز الاحصائي الزراعي 60

الفصل الرابع

4- تطوير بنية المعلومات الاحصائية الزراعية الجزائرية 69

4-1 : المقدمة 69

4-2 : ضرورات التطوير 72

4-3 : هدف التطوير المقترح 74

4-4 : الهيكل التنظيمي المقترح للتطوير 79

4-5 : الاحتياجات اللازمة للتطوير وبعض الاجراءات الداخلية 91

4-6 : الاحصاءات الزراعية السنوية المطلوب جمعها 109

4-7 : الطرائق المقترحة لجمع البيانات الاحصائية الزراعية 112

4-8 : حركة إنسياب المعلومات الاحصائية فى الجهاز الاحصائي الزراعى المقترح 114

4-9 : البرنامج الزمنى المقترح للتطوير 120

4-10: بعض الاستبيانات المقترحة للتنفيذ 121

4-11: بعض الجداول الاحصائية الزراعية المقترحة 128

الخاتمة 135

المراجع 136

فريق الدراسة 138

مرفقات :

- المقابلات 139

- عدد العاملين فى الاحصاءات الزراعية بالولايات 141

- إستبيان مكاتب مديرية الاحصاء الزراعى 142

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة

واكب ويواكب الاقتصاد الجزائرى تغيرات جذرية شملت مختلف أوجه الاقتصاد وبكافة قطاعاته ، وبالاخص القطاع الزراعي ، الذى أعادت الحكومة النظر فيه ككل أكثر من مرة خلال العقود الثلاثة الماضية ، كما أنها (أي الحكومة) تولى فى هذه المرحلة إهتماما خاصا بالاجهزة الاحصائية وتطوير عملها ، لما يكتسبه الرقم الاحصائي الدقيق من أهمية عند وضع الاستراتيجية وخطط التنمية الاقتصادية . ونجاح هذه الخطط يتوقف الى حد بعيد بمدى كفاءة وكفاية وشمولية المعلومة الاحصائية.

تهدف هذه الدراسة الى إعادة تأهيل بنية المعلومات الاحصائية الزراعية – ودراسة الهيكل المؤسسي لبنية المعلومات الاحصائية الزراعية بالجزائر فى ضوء الدراسات الواقعية والقدرات المتاحة ، ومراجعة نظم إنتاج البيانات الاحصائية المتوفرة من حيث الشمول والدقة وأسلوب الجمع والتحليل والنشر .

ولقد تطرقت الدراسة عبر فصولها الى التشخيص العام للوضع الراهن للقطاع الزراعي ، مع إعطاء صورة واضحة لتوصيف بنية الجهاز الاحصائي الزراعي الحالي وكيفية إمكانية تطويره فى المستقبل القريب.

تناولت الدراسة فى الفصل الاول السمات الرئيسية العامة للقطاع الزراعي الجزائري والتى من أهمها :

- حجم المساحة الصالحة للزراعة – والمساحة المزروعة سنويا وهى لاتتعدى 8 مليون هكتار من أصل 239 مليون هكتار.
- قلة الموارد المائية السطحية والجوفية المتوفرة.
- مساحة الحبوب التى تتجاوز سنويا 4 مليون هكتار.
- تبوير مساحة تتجاوز 3 مليون هكتار سنويا.
- وجود قطاع حيوانى بأعداد وافرة.
- ويستوعب القطاع الزراعي حوالي 25٪ من الايدى العاملة ويساهم بحوالى 12٪ من الدخل الوطنى سنويا.

وفى الفصل الثاني . عالجت الدراسة واقع الجهاز الاحصائي الحالي من حيث :

التشريعات والقوانين الناظمة للاجهزة الاحصائية والامكانات المتوفرة وحركة إنسياب المعلومة الاحصائية.

وفى الفصل الثالث ، بينت الدراسة معوقات أداء الاجهزة الاحصائية الزراعية ، رغم وجود بعض الامكانات المتاحة ، والتى لم تستثمر الاستثمار الامثل فى طريقة الحصول على جمع البيانات بدقة وشمولية أكبر.

وفى الفصل الرابع : عرضت الدراسة كيفية تطوير بنية وهيكلية الاجهزة الاحصائية بغية تكوين قاعدة معلومات إحصائية دقيقة.

ولكي يتم ذلك فقد بينت الدراسة الجوانب اللازمة لتحديث عملية التطوير من مراسيم تشريعية ، وقرارات تنفيذية واجراءات داخلية وتحديد مهام المنظومة الاحصائية والامكانات البشرية المتوفرة واللازمة لعملية التطوير بغية تحديث عملية إنسياب معلومة البيانات الاحصائية من والى مديرية الاحصاءات الزراعية بالدقة والشمولية والزمن .

ولتحقيق ذلك تم تحديد المستويات المختلفة اللازمة لانتاج الرقم الاحصائي وانسيابه، ولهذا تم إقتراح مايلى :

- هيكلية جديدة لمديرية الاحصاءات الزراعية.
- طرائق جديدة لجمع البيانات الاحصائية.
- إستبيانات عامة وخاصة للحصول على الرقم الاحصائي الدقيق.
- برنامج تدريبي للعاملين فى مجالات جمع البيانات الاحصائية كافة.
- تحديد الاحتياجات المادية والمالية والبشرية والتشريعية اللازمة لعملية التطوير.
- خلصت الدراسة الى بعض التوصيات فى هذا المجال.

أهم التوصيات

أهم التوصيات والاقتراحات

أولا : التوصيات المتعلقة بوزارة الزراعة :

1- تشكيل لجنة عليا بوزارة الزراعة للاحصاءات الزراعية مهمتها وضع الخطط والبرامج للاحصاءات الزراعية المطلوبة سنويا ، والمطلوبة على المدى البعيد.

2- إستصدار القرارات الناظمة لتشكيل الجهاز الاحصائي المقترح ، بدءا من نيابة مديرية الاعلام الآلي ، ونيابة مديرية إطار المسح. وحتى تشكيل المكاتب الاحصائية بالدوائر ، وتكليف المندوبين الزراعيين والمشرفين أو المكاتب الاحصائية بالبلد يجمع البيانات الاحصائية الزراعية.

3- تأمين الاموال اللازمة لاجراء المسح الجوى بطريقة التصوير الجوي للاراضي الزراعية وعلى مستوى البلدية.

4- تأمين الخرائط الزراعية لكل بلدية من البلديات ، بحيث تتضمن هذه الخرائط أرقام العقارات الزراعية وأسماء مالكي هذه العقارات . وذلك للوصول الى السجل العقاري.

5- تأمين وسائط النقل للمكاتب الفلاحية بالبلديات والدوائر من أجل المراقبة والاشراف على كامل النشاطات الزراعية فى مراكز عملهم.

6- الزام الدواوين الزراعية والاتحادات المهنية الزراعية وغرف الزراعة بالولايات بفتح سجل احصائي لكل ديوان أو هيئة زراعية بدءا من مراكز تواجدها ، حتى مستوى الولاية وذلك بالتعاون مع مديرية الاحصاءات الزراعية . حتى تتلاءم هذه السجلات مع برمجة الاعلام الآلى.

7- تأمين سيارة لكل مصلحة من مصالح الاحصاءات الزراعية بالولايات وذلك من اجل المراقبة والمتابعة وتحقيق الاعمال الاحصائية المكلفة بها هذه المصالح بالولايات.

8- استصدار قرار تنفيذي بتحديد مهام مديرية الاحصاءات الزراعية بالوزارة ، والمصالح الاحصائية بالولايات والمكاتب الاحصائية فى الدوائر ، والمكاتب الفلاحية بالبلديات ، بما يتوافق مع الاقتراحات الواردة فى الدراسة.

9- تأمين بناء لمديرية الاحصاءات الزراعية ، بهدف جمع العناصر العاملة فى المديرية بادارة واحدة.

10- تأمين العناصر البشرية اللازمة للجهاز الاحصائي المقترح ، وكذلك تأمين الاموال لتغطية رواتبهم ونفقاتهم . ويمكن تأمين هذه العناصر من الوزارات والجامعات . أو بالاعلان عن مسابقات للتوظيف فى الجهاز الاحصائي الزراعي.

11- تأمين الاموال اللازمة لانشاء بنك المعلومات الوطني للاحصائيات الزراعية ومايتطلبه هذا البنك من اجهزة إعلام آلي .

12- تأمين الاموال اللازمة لشراء (موتسكيلات) دراجات نارية للمندوبين الزراعيين بالبلديات.

ثانيا : التوصيات المتعلقة بمديرية الاحصاءات الزراعية :

1- يعتبر التعداد الزراعي العام ، الدعامة الاولي والاساسية للحصول على احصاءات دقيقة ، لذلك يجب العمل فورا للاعداد والتحضير لاجراء التعداد قبل نهاية هذا القرن ، وذلك بالتعاون مع الديوان الوطني للاحصاءات.

2- البدء فورا باجراء دورات تدريبية على جمع البيانات الاحصائية الزراعية ، وفق إستبيانات محددة فيها تاريخ كل استبيان ، وذلك للعاملين فى المكاتب الزراعية بالبلديات.

3- تأمين المدربين للدورات التدريبية المقترحة ، الدورات الخارجية بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية والداخلية بالتعاون مع الديوان الوطني للاحصائيات والجامعات والمعاهد الجزائرية.

4- التعاون مع مدراء المصالح الزراعية بالولايات ورؤساء المصالح الزراعية منها، واعادة توزيع العاملين بالجهاز الاحصائي بمايتوافق مع المهام الجديدة واولويات العمل المناط بهذه الاجهزة.

5- تأمين السجلات العقارية الزراعية وكذلك سجلات المنتجين لكل بلدية من البلديات الزراعية.

6- البدء فورا باعداد إطار للتحقيقات الاحصائية من أجل تحديد المساحة المزروعة بالبطاطا إضافة للتحقيق الاحصائي الذى تقوم به من أجل تقدير المردود ، ومن ثم الانتقال الى محاصيل أخرى.

7- تحديد المساحة المروية المزروعة بكل محصول من المحاصيل والاشجار المثمرة، ومن ثم تحديد الانتاج والمردودية لهذه المحاصيل.

8- إنجاز قوائم ورموز وأرقام للاعمال الزراعية (قائمة مواد) للوصول الى خلق قائمة احصائية تعمل بها كافة مكاتبها وعناصرها.

9- توحيد الطرائق الاحصائية التى تجمع بها البيانات الاحصائية من قبل الاجهزة الاحصائية فى الولايات والدوائر والبلديات.

10- البدء فى اعداد وتحقيق الاستبيان الخاص بتكاليف إنتاج كل كغ قمح أو شعير أو بطاطا فى ارض المزرعة ، ومن ثم الانتقال الى محاصيل أخرى.

11- التعاون مع الديوان الوطنى للاحصائيات بغية تكوين البنك الوطنى للاحصائيات الزراعية.

12- إنشاء خلايا (نقاط) للملاحظة والمراقبة والمتابعة للاعمال الاحصائية فى كافة مراكز إلتقاطها.

13- أن تعتمد فى تقدير إنتاجية الحبوب على المساحة المزروعة وليس على المساحة المحصودة.

14- التعامل وتوحيد الارقام الاحصائية المجموعة عن الاشجار المثمرة ، خاصة فى مايتعلق بالحوامض مقارنة مع الزيتون والتمور والكروم.

15- أن تعمل مديرية الاحصاءات الزراعية بالاشتراك مع مديرية الانتاج النباتي بتحديد عدد الاشجار المغروسة فى الهكتار الواحد لكل نوع من الاشجار المثمرة فى الاراضى المروية والبعلية ليصار بعد ذلك الى اجراء الدورات التدريبية لتقدير مساحة وإنتاج ومردودية الاشجار المثمرة.

16- الاقتراح بأن تشترى السيارات موضوع الدراسة من سيارات البيك الزراعية وتوزع على الولايات ذات النشاط الزراعي المكثف.

17- أن تعمل المديرية بالتعاون مع الشركة التى أشترت منها اجهزة الحاسب الآلي لاجراء دورات تدريبية على استعمال الحاسوب.

مقدمة

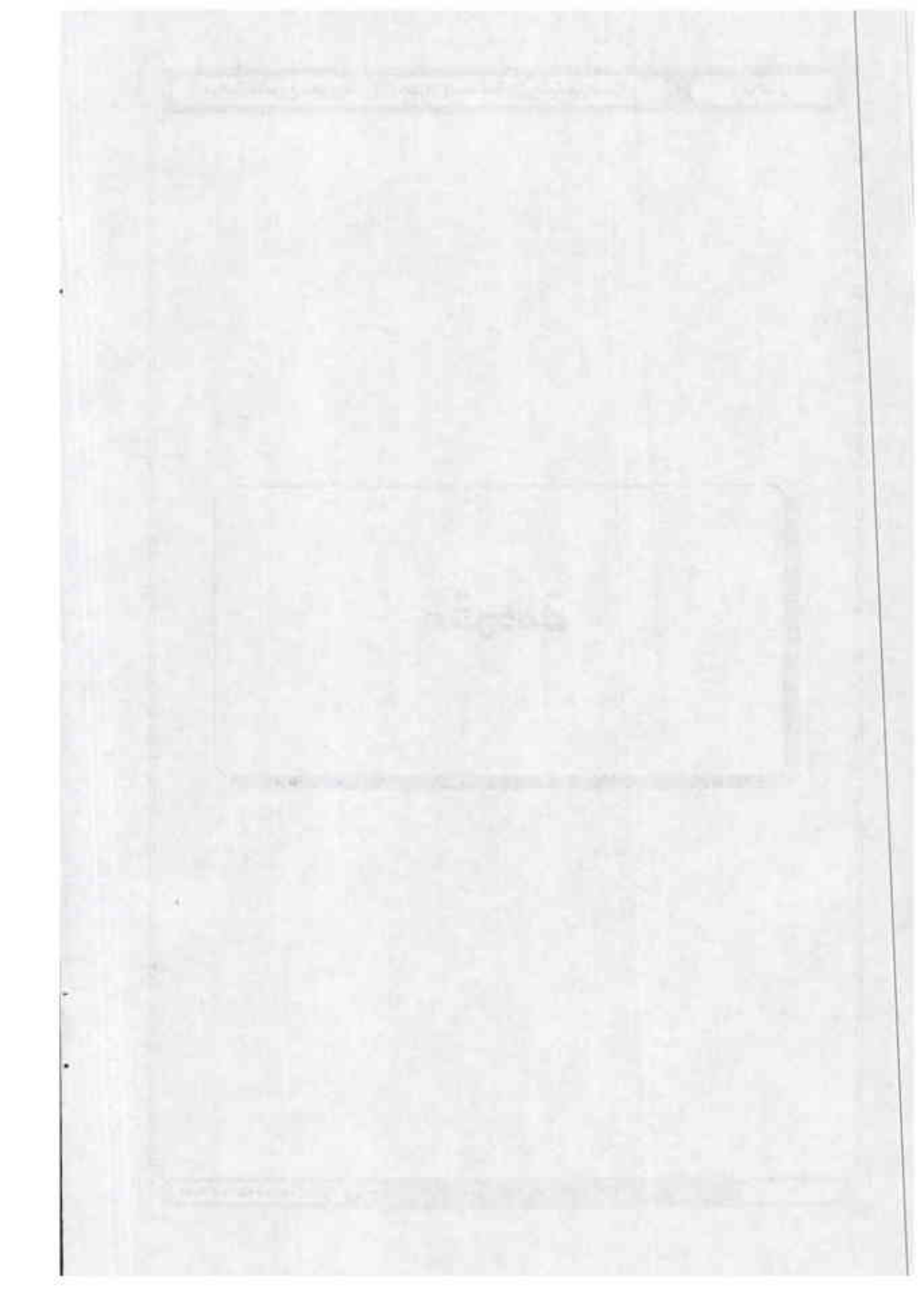

المقدمة

يسعى العالم اليوم وفى كل مجال من مجالات الحياة الى التطوير والتحديث والارتقاء بأعماله وبحوثه ، وبصورة تعتمد على التجديد والاستمرارية خاصة بالنسبة للدول المتقدمة علميا وتقنيا.

كما أصبح الترابط والاتصال بين دول العالم المختلفة قائما ومستمرا ، ولاتستطيع دولة مهما كانت قوية وغنية أن تسير أمور حياتها بعيدا عن الدول الاخرى.

والزراعة والانتاج الزراعي فى عالمنا المعاصر نالا إهتماما كبيرا من البحث والتطوير فى العالم المتقدم ، من كافة الجوانب الانتاجية والاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية . حتى أن رفاهية المزارعين وزيادة دخولهم ، اصبحت في تلك الدول من أهم الجوانب التى تحكم علاقاتها الدولية ، حيث تمارس من خلال فائضها من الانتاج الزراعي فى تكوين مناطق نفوذ جديدة لها . لهذا فان الاهتمام بالزراعة والانتاج الزراعي فى وطننا العربي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار المتغيرات كافة التى حدثت وتحدث فى العالم ، حتى يتمكن من الاستفادة من التقنيات الحديثة والعلوم البحثية المتطورة ومتابعة هذه المتغيرات حتى يصل وطننا العربى الى زراعة متطورة ، تؤمن للمواطنين الغذاء الكافي بالنوعية والكمية الجيدة ، خاصة أننا نعيش اليوم فى ظل الاتفاقية الجديدة لتحرير التجارة الدولية.

وحتى يتمكن كل بلد عربى من الوصول الى الزراعة المتطورة عليه مراجعة الاطر والنظم ومستويات الانتاج ، واداء وكفاءة العمل الزراعي فى كل جانب من جوانب الانتاج. حتى يوفر الفرص للاستغلال الامثل للموارد وخاصة الموارد الطبيعية الزراعية.

ولهذا على كل بلد عربى أن يعتمد فى تحقيق ذلك على البحث العلمي الذى يستند بدوره على توفر البيانات الاحصائية الدقيقة . والتى انيطت مهمة جمعها بمديرية الاحصاءات الزراعية والتحقيقات الاقتصادية بوزارة الزراعة الجزائرية.

أن توفر الاحصاءات يعتبر أمرا ضروريا وأساسياً للتعرف على مدي وتقدم وتطور وكفاءة النشاط الاقتصادى الزراعي ، وبدون ذلك يصبح الامر مبنيا على أسس غير موضوعية تؤدى الى نتائج غير مأمونة ، بل ربما تؤدى الى نتائج عكسية لماهو مخطط له،

ومرغوب فيه.

أن نجاح خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية يتوقف على أمرين رئيسيين هما :

- الرقم الاحصائي الدقيق.
- أسلوب التخطيط السليم.

ونضيف هنا أنه بالنسبة للزراعة فإن الرقم الاحصائي الصحيح - يساعد فى التنبؤ بالانتاج الزراعي ، ويقيم المتغيرات الاقتصادية الاجتماعية على المدى القريب والبعيد . اضافة الى اجراء البحوث والدراسات فى مجالات النشاطات الزراعية حتى يتمكن الباحثون والدارسون من اجراء التحليل الاقتصادى الزراعي الكلي والجزئي . وهذا يتطلب أن تكون الصلة والتعاون والترابط قائمة بين مراكز جمع المعلومات الاحصائية والقائمين على شؤون التخطيط . وبعبارة أخرى أن الحوار الدائم بين اجهزة الاحصاء والمستخدمين الرئيسيين للرقم الاحصائي ، أمر ضرورى للتعرف على احتياج متطلبات هؤلاء المستخدمين ، حتى اذا اقتضى الامر تعديل طرائق جمع البيانات الاحصائية بمايتلاءم وتلك الاحتياجات.

أن التطوير يجب أن يشمل البحث عن الجوانب العلمية التي تؤدى الى تطوير أساليب وطرائق جمع البيانات الاحصائية بأبسط السبل وبأقل التكاليف . وهذا يتطلب بدوره القيام بدراسات وافية ومتكاملة للظواهر الاقتصادية والزراعية والاجتماعية المطلوب جمع بيانات عنها ، معتمدين فى ذلك علي تقييم الاسلوب الراهن لجمع البيانات ، ومدى الحاجة الى تعديله أو تطويره ، لتحقيق الغرض المنشود من هذا التطوير.

أن موضوع دراستنا هذه يتعلق باعادة تأهيل ودعم وتطوير بنية الجهاز الاحصائي الزراعي الجزائري . وهنا لابد من ايضاح نقطة هامة وهى أن الرقم الاحصائي الزراعي فى الجزائر يتواجد فى مؤسسات وهيئات عدة خارج القطاع الزراعي ، مثل وزارة التجهيز ، للمصادر المائية ، ووزارة المالية ، لتوفير الاموال اللازمة للتنمية الزراعية ، ووزارة الاقتصاد لتحديد الاموال اللازمة للاستيراد لمستلزمات الانتاج ، وكذلك لتأمين القروض المالية للمزارعين ، وكميات الامطار من وزارة النقل ، ووزارة الصناعة بالنسبة للتصنيع الزراعي وغيره والديوان الوطني للاحصائيات .

لقد حققت الاجهزة الاحصائية الزراعية فى الجزائر ولفترة قريبة من الوقت ، جزءاً معقولاً وهاماً من البيانات الاحصائية الزراعية ، التى اعتمد عليها فى تخطيط وتنفيذ مجموعة من السياسات والبرامج المرتبطة بفترة التخطيط المركزي ، وملكية الدولة للجانب الاكبر من قوي الانتاج وعناصرها ، وسيادة نمط المزارع الاشتراكية التابعة للدولة ، وكذلك سيطرة الدولة على جهاز الاسعار ، وتخصيص الموارد بين مختلف اوجه النشاط الاقتصادى ومنها النشاط الزراعي ، لذلك كانت البنية التحتية للجهاز الاحصائي بكل فروعه مصممة بمايتفق وذلك الاسلوب فى تعبئة الموارد الاقتصادية والبشرية.

لقد حدثت فى السنوات الاخيرة بالجزائر ، تطورات كبيرة فى هيكل الاقتصاد الجزائري شملت كافة نشاطاته ، كما أدركت الحكومة الجزائرية ، أهمية توفير الرقم الاحصائي الدقيق ، الذي يساعد فى التعرف على مدى تقدم وكفاءة النشاط الاقتصادى ، لذلك أصدرت مجموعة من المراسيم والقرارات المتعلقة بتطوير بنية الهياكل الاحصائية باجهزة الدولة ، ومنها الجهاز الاحصائي الزراعي ، بحيث تساعد البيانات الاحصائية التى ستتوفر من تطوير هذه الاجهزة علي استخلاص النتائج وإتخاذ القرارات الحاسمة بالنسبة للوضع الراهن ورسم خطة المستقبل . خاصة فيما يتعلق بالبحوث والدراسات فى مجال الاقتصاد بشكل عام والاقتصاد الزراعي والمجتمع الريفي بشكل خاص . ومن هنا نبعت مهمة تطوير عمل الاجهزة الاحصائية الزراعية.

لهذا عملت الحكومة الجزائرية على تطوير بنية الاجهزة الاحصائية الزراعية وذلك بالاشتراك مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية بحيث يهدف مشروع التطوير الى :

- توصيف الوضع الراهن للجهاز الاحصائي الزراعي.
- إعداد استراتيجية البنية الاحصائية ونظم المعلومات الزراعية .
- وضع الخطة التنفيذية والبرنامج الزمني لتحقيق أهداف المشروع.
- إقتراح بعض المشاريع المستقبلية للتطوير وكيفية مصادر تمويلها.

ولانجاز هذه المهمة قام فريق العمل المكلف من المنظمة العربية للتنمية الزراعية بانجاز هذه الدراسة ، بعد أن عرض علي الهيكل التنظيمي الحالي والسابق للجهاز الاحصائي الزراعي وقام بزيارات ميدانية لمكاتب المديرية والديوان الوطني للاحصائيات،

وزيارة ولاية من الولايات ، واطلع على طريقة جمع البيانات الاحصائية ، وعلى التقارير الاحصائية من أصغر وحدة إنتاجية للرقم الاحصائي ، التى هى البلدية ومن ثم الدائرة والولاية وحتى مركز صنع الرقم الاحصائي فى المديرية .

كما تم إعداد استمارة استبيان للعاملين فى رئاسة مكاتب مديرية الاحصائيات الزراعية، كذلك ارسلت استمارة الي الولايات للتعرف على العاملين فى جمع الرقم الاحصائي بهذه الولايات.

وقد خلص فريق العمل الى إعداد هذه الدراسة التى تتضمن أربعة فصول رئيسية هى:

- الفصل الاول : ويتضمن وضعية وبنية الهيكل الاقتصادى الجزائري ككل والزراعي على وجه الخصوص ، والسمات الرئيسية للقطاع الزراعي.
- الفصل الثانى ويتضمن دراسة الوضع الراهن لهيكل جهاز الاحصاء الزراعي الجزائري.
- الفصل الثالث : ويتضمن معوقات الاداء فى الجهاز الاحصائي الزراعي الجزائرى
- الفصل الرابع : ويتضمن تطوير بنية المعلومات الاحصائية الزراعية الجزائرية.

أظهرت الدراسة أن تنفيذ بنود الدراسة كل متكامل ، وركزت على توفر شروط أساسية لنجاحها والتى من أهمها الالتزام بتنفيذ المقترحات الواردة فى الدراسة خاصة فيما يتعلق بالجانب البشري ، وعلى أن يعتبر مشروع التطوير مشروعاً اقتصادياً وطنياً.

أملين من الله تعالى التوفيق لمديرية الاحصاء الزراعي الجزائرية فى تنفيذ البرنامج بما أمكن من السرعة .

والله الموفق

الفصل الأول

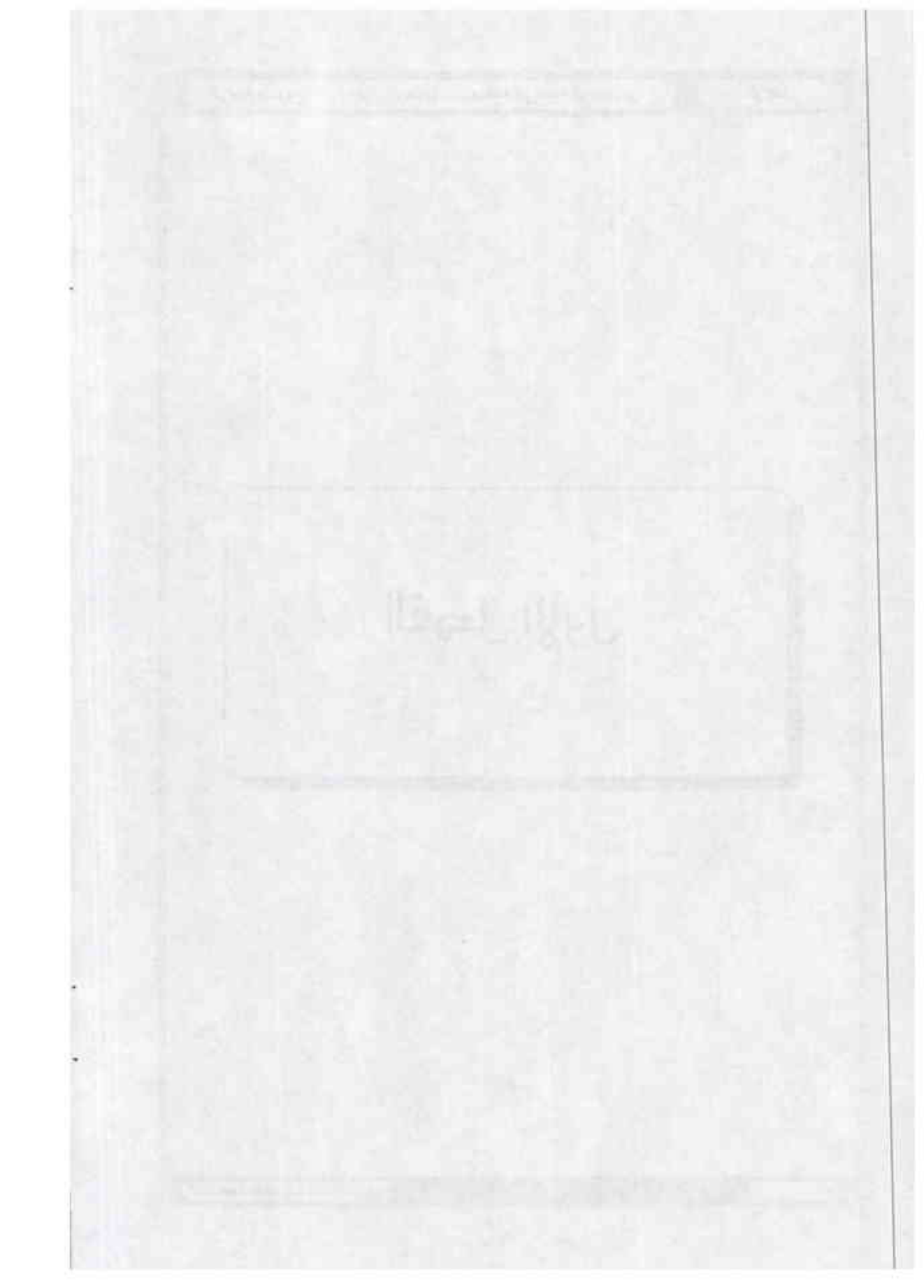

الفصل الاول

1- السمات الرئيسية للقطاع الزراعي بجمهورية الجزائر

1-1 : الموارد الطبيعية والبشرية :

تعتبر جمهورية الجزائر من أكبر الدول العربية مساحة وإتساعاً ، مساحتها حوالى 238 مليون هكتار . يحدها من الشمال البحر الابيض المتوسط ، ومن الشرق تونس وليبيا، ومن الجنوب النيجر ومالي وموريتانيا ، ومن الغرب المغرب والصحراء الغربية.

والجزائر بحكم مساحتها هذه ، وحدودها المترامية تملك مناخا متنوعا من البحر الى الصحراء ، مرورا بالجبال والسهول والسهوب ، لذلك فهي ذات موارد طبيعية هامة ومتنوعة تتمركز فى مناطق متعددة.

1-1-1 : الموارد الارضية :

حسب إستخدام الارض يمكن تقسيم مساحة الجزائر الى خمس تقسيمات رئيسية هى :

- الارض الزراعية والتى لاتتعدى مساحتها (8) مليون هكتار . يبور منها سنويا بحدود 40٪.
- الغابات وتقدر مساحتها بحوالى (4) مليون هكتار.
- المراعي الطبيعية والبراري ، وتقدر مساحتها بحوالي 31.5 مليون هكتار.
- مناطق الحلفاء وتقدر مساحتها بحوالي 3.3 مليون هكتار.
- الصحارى التى تزيد مساحتها عن 190 مليون هكتار.

1-1-2 : الموارد المائية :

أن الموارد المائية للجزائر محدودة جدا ، فهي بالمجموع لاتتعدى (19) مليار م٣ سنويا ، منها حوالي 12.2 مليار م٣ جريان سطحي و 6.80 مليار م٣ مياه جوفية. ويعتبر الشريط الساحلي بحكم مناخه المتوسطي ، منطقة الهطول المطري الاكبر حيث

يناله سنويا أكثر من 13.5 مليار م٣ من مجموع الموارد المائية.

وما أنجز من السدود حتى الان وعددها 98 سدا يسمح بحجز 4 مليار م٣ من مياه الجريان السطحي ، والمساحة المروية بالجزائر هى بحدود 400 الف هتكار.

ومن هنا نلاحظ أن الموارد المائية لم تستجب للطموحات الوطنية الجزائرية ، وخاصة إمكانية التوسع فى زيادة المساحة المروية ولو على المدي البعيد.

1-1-3 : الموارد الطبيعية :

1-1-3-1 : الغابات ونبات الحلفاء :

أهم مايميز الجزائر قبل الاستعمار الفرنسي هو انتشار الغابات فى كل المناطق الجبلية ، دمر منها الكثير أبان هذا الاستعمار وحرب التحرير ، والحكومة الجزائرية سعت بعد الاستقلال الى أن تحد من زحف الصحراء ، فعملت على زيادة مساحة الغابات بانشاء السد الاخضر ، حيث يبلغ طوله 1500 كم وبعرض 20 كم . وبدأت أعمال التشجير منذ عام 1974 ، لتصل مساحة الغابات الى حوالى 4 مليون هكتار.

أما بالنسبة لنبات الحلفاء والذى يعتبر ثروة وطنية لانه هام لصناعة الورق ومساحته بحدود 3.3 مليون هكتار.

1-1-3-2 : الثروة الحيوانية والسمكية :

تمتلك الجزائر ثروة حيوانية لابأس بها فلديها ثروة غنمية يبلغ تعدادها مابين (15-18) مليون رأس وعدد الماعز حوالى (2.4) مليون رأس ، والابقار التى تربي بالمناطق الساحلية عددها مابين (1.2-1.5) مليون رأس . وهذه الثروة الكبيرة تعيش على الاعلاف المستوردة بنسبة كبيرة .

أما الثروة السمكية ورغم أهميتها الاقتصادية ، فانها لم تلق حتى الان العناية الكافية لامن حيث تنظيم مهنة الصيد ، ولامن حيث تحديث وسائل ومراكب الصيد ، والانتاج السمكي حتى الان لايتعدى 100 الف طن.

ومن الجدير ذكره هنا أن حياة البداوة المتصفة بالترحال الدائم هى السائدة عند مربى الاغنام والماعز.

1-1-4 : السكان والموارد البشرية :

يبلغ عدد سكان الجزائر الان أكثر من 29 مليون نسمة معظمهم فى سن الشباب والطفولة (75٪) ، ويقدر النمو السكاني السنوي بحوالي (2.7) . وهذا مايؤدى الى زيادة الطلب على الغذاء والعمل الا أن العمل غير متوفر والبطالة تتجاوز (20٪) من الايدى العاملة وتزداد فاتورة الاستيراد من المواد الغذائية.

وتقدر قوة العمل الوطنية الكلية لعام 1995 حوالى 7 مليون وقوة العمل الزراعية بحدود 1.5 مليون ونسبة حوالي (21٪).

أن أكثر من (65٪) من سكان الجزائر يعيشون فى مناطق الشريط الساحلى بمساحة لاتزيد عن 5٪ من مساحة الجزائر الاجمالية بينما حوالى (25٪) من السكان يعيشون بالهضاب العليا والسهوب ، وعلى مساحة تقدر بـ (25)٪ من المساحة الاجمالية. بينما أقل من (10٪) من السكان يعيشون بالجنوب الكبير وعلى مساحة تتجاوز (70٪) من المساحة الاجمالية.

وبما أن معظم الزراعة الجزائرية هى زراعة مطرية ، فان العمالة الزراعية موسمية ومؤقتة ، خاصة عندما تعتمد الزراعة المطرية على الالات الزراعية الحديثة (الجرار والبذارة والحصادة) وغير ذلك من وسائل التقدم الحديثة) .

والجدول التالي يبين المساحة العامة للجزائر وعدد سكانها ، ومن ثم الاراضي الزراعية بكافة أقسامها لعامين (1980 و 1992).

جدول التوزيع العام
للاراضى لسنتي 1980 و 1992

البيان	1980	1992
عدد السكان	18.375.000 نسمة	26.200.00 نسمة
المساحة العامة	2.381.000 كم٢	2.381.000 كم٢
أراضي غير منتجة	188900.000 هكتار	190.900.000 هكتار
الغابات	3.175.000 هكتار	3.925000 هكتار
الحلفاء	4.661.000 هكتار	3.494000 هكتار
مجموع الاراضى التى تستعمل للفلاحة	39.571.000 هكتار	39.593.000 هكتار
أراضى غير منتجة	346.000 هكتار	916.000 هكتار
المراعي والمجاري	31.700.000 هكتار	30.739.000 هكتار
الاراضى المثمرة منها الكروم	625.000 هكتار	531.000 هكتار
مروج طبيعية	17.000 هكتار	32.000 هكتار
أراضى مستريحة	3.319.000 هكتار	3.083.000 هكتار
أراضى مزروعة بالمحاصيل السنوية	3.548.000 هكتار	4.439.000 هكتار

المصدر : وزارة الفلاحة : سلسلة «ب» 1980 ، الديوان الوطني للاحصاءات : المجموعة الاحصائية للجزائر 1993

1-2 : دور القطاع الزراعي فى الاقتصاد الجزائري

1-2-1 : الوضع الاقتصادى العام :

أن الوضع الاقتصادى الدولى الذى تبدو فيه هيمنة ارادة وقوة البلدان الصناعية المتطورة فى السيطرة على دول العالم الثالث ساهم ويساهم بقسط كبير وعال فى الازمة الاقتصادية التى يعيشها العالم العربى ، ومنه الجزائر.

فمع إنهيار أسعار النفط فى منتصف الثمانينات ، وإنخفاض قيمة الدولار ، وارتفاع قيم المستوردات بكافة أنواعها ، إضافة الى سنوات الجفاف التى مرت علي الجزائر ، مع تواجد هيكلية إقتصادية لاتستغل بكل طاقاتها ، وإنتاجية ضعيفة ومتدنية عند كافة المستويات الاقتصادية ونمو سكاني كبير ، وبطالة متزايدة بين الايدى العاملة طالبة العمل وإرتفاع مديونية الجزائر الخارجية . هذه الامور مجتمعة ، أدت الى تدهور فى العلاقة بين فئات المجتمع وجهاز الدولة . وحسم الامر فى النهاية الى اعادة النظر بمركزية الاقتصاد والتخطيط على الجوانب كافة ، والتحول الى إقتصاد السوق (الحر) ، مع تعددية سياسية بدلا من سياسة الحزب الواحد. وهذا أدى الى اصلاحات إقتصادية لكافة جوانب الاقتصاد الوطني ، الذى أدى بدوره الى توقف بعض جوانب العملية الانتاجية لفترة زمنية مما زاد فى الازمة الاقتصادية للشعب الجزائري فى السنوات الاخيرة ، الذى إنعكس على الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، خاصة أن الجزائر تستورد سنويا بحوالى 2 مليار دولار مواد غذائية وازدادت مديونيتها الي حوالى 25 مليار دولار عام 1993 .

1-2-2 : واقع الانتاج الزراعي فى الجزائر :

إن عملية تدويل الاقتصاد حاليا ترمي الى إعادة هيكلة القواعد المتحكمة فى التجارة العالمية ، بمايخدم مصالح الدول الغنية ، ويؤثر سلبا على مصالح الدول المستوردة.

ورغم إنخفاض أسعار النفط ، وإرتفاع أسعار المنتجات الزراعية المنتجة محليا ، فإن حصة القطاع الزراعي من الدخل الوطني لم تتعد 12٪ بمافيه قطاع الري والغابات والصيد البحري ، بينما يعمل فيه أكثر من 21٪ من مجموع طبقة الشغيلة فى حين تؤكد البحوث والدراسات كافة ، إمكانية تحسين الانتاج الزراعي وزيادته ، من خلال تنفيذ سياسة زراعية صناعية غذائية متكاملة ، مع اجراءات تنفيذية حازمة تعتمد على الطابع

الاقتصادى والتقني المؤسساتى التى تستثمر الموارد المتاحة بأسلوب علمي وعقلاني.

وفي السنوات الاخيرة بلغ معدل النمو السنوي فى القطاع الزراعي حوالى 5٪ ، نتيجة زيادة المساحة المزروعة ، والتغير فى هيكلية النظم الزراعية ، فى حين أن المردودية لم تعرف تطورا ملحوظا.

وفيما يلى بعض ملامح الانتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني مع كميات المستوردات خلال عامي 1989 و 1992 فى الجدول التالي :

المساحة والانتاج والعدد لبعض المنتجات النباتية والحيوانية

المساحة : الف هكتار - الانتاج : الف طن - العدد الف رأس

البيان	1989		1992	
	المساحة	الانتاج	المساحة	الانتاج
الحبوب :	2636	2002	1286	963
منها قمح	1473	1152	893	714
شعير	1050	790	361	234
العلف الحيوانى	521	951	390	392
البقوليات	107	48	111	38
محاصيل صناعية	24	212	36	459
الخضار :	267	2765	279	2571
منها البطاطا	104	1001	75	716
مشمش - تفاح - خوخ وأخرى	117	241	114	251
الحمضيات	45	268	48	376
الماشية :				
الابقار	1405	-	1269	
الاغنام	17316	-	17842	
الماعز	2403	-	2544	
الجمال	113	-	114	
لحوم حمراء		235		300
لحوم بيضاء		231		219
الحليب		970		1006
العسل		1.2		2.8
الصوف		20		22
البيض		2800 مليون		2300 مليون

المستوردات :	متوسط 1986-1990	1992
		الكمية الف طن
الحبوب :	5400	4685
منها قمح	2898	2000
شعير	293	76
ذرة	1023	900
حبوب جافة	118	95
البطاطا	161	52
السكر	868	928
الزيوت النباتية	333	352

المصدر : منشورات مديرية الاحصاءات الزراعية

1-3 : مشاكل ومعوقات الاداء في القطاع الزراعي :

يعاني القطاع الزراعي الجزائري مشاكل ومعوقات غير محدودة بعضها يتعلق بالاقتصاد الوطني ككل ، والبعض الآخر يتعلق بمشاكل داخل القطاع نفسه ، وبعض هذه المعوقات قد تستمر لعدة سنوات أخرى، اذا لم يجر حلها بسرعة.

1-3-1 : المشاكل المتعلقة بالاقتصاد الوطني ككل :

عانى الاقتصاد الوطني الجزائري ولايزال يعاني من الازمة الاقتصادية التي يعيشها العالم الثالث ، هذه المعاناة شملت فروع الاقتصاد الوطني كافة تمثلت في تدني الانتاج والانتاجية ، عجز في الموازنة العامة ، وميزان المدفوعات ، ازدياد فاتورة الدين الخارجي، وفاتورة خدمتها ، خاصة أن الجزائر تعتمد إعتمادا كليا على التجارة الخارجية في نشاطها الاقتصادي إذ أنها تصدر البترول ، الذي إنخفضت أسعاره بعد منتصف الثمانينات الى حدود متدنية جدا ، في حين ارتفعت أسعار المواد المصنعة والغذائية التي تستوردها .

وعمل الغرب على فرض شروط جديدة للتبادل التجاري غير المتكافىء في التجارة الدولية.

أن هذا الوضع أثر على تطوير القطاع الزراعي بشكل خاص والقطاعات الاقتصادية الاخرى بشكل عام . مما أعاق عملية تطوير الاستثمارات في الجزائر لعدم وجود المناخ المناسب لها.

لذلك بدأت عملية الاصلاح الاقتصادي التي شملت :

أ - استقلالية المؤسسات الاقتصادية التابعة للقطاع العام ، بحيث لاتتدخل الدولة بتسيير أمورها.

ب- إعادة تنظيم التجارة الخارجية . وهذا يعني الغاء إحتكار الدولة لهذه التجارة ، ويمكن للمؤسسات والشركات الاجنبية توزيع منتجاتها مباشرة بالسوق الوطنية.

ج- تشجيع الاستثمار وفي هذا المجال كانت القرارات الحكومية كمايلي :

- لاتوجد حدود للاستثمار الاجنبي في الجزائر.
- لاتوجد فروق بين المستثمرين الاجانب والمستثمرين الجزائريين.
- الاعفاء من الضرائب لمدة تتراوح بين (2-5سنوات) وفي المناطق النائية

والفقيرة يصل الاعفاء الى مدة (5-10سنوات).

- الاعفاء من الرسوم الجمركية للاستثمار فى المناطق الحرة.

د- الاسعار : إعطاء الحرية للاسعار وفق مبدأ نظام السوق الحر.

هـ-إعادة تنظيم علاقات العمل : وسمح بموجبه للمؤسسات والشركات تسريح العمال وتقليص عددهم لاسباب اقتصادية.

وعليه يمكن القول أن عملية الاصلاح الاقتصادى الجزائري لم تكن وليدة الضغوط الدولية فقط ، بل إنها كانت نتيجة أملتها متطلبات البحث عن الفعالية الاقتصادية الهادفة.

1-3-2 : المشاكل المتعلقة بالقطاع الزراعي :

1-3-2-1 : عدم أستقرار الاستراتيجية العامة فى القطاع الزراعي :

عرف القطاع الزراعي الجزائري تطورات عدة منذ الاستقلال حتى يومنا هذا من حيث التنظيم واعادة الهيكلة . فبعد الاستقلال مباشرة وجد الانتاج الزراعي نفسه فى نظامين للانتاج نظام القطاع الخاص ونظام القطاع العام حيث الغيت مهمة استثمار اراضي المستعمرين الفرنسيين الى القطاع العام ، وهي أخصب الاراضي وأكثرها إنتاجاً. ثم تحول استثمار هذه الاراضي الى تعاونيات المجاهدين وتعاونيات التسيير الذاتي ، والثورة الزراعية ، والمزارع النموذجية . والمساحة الاجمالية لها تعادل 2833 الف هكتار أكثر من 35٪ من المساحة المزروعة والمبورة سنويا.

بينما المساحة المستثمرة من القطاع الخاص والمقدرة بأكثر من 4.5 مليون هكتار حوالى 63٪ تتميز بمايلى :

قلة الخصوبة والانتاجية - الاستثمار بالطرق القديمة. نظام الانتاج ، نظام عائلي - وتفتت الملكية الزراعية ، ضعف وقلة رأس المال المستثمر فى هذا القطاع.

لقد أممت الحكومة الجزائرية فى السبعينات بعض الاراضى الزراعية وأسست عليها جمعيات تعاونية ومزارع إشتراكية لكن سرعان ماوقفت هذه الجمعيات والمزارع تحت وطأة العجز فى تحقيق الاهداف التى أنشئت من اجلها . مما حدا بالحكومة مجددا الى التراجع عن هذه السياسة واعادة النظر بهيكلة الزراعة.

وفى بداية الثمانينات ، أصدرت الحكومة تشريعات جديدة للنهوض بالقطاع الزراعي، واعطت الاهتمام لاستصلاح الاراضي بالسهوب الداخلية وشجعت الاستثمار الخاص فى هذا الميدان.

الا أن القانون رقم 19 لعام 1987 والذى حدد طرائق استغلال واستثمار الارض الزراعية فى الجزائر ، يعتبر التوجه الاكثر وضوحا للسياسة الزراعية ككل فى الجزائر. وكان الهدف من اصداره تحقيق مايلي :

- وضع فكرة عقارية جديدة قائمة على تشريع ملائم للاستغلال والاستثمار.
- اعادة الاراضي المؤممة فى إطار الثورة الزراعية لاصحابها .
- تحرير سوق الانتاج الزراعي.
- تسوية النزاعات وخصخصة الانتاج الزراعي.
- تمليك الارض المستثمرة من قبل القطاع العام للمزارعين.
- انشاء القرض التعاوني الزراعي.
- انشاء الغرف الزراعية والمنظمات المهنية الزراعية.
- استشارة وطنية واسعة حول التسوية النهائية للمسألة الزراعية فى الجزائر.

1-3-2-2 : المسالة العقارية والحيازة الزراعية :

تعاني الزراعة الجزائرية مشكلة هامة ورئيسية هي تحديد المساحة الصالحة للزراعة ككل . فحتي اليوم لايوجد تصنيف محدد لخصوبة التربة ، كما لايوجد تحديد وتحرير واضح لملكية الارض الزراعية ومساحتها ، خاصة بعد اعادة الاراضي المؤممة لاصحابها وتوزيع اراضي القطاع العام . وحتى التعداد الزراعي الذي اجري عام 1973 والذي حدد فيه عدد الحائزين للارض الزراعية بحوالي 710.5 الف حائز بدون العمالة الزراعية. فان هذا التعداد لم يحقق الهدف الرئيسي لعملية التعداد وهي قياس التغيرات التي طرأت على هيكل البنيان الزراعي وملكية الارض وجمع بيانات احصائية دقيقة ومفصلة عن أوجه النشاط الزراعي كافة والموارد الزراعية وتوزيعاتها مع توفير اطار شامل وكامل للحائزين الزراعيين ، ومن ثم انشاء قاعدة للمعلومات الاحصائية الزراعية ووضعها عند أصحاب القرار فبعد التعداد أممت الاراضي ، ومن ثم أعيدت لاصحابها .

والان تدور نزاعات قانونية حول الملكية الزراعية ، حتى أن هذه المشكلة أصبحت مشكلة اقتصادية واجتماعية معقدة والسؤال المطروح الان :

- هل تبيع الدولة اراضي القطاع العام .

- هل تعطي حق الانتفاع (التأجير) ، وتبقي الملكية للدولة. أن فكرة الخصخصة للارض الزراعية محفوفة حتى الان بالمخاطر والخوف أن تؤدي الى المضاربة العقارية، وبالتالي يتأثر الانتاج الزراعي وتزداد التبعية الغذائية للخارج . خاصة أن هذا الامر يحدث ويتم في غياب خطة تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة للريف الجزائري ، مع عدم تحديث طرائق ووسائل استثمار الارض الزراعية ، وعدم تعميم دورة زراعية مكثفة لاستثمار الارض.

1-3-2-3 : صغر حجم المساحة الزراعية :

كما قلنا سابقاً فإن المساحة الصالحة للزراعة قليلة جدا بالمقارنة مع المساحة العامة للجزائر ، كما أن المساحة المزروعة والمبورة سنويا لاتتعدى 8 مليون هكتار . أي أقل من 3.5٪ من المساحة العامة ، أما المساحة المزروعة سنويا فهي بحدود 5 مليون هكتار بمافيها مساحة الاشجار المثمرة.

والمساحة المروية تعادل حوالي (10.8٪) من المساحة المزروعة سنويا . أما المساحة البور فهي تعادل حوالي 40٪ . وهي تزرع ضمن دورة زراعية ثنائية (حبوب - بور).

وإنتاجية هذه الاراضي ضعيفة - نتيجة الظروف المناخية الصعبة ، وعدم وضوح الحالة القانونية للارض الزراعية ، خاصة الاراضي التابعة للدولة.

وهنا نشير الى أن مساحات شاسعة من الارض الخصبة الزراعية ، اكتسحتها مخططات التوسع العمراني ، وبذلك تتقلص المساحات الصالحة للزراعة ، ذات الخصوبة العالية.

1-3-2-4 : السياسة الزراعية الحالية للحكومة الجزائرية :

أن عدم توظيف مهنة تحتية أساسية ذات كفاءة علمية عالية أعاق ويعيق سير الاداء

فى المشاريع الزراعية . رغم جهود الحكومة الجزائرية سابقا بتأسيس عدد كبير من المؤسسات الخدمية والاقتصادية المتخصصة بهدف تطوير الاقتصاد الزراعي .

الا أن الحكومة رأت أن عدم التنسيق بين هذه الادارات مع تواجد بعض المعوقات التشريعية ، التى لم توفر المرونة اللازمة لاداء هذه المؤسسات ، والهجرة المكثفة من الريف الى المدينة والى خارج الجزائر أدي الى ضعف أداء هذه المؤسسات وان الحكومة ممثلة بوزارة الزراعة ترى أن المعوقات التى تتعرض لها الزراعة الجزائرية ، اضافة الى موضوع الملكية العقارية تتمثل فيمايلى :

- معوقات ناتجة عن نقل وتوطين التكنولوجيا الزراعية .

- معوقات فنية : وأكثرها بسيط مثل استعمال الاسمدة والبذار المحسن والالات الزراعية ، مقاومة الافات والامراض والحشرات النباتية والحيوانية ، عدم الاهتمام بتصنيف التربة وزراعة المحاصيل حسب نوع وخصوبة التربة وكمية الهطول المطري عليها .

أن الفنيين الجزائريين لاحظوا وجود فروقا كبيرة بين ماتنتجه مراكز البحوث الزراعية ، باستخدام التقنيات المتطورة ، وبين ما نتيجة المزارع فى حقله ، وهذا بسبب غياب الارشاد الزراعي المنظم والفعال .

- معوقات بشرية : وأكثرها يتعلق بكوادر الارشاد الزراعي وعدم قدرته على نقل المعلومة الزراعية بشكل فني وعلمي ، يستوعبه المزارع فى حقله.
- معوقات مالية ومادية : وهى معوقات أثرت على سير عملية تطوير الزراعة الجزائرية . والحكومة تسعي لحلها بأسرع وقت .
- معوقات تتعلق بالري الزراعي : عدم استعمال الوسائل الحديثة فى الري الزراعي والري التكميلي.

1-3-2-5 : السياسة الزراعية المستقبلية للحكومة الجزائرية :

أولا : فى تنظيم المهنة الزراعية :

- انشاء (5) مجالس وطنية مهنية خاصة (الحليب ، البطاطا ، الطماطم الصناعية، الحبوب ، تربية الدواجن) .

- توحيد وفرز (1500) مرشداً فلاحياً لتوحيد مهنة الزراعة بمافيها خير المزارعين.
- التأطير الاقتصادي للمزارعين.
- تعويض المزارعين المتضررين ، وجدولة ديونهم.
- تمويل البنور لمحاصيل الحبوب.
- الحماية والرعاية البيطرية لقطعان الماشية ، ولتحقيق ذلك تم فرز 800 مراقب بيطري للعمل بجانب مربي قطعان الماشية.
- دعم برامج الري العادي والري الحديث.
- تحرير الاسعار الزراعية.
- اعادة هيكلة المؤسسات الصناعية الزراعية
- بداية التكوين للتنمية الريفية فى سبيل خلق فرص عمل فى المجالات التالية :
  * حماية الغابات والطاقات المائية.
  * حماية المراعي الطبيعية.
  * دراسة وافية للصحراء الكبري بغية الاستفادة من مواردها .
- تشجيع التمويل الزراعي الهادف.
- إتباع مهمة الارشاد الزراعي للغرف الزراعية التي بدىء بتكوينها.

ثانيا : فى مجال تحسين البيئة الزراعية :

- توسيع مساحة الرقعة الغابية لتصل الى 7 مليون هكتار بمتوسط 100 الف هكتار سنويا.
- تهيئة وتحسين بساط نبات الحلفاء على مساحة 1.6 مليون هكتار.
- تحسين وزيادة مساحة المراعي الطبيعية.
- حماية الحدائق والموارد الطبيعية.
- مكافحة زحف الرمال علي مساحة 2 مليون هكتار.
- حماية واستصلاح الاراضي عند مواقع المياه وانشاء 6 سدود.
- تحقيق وتنفيذ التحريج فى السد الاخضر بمساحة 65 الف هكتار وصيانته على

مساحة 27 الف هكتار.

ثالثا : لتحقيق هذا البرنامج فإن وزارة الزراعة تسعي الى تحسين العمل في المواقع التالية :

- توفير الشروط من اجل انطلاق برنامج التكوين وتحسين مستوي الاطارات.
- تدعيم قدرات الدراسة والمتابعة والتقييم على مستويات الادارة الزراعية كافة.
- تدعيم الجهاز الاحصائي الهادف الى وضع نظام قادر على المتابعة وتقييم وتحليل حالة القطاع الزراعي واعلان نتائجه.
- تحديث الادارة الزراعية وامدادها بالوسائل اللازمة للقيام بمهامها.

1-4 : الحاجة الى تطوير بنية المعلومات الاحصائية الزراعية :

إن عملية جمع البيانات الاحصائية واعدادها وتحليلها واعلان نتائجها ونشرها يعتبرها البعض عملية خدمية لكنها في الحقيقة هي اقتصادية بحتة وذات مردود اقتصادي عالي ، لانها تقدم أهم المدخلات التي يستخدمها أصحاب القرار عند اتخاذ قراراتهم . وهذا مايفرض ديمومة الاتصال بين اصحاب القرار والاجهزة الاحصائية في مواقعها كافة.

إننا نفهم من عمل الاجهزة الاحصائية الزراعية هي توفير البيانات الاحصائية الزراعية التالية بالوقت المحدد.

- أحصاءات الموارد الزراعية واستخداماتها بحيث تشمل المساحة الارضية العامة - الارض الزراعية ، تركيب الحيازة الزراعية ، التركيب المحصولي ، الموارد الارضية ، الموارد البشرية ، الموارد المائية والظروف الجوية وفي مقدمتها الهطول المطري.

- الاحصاءات الجارية للانتاج الحيواني والنباتي من ناحية العدد والمساحة من جهة والانتاج والمردودية من جهة أخري.

- إحصاءات مستلزمات الانتاج وتشمل الالات الزراعية والاسمدة بأنواعها كذلك المبيدات والاعلاف وأسعارها.

إضافة الي ماسنعرضه بالفصل الرابع حول الحد الادني من الاحصاءات الزراعية التي يجب أن نتناولها بنية التطوير . أن هذه المفاهيم للاحصاءات الزراعية ، مع المفاهيم

الجديدة لتحديث الاقتصاد الجزائري خلق ظروفاً جديدة للعمل فى الجهاز الاحصائي الزراعي ، حيث كانت فعالية الجهاز الحكومي سابقا متواجدة فى كل مكان إنتاجي زراعي أو صناعي أو خدمى بينما يسير الاقتصاد الجزائري حاليا وفق النظام الحر . وهذا فرض ظروفا جديدة على مهام الاجهزة الاحصائية ، نظرا لتوسع مجالات هذا النشاط رأسيا وافقيا ، من اجل الحصول على رقم احصائي دقيق يساعد فى الكشف عن الاستخدام الامثل للموارد الطبيعية والبشرية فى القطاع الزراعي .

أن الكثير من البيانات الاحصائية الزراعية ، قد يتوفر الان بشكل أو بآخر فى النشرات الاحصائية ، التى تصدر عن مديرية الاحصاءات الزراعية ، الا أن بعضها يفتقر الى الشمولية ، وبعض آخر يفتقر التفصيل ، وآخر يفتقد التمويل ، وبعضها غير موجود كليا.

أن الجهاز الاحصائي الحالي بامكانياته المتاحة غير قادر على تنفيذ المهام الملقاة على عاتقه بالظروف الراهنة لحجم الرقم الدقيق ، فكيف عندما تزداد اعباءه ومهامه.

أن هذه الامور مجتمعة ، تدعو الى اعادة النظر بمهام وأساليب عمل مديرية الاحصاءات الزراعية والتحقيقات الاقتصادية بوزارة الزراعة الجزائرية بما يتلاءم والتغيرات الاقتصادية الجديدة مع وضع استراتيجية لاساليب جمع المعلومات الاحصائية بمايتناسب مع التغيرات كافة وينظر الى مشروع تطوير الاحصاءات الزراعية من منظور وطني وليس من منظور خدمي .

الفصل الثانى

الفصل الثاني
2- الجهاز الاحصائى الزراعى بالجزائر

2-1 : لمحة تاريخية عن الجهاز الاحصائي الزراعي بالجزائر

عرف جهاز الاحصاء الزراعي الجزائري منذ الاستقلال مراحل متعددة من القوة والضعف والامتداد والتراجع وهذه المراحل هي :

2-1-1 : المرحلة الاولى (1963-1970) :

وفى هذه الفترة تم وضع أسس تكوين جهاز الاحصاء الزراعي وأهم مميزاتها هى :

- تكوين تقنيين فى ميدان الاحصاء الزراعي من خلال دورة تدريبية نظمتها منظمة الاغذية والزراعة (الفاو) عام 1963.
- ونتيجة ذلك تم تكوين خلايا احصائية على مستوى الولايات عام 1966 حيث بدء بتكوين أطر بشرية لهذه الخلايا كي يقوموا بانجاز التحقيقات الميدانية وجمع البيانات الاحصائية الزراعية وبأوجه مباشرة من الوزارة.
- فى نفس الوقت قام التقنيون المكونون على مستوى المركز بدراسات ذاتية حول الطرق الموضوعية لجمع المعلومات الاحصائية الزراعية.

2-1-2 : المرحلة الثانية مابين (1970-1980) :

وفى هذه المرحلة تم وضع الاسس العامة للجهاز الاحصائي الزراعي ، حيث أصبح لادارة الاحصاء الزراعي تكوين هيكلي على مستوى الوزارة عبر مديرية الدراسات والتخطيط ، التى كانت مكلفة بمهمة إنجاز أعمال القطاع الزراعي خلال تلك الفترة ، وبالتعاون مع امانة الدولة للتخطيط ، وكان برنامج عملها يعتمد على :

- التعرف على كل مسالك النشاط الاقتصادي للقطاع الزراعي .
- انشاء مكاتب احصائية علي مستوي الولايات . مع امداد هذه المكاتب بكافة المستلزمات البشرية والمالية والمادية لاسيما وسائل النقل.
- العمل الدائم لتأسيس قاعدة بيانات خاصة بالقطاع الزراعي الخاص.

وأهم ماتحقق في هذه المرحلة مايلي :

- الوصول الى معرفة مساحة الاراضي المستخدمة في الزراعة عن طريق التصوير الجوي بمقياس 20000/1 .
- التعداد الزراعي لعام 1973.
- التحقيق السنوي حول مردودية الحبوب .

2-1-3 : المرحلة الثالثة (1980-1990) :

وصلت هيكلية الجهاز الاحصائي الزراعي في المرحلة السابقة الى مديرية ضمن مديرية عامة على مستوى الوزارة لكنه سرعان ماتراجع الى نيابة مديرية الاحصاءات الزراعية كذلك فان المصالح الاحصائية في الولايات تراجعت ايضا واصبحت عملية جمع البيانات الاحصائية الزراعية مهملة.

2-1-4 : المرحلة الرابعة 1995:

تميزت هذه الفترة باعادة الاعتبار لاهمية البيانات الاحصائية الزراعية وهذا يتمثل في الاجراءات التالية :

- إعادة هيكلية الجهاز الاحصائي الزراعي ، واحتلاله مركز مديرية بهيكلية وزارة الزراعة.
- انشاء مصالح احصائية على مستوى الولايات ، مهمتها جمع الاحصائيات الزراعية وإعداد الموازنات الاقتصادية لهذا القطاع.
- أفاد السيد مدير الاحصاءات الزراعية والتحقيقات الاقتصادية أن السيد وزير الزراعة وجه بأن ترتبط نيابة مديرية الاعلام الآلي التابعة حاليا الى مديرية التخطيط الى مديرية الاحصاءات الزراعية . وحاليا يشرف على هذه النيابة مدير الاحصاءات الزراعية، بانتظار استصدار المرسوم اللازم .

وفي هذه المرحلة أصبح دور ومهمة مديرية الاحصاءات الزراعية والتحقيقات الاقتصادية هي إعطاء صورة شاملة وحقيقية عن هذا القطاع من خلال دقة وصحة البيانات التي تقوم بجمعها وتبويبها وتحليلها ونشرها . وعليها تقع مهمة توحيد المفاهيم والبيانات واستخدام الطرائق الموضوعية في عملية جمع البيانات الاحصائية . ومن هذا

المنطلق طلبت المديرية اجراء هذه الدراسة كي يتوضح برنامج عملها المستقبلي . خاصة بعد أن توضحت مهامها ومهام مصالح الاحصائيات الزراعية في الولايات.

2-2 : التشريعات والقوانين الناظمة لعمل الاجهزة الاحصائية :

إن أي عمل لابد له من ضوابط ولوائح تدير تنظيمه وهو مايسمي بالتشريع ، فكيف اذا كان الامر يتعلق بالبيانات الاحصائية.

هذه التشريعات واللوائح والنظم تحدد الجهات التي تقوم بجمع المعلومات الاحصائية ونوعها وطبيعتها ، وتاريخ جمعها وطرائق نشرها . وغالبا ماتلزم هذه التشريعات أو النظم الجهات المسؤولة عن جمع البيانات ، بتوفيرها بصفة منتظمة ، شريطة أن تتوفر لهذه الجهات الامكانات المادية والمالية والبشرية ، التي تساعدها في تنفيذ المهام الموكولة لها.

وهذه اللوائح والتشريعات تحدد سرية البيانات والعقوبات اللازمة في حال عدم الادلاء بالبيانات الصحيحة أو غير ذلك .

ولما كانت الحكومة الجزائرية راغبة بأهمية المعلومات وأهمية تنظيمها وتنظيم إنتاجها فقد أصدرت المرسوم 489 لعام 1982 المتضمن انشاء الديوان الوطني للاحصائيات والذي أنيطت به مهمة جمع البيانات الاحصائية ، ونشرها وتوزيعها... الخ.

وبعد دراسة الظروف الاقتصادية الراهنة التي تمر بها الجزائر ، فان الحكومة الجزائرية عملت على إعادة دراسة بنية الاجهزة الاحصائية وتحديد مهامها . فاصدرت المرسوم التشريعي رقم (1) لعام 1994 المتعلق بالمنظومة الاحصائية ، وجاء في المادة الاولي منه:

- يحدد هذا المرسوم المباديء العامة المتعلقة بالاعلام الاحصائي وفي المادة الثانية :

- الاعلام الاحصائي في مفهوم المرسوم هو :

كل اعلام كمي أو نوعي ، من شأنه أن يمكن من الاطلاع على وقائع اقتصادية وإجتماعية وثقافية بأساليب عددية.

وجاء في المادة العاشرة مايلي :

تتكون منظومة الاعلام الاحصائي من الاجهزة المكلفة بانتاج النشاط الاحصائي وتسييره وتنسيقه .

وجاء فى المادة الحادية عشرة مايلى :

تتمثل اجهزة إنتاج منظومة الاعلام الاحصائي وتنسيقها بمايلى :

- مجلس وطني للاحصاء.
- مؤسسة مركزية للاحصائيات.
- مصالح احصائية للادارات والجماعات الاقليمية.
- اجهزة عمومية وخاصة متخصصة من بينها معاهد السبر الاحصائي وحددت المادة السابعة عشر مهام المنظومة الاحصائية ومنها :
- تطور المنظومة الوطنية للاعلام الاحصائي بالسهر على إعداد وتوفير ونشر المعلومات المؤتمنة والمنتظمة والملائمة لاحتياجات الاعوان الاقتصاديين والاجتماعيين وعلى توفيرها ونشرها ويكون ذلك برعايتها او بواسطة اجهزة المنظومة.
- تقوم أو تكلف من يقوم فى إطار البرنامج الوطني للاعلام الاحصائى الذى تقرره الحكومة ، بالتوفير المنتظم للمعطيات ، والتحاليل الاحصائية والدراسات الاقتصادية اللازمة لاعداد السياسة الاقتصادية والاجتماعية التى تسطرها السلطات العمومية ومتابعتها.
- تنسق وتلخص مقترحات برامج الاعمال الاحصائية الواردة من مختلف الاجهزة العمومية والخاصة ، المعروضة على الحكومة للموافقة عليها بعد استشارة المجلس الوطني للاحصاء.
- تعد وتنشر بصفة منتظمة مؤشرات الاقتصاد الوطني ودلالته وحسابات الامة طبقا للبرنامج الوطني الاحصائي.
- تنجز كل الاشغال التي تدخل فى مهمتها بناءاً على طلب الحكومة أو أية مصلحة أخري تابعة للدولة.
- تعد وتقترح على المجلس الوطني القواعد والادوات التقنية التي يجب أن يلتزم بها المتعاملون فى منظومة الاعلام الاحصائي ، لاسيما فى مجال التقييس والمنهجية الاحصائية.
- تسير بالاتصال مع المجلس الوطني للاحصاء التسجيلات الاحصائية للتحقيقات والاشغال الاحصائية المسطرة فى البرنامج الوطني للاحصاء حسب الكيفيات

التى تبينها بدقة نصوص تنظيمية.

- تمسك وتضبط باستمرار فهرس الاعوان الاقتصاديين والاجتماعيين الذين يسند اليهم رقم التعريف الاحصائي المنصوص عليه فى المواد من 20 الى 23 أدناه.

ثم صدر المرسوم رقم 159 لعام 1995 المعدل للقانون الاساسي للديوان الوطني للاحصائيات ، وجاء فى المادة السادسة منه مايلى :

- يمارس الديوان المهام المحددة فى المادة (17) من المرسوم رقم (1) لعام 1994 . ويكلف زيادة على ذلك بمايلى :

يحضر تقنيا وينجز ويستغل عمليات التعداد العام للسكان والسكن ، وإن أقتضى الامر ، عمليات التعدادات الوطنية الاخرى.

يشارك فى تطوير علم الاحصاء وفى تكوين المستخدمين المتخصصين فى مجال الاحصاء ، وتجديد معلوماتهم وتحسين مستواهم.

كما صدر بتاريخ 1995/11/26 القرار رقم 620 وجاء فى المادة الثامنة منه مايلى :

- يقوم بجمع المعلومات الاحصائية الجهوية لدى المنظمات والمؤسسات .
- يجمع الاحصائيات الزراعية والمائية ويشرف على حسن سير الاحصائيات الفلاحية.

وهنا نشير ان الديوان الوطني للاحصائيات لم يسبق له أن شارك أو تدخل فى عمليات جمع البيانات الاحصائية التى تقوم بها وزارة الزراعة حصرا ، لكن أمام ماسبق ، ونظرا لاهتمام الحكومة الجزائرية بالاعلام الاحصائي ككل ، يمكن لهذا الديوان أن يتدخل مستقبلا ، وأن يكون لهذا التدخل نواحي إيجابية فى تهيئة الكوادر الاحصائية العاملة فى مجال الاحصاء الزراعي ، خاصة أن أكثر كوادر مديرية الاحصاءات الزراعية هم من العاملين السابقين بالديوان الوطني للاحصائيات.

ويوجد بالديوان الوطني للاحصائيات نيابة مديرية الاحصاءات الزراعية ومهمتها تلقى البيانات الاحصائية من وزارة الزراعة.

2-3 : إعادة هيكلة الاجهزة الاحصائية الزراعية:

بعد إعادة النظر بالسياسة الاقتصادية الجزائرية بشكل عام والزراعية بشكل خاص،

توجه الاهتمام الى إعادة بنية جهاز المعلومات الخاص بالاحصاء الزراعي . وأول ماشملت اعادة هذه الهيكلية الاجهزة الاحصائية بالولايات.

ففى 1990/6/23 صدر المرسوم رقم 195 ، الذى حدد هيكلية مديريات المصالح الزراعية بالولايات وقد جاء فى المادة الثالثة من هذا المرسوم حول مهام هذه المديريات.

تطور مصالح الزراعة فى الولاية ، وتنفذ جميع التدابير التى من شأنها تأطير النشاطات الزراعية فى إتجاه تنمية الطاقات الموجودة.

وتكلف بهذه الصفة بمايلى :

ورد تعداد المهام ومنها :

وضع وسائل الاحصائيات الزراعية ، وتطويرها وضبطها وإعداد مختلف البطاقات الضرورية لمتابعة وضعية القطاع وتقييمه بانتظام .

وجاء فى المادة الرابعة منه مايلى :

يمكن أن تشمل المديرية الولائية لمصالح الزراعة عدداً من المصالح يتراوح مابين (اربع) و (سبع) مصالح ، وذلك حسب خصوصيات وأهمية الولاية من ناحية النشاط الزراعي ، كما يمكن أن تشتمل كل مصلحة على ثلاثة مكاتب على أكثر تقدير ، تبعا لاهمية المهام المكلفة بانجازها.

وإستنادا الى المرسوم السابق صدر قرار وزاري مشترك حدد أسم وعدد مكاتب ومهام مصلحة الاحصاءات الزراعية فى الولايات كمايلى :

تنشأ فى كل ولاية مصلحة تسمى :

مصلحة الاحصاءات والحسابات الاقتصادية الزراعية.

تتكون هذه المصلحة من مكتبين :

- مكتب الاحصائيات والتحقيقات الزراعية.
- مكتب الحسابات الاقتصادية.

تحدد مهام المصلحة بمايلى :

- إنجاز برامج التحقيقات الاقتصادية.
- إعداد وادارة السجلات التالية :

سجلات العقار الزراعي.

سجل المنتجين .

سجل الهيئات الفلاحية (الزراعية).

- إعداد المؤشرات الاقتصادية للقطاع.

المساحات.

الثروة الحيوانية

الاستهلاكات الوسيطية.

تكاليف مستلزمات الانتاج.

الارقام القياسية للاسعار والانتاج.

السكان الزراعيين.

هيكل الاستثمارات الزراعية.

إعداد الحسابات الاقتصادية الزراعية

وفي أواخر عام 1992 ، صدر المرسوم رقم 493 ، المتضمن تحديد هيكلية الادارة المركزية لوزارة الزراعة ، بمافيها المديريات المركز ، ومنها مديرية الاحصاءات الزراعية والتحقيقات الاقتصادية وحدد تكوينها من :

- نيابة مديرية الاحصاءات الزراعية.
- نيابة مديرية التحقيقات الاقتصادية والاجتماعية.

وعليه فقد صدر قرار السيد وزير الزراعة رقم 262 لعام 1994 . الذى حدد فيه عدد مكاتب كل مديرية من المديريات المركزية ومنها عدد مكاتب مديرية الاحصاءات الزراعية والتحقيقات الاقتصادية وفق مايلى :

1- نيابة مديرية الاحصاءات الزراعية وتتكون من المكاتب التالية :

- مكتب الاحصاء الزراعي.
- مكتب قاعدة البيانات الاحصائية والسجلات.
- مكتب المؤشرات والحسابات الاقتصادية.
- مكتب التوثيق والنشر والتوزيع.

2- نيابة مديرية التحقيقات الاقتصادية والاجتماعية وتتكون من المكاتب التالية:

- مكتب التعداد الزراعي.

- مكتب التحقيقات.
- مكتب الدراسات الظرفية (الطارئة).
- مكتب الامداد والتدخلات.

وبناءاً على توجيه السيد وزير الزراعة ، وفق ما أفاد به السيد مدير الاحصاءات الزراعية ، فقد الحق مكتب من مكاتب نيابة مديرية الاعلام الآلي ، بمديرية الاحصاءات الزراعية وهما :

- مكتب التقاط المعلومات.
- مكتب الشبكات والتلخيص المعلوماتي.

وإستنادا الى المرسوم السابق تقدمت مديرية الاحصاءات الزراعية والتحقيقات الاقتصادية بمشروع يحدد مهام المديرية ومكاتبها كمايلي :

2-4 : مهام مديرية الاحصاءات الفلاحية والتحقيقات الاقتصادية التي تعمل بها حاليا دون قرار :

2-4-1 : نيابة مديرية الاحصاء الزراعي.

2-4-1-1 : مكتب الاحصاء الزراعي :

المهام :

* تنظيم وإنسياب المعلومات " من جمع ومعالجة وإستغلال البيانات الفلاحية " ، وبالخصوص الاحصاءات المتعلقة بالمساحات والانتاج والعتاد الفلاحي ، المدخلات والتبادلات الخارجية .
* تناسق وتوافق المفاهيم وترميز المدونات.
* توسيع مجال التحقيقات والاستقصاءات الفلاحية ، حصر الهيئات والفروع التابعة لقطاع الفلاحة وكذا الانتاج .. الخ.
* تحليل وإعداد الموازنة الموسمية الخاصة بالمنتجات الاساسية.

2-1-4-2 : مكتب قاعدة البيانات الاحصائية والسجلات :

المهام :

* وضع وتسيير السجلات الخاصة بالاستغلالات الفلاحية والمنتجين الفلاحيين والوحدات الخاصة بالصناعات الزراعية.
* الاسهام في وضع الدفاتر والسجلات على المستوى المركزي واللامركزي والمشاركة في تحديد المنهجية والتنسيق.
* ارساء قاعدة بيانات احصائية تدريجيا ، وإقامة شبكة معلوماتية حول الاحصاءات الزراعية.

2-1-4-3 : مكتب المؤشرات والحسابات الاقتصادية :

المهام :

* وضع نظام متابعة وكشف الاسعار بهدف :
  - إعداد ووضع مؤشر سنوي للانتاج الفلاحي.
  - توسيع المجال لاعداد مؤشرات أخرى عن طريق تجميع المعلومات على فترات منتظمة " مؤشرات حول أسعار الانتاج وأسعار الاستهلاك للمنتجات الفلاحية وكذا أسعار مستلزمات الانتاج " .
* إعداد الحسابات الاقتصادية للقطاع مبنية على أساس هذه المؤشرات بمساهمة الهيئات المعنية.

2-1-4-4 : مكتب التوثيق والنشر والتوزيع :

المهام :

* تسيير وإدارة الوثائق الاحصائية ، الاشتراك ، الادارة ، التبادلات الخارجية .
* إعداد وطبع ونشر وتوزيع المنشورات والمجلات والدوريات الاحصائية.
* الحرص على إنتظام إعداد ونشر هذه الدوريات الخاصة بالاحصاءات الفلاحية.

2-4-2 : نيابة مديرية التحقيقات الاقتصادية :

2-4-2-1 : مكتب التعداد الفلاحي :

المهام :

* تحضير التعداد العام الزراعي .

2-4-2-2 : مكتب التحقيقات :

المهام :

* تحضير وإدارة وتنشيط وتقييم برامج التحقيقات الميدانية السنوية المتعلقة بالنشاط الزراعي ، ويشتمل على :
  - تحقيقات موسمية حول المردودية وإنتاج البطاطا ، برامج التكاثر والاستهلاك.
  - تحقيقات حول إنتاج المنتوجات الزراعية الاساسية من الخضروات والمحاصيل الصناعية " البطاطا ، الثوم ، البصل ، البندورة الصناعية.

2-4-2-3 : مكتب الدراسات الظرفية :

المهام :

* متابعة إعداد المذكرات الظرفية الشهرية والسنوية الخاصة بالنشاط الفلاحي والتجارى لمختلف دواوين وزارة الفلاحة.
* إعداد المذكرات الظرفية للمؤسسات والدواوين المعنية بالانتاج.
* إثراء المذكرات عن طريق معالجة العوامل المتعلقة بنشاطها. مثل : الشغل ، إستهلاك المواد الوسيطية ، حجم الاعمال.
* التوسع التدريجي فى المرحلة الثانية لمسار وإنسياب المعلومات المتعلقة بالانتاج والتسويق لدى القطاع الخاص.

2-4-2-4 : مكتب الامداد والتدخلات :

المهام :

* التسيير الادارى لعمليات الاستثمار.

* التموين اللازم للتحقيقات وإصدار النشرات والدوريات الاحصائية.
* طبع وسحب الاستبيان الخاص بالتحقيقات الميدانية والاستمارات وتوزيعهما.
* تسيير حظيرة السيارات المخصصة لمصالح الاحصاء على المستوى المركزي وعلى مستوى الولايات ، والحرص على صيانتها.

2-4-3 : مهام نيابة مديرية الاعلام الآلي :

2-4-3-1 : مهام مكتب التقاط المعلومات :

- جمع والتقاط البيانات الاحصائية الزراعية الوطنية والدولية.
- تصميم وإعداد البنك الوطني للمعلومات.
- ضمان معاينة السوق الوطنية والدولية.
- إعداد سجل المؤشرات الانتاجية لكل بلدة.
- إعداد النشرات الدورية.

2-4-3-2 : مهام مكتب الشبكات والتلخيص الآلي :

- التقاط المعلومات المتعلقة بالسوق الوطنية (التموين الخارجي - التكاليف - الانتاج الوطني.
- تقييم مدى تلبية الطلب الوطني.
- تقدير التكاليف للاعمال الزراعية بالعملة الصعبة حسب المنتوج ، والفرد الواحد.
- مقارنة السوق الوطنية بالسوق الدولية.
- تحليل إتجاهات العرض والطلب والاسعار.

2-5: علاقة الاجهزة الاحصائية الزراعية ببعضها البعض وبالوحدات الاخرى:

إن جمع المعلومات الاحصائية وإنسيابها ، ومن ثم تبادلها داخل القطاع الواحد أو بين القطاعات المختلفة ، تتحكم فيها نوعية العلاقة التي تربط هذه الوحدات مع بعضها . فاذا كانت العلاقة ادارية وتحكمها تشريعات قانونية ، فهذا يعني التزام الوحدات بتزويد بعضها البعض بماتنتجه من البيانات الاحصائية للوحدات الاعلى أو للوحدات على نفس

المستوى الافقى . أما اذا كانت العلاقات قائمة على الاشراف الفني أو التعاون الاختيارى بين هذه الوحدات ، فعندها يحدث تباطؤ نسبى فى تبادل المعلومات ، مما يؤثر على قيمة ونوعية وأهمية هذه البيانات . ونستعرض هنا علاقة مديرية الاحصائيات الزراعية مع وحدات القطاع ومع الوحدات الاخرى .

2-5-1 : علاقات المديرية بالوحدات الاخرى داخل الوزارة :

إن مديرية الاحصائيات الزراعية هى الجهاز الوحيد الذى يقوم بجمع البيانات وتبويبها ونشرها على مستوى الدولة وهى تتلقى البيانات الاحصائية من داخل الوزارة على النحو التالي :

أ - المصالح الاحصائية بالولايات والتى تقوم بجمع المعلومات الاحصائية من مستوى البلدية ، ومن ثم مستوى الدائرة وترسلها الى مديرية الاحصائيات الزراعية وفق استمارة إستبيان خاصة لكل نوع من الاحصائيات سنأتي عليها لاحقاً .

ب - من المديريات المركزية مثل بيانات المساحة المروية والمنتجات الحيوانية (اللحوم الحمراء والبيضاء - الحليب - الجلود - الصوف - البيض) . والغابات.

ج- من الدواوين التابعة لوزارة الزراعة : مثل بيانات بيع الاسمدة المنتجة وطنيا والآليات الزراعية والمبيدات والقرض الزراعي ، وانتاج السمك .. وغيرها.

ونشير هنا الى أن أكثر البيانات لاتأتى وفق مواعيد محددة وبالدقة المطلوبة.

2-5-2 : العلاقة مع الوزارات الاخرى :

تقوم المديرية بأخذ المعلومات الخاصة بالاستيراد والتصدير للمنتجات الزراعية ، وتعد نشرة احصائية خاصة بهذا المجال ، كما تأخذ البيانات الخاصة بالامطار من وزارة النقل عن طريق مديرية الانتاج الزراعي (النباتي) .

2-5-3 : أعمال خاصة تقوم بها المديرية :

تقوم بتجميع بيانات خاصة عن أسعار المنتجات الزراعية بالسوق ، وتعد نشرة خاصة بذلك .

أما علاقتها مع القطاعات الاخرى ، فإن المديرية تزود الديوان الوطني للاحصائيات بالمعلومات الخاصة عن القطاع الزراعي السلسلة (أ و ب A . B) .

ولقد تبين لنا أن الديوان الوطني للاحصائيات ، يقوم كل سنتين بجمع بيانات عامة عن وضع البلديات التى هى أصغر وحدة ادارية فى الجزائر . وهذه المعلومات تتضمن بعض البيانات عن الزراعة مثل الاراضى الصالحة للزراعة ومنها المساحة المروية.

الاستثمارات الفلاحية - اعداد المستثمرين والمساحة الخاصة بهم مع بيان الانتاج الرئيسي للحبوب والبقول والحمضيات والزيتون والتمور ، والالات الزراعية وإعداد الماشية. الا أن الديوان الوطني لاينشر هذه البيانات.

أن مدير الاحصائيات الزراعية يرى غياب العلاقات الوظيفية (العلاقات الافقية) بين مديرية الاحصائيات والهياكل الاخرى التابعة لقطاع الزراعة . حيث العلاقة تقتصر على امداد هذه الهياكل لمديرية الاحصاء ببيانات دورية لاتغطي أهمية هذا القطاع من حيث الاحصائيات حتى أن بعض هذه الهياكل لاترسل البيانات الاحصائية الا اذا طلبتها المديرية رسميا.

2-6 : حركة إنسياب المعلومات الاحصائية حالياً :

إن البيانات الاحصائية التى تجمعها وتنشرها مديرية الاحصاءات الزراعية بوضعها الراهن ، تنساب اليها وتخرج منها كمايلى :

2-6-1 : الانسياب للمعلومة الاحصائية :

أولا : الاحصاءات داخل وزارة الزراعة :

تنساب المعلومات الاحصائية من داخل وزارة الزراعة كالتالى :

1- من المديريات المركزية التى تقوم بجمع بعض البيانات الاحصائية مثل :

- إنتاج اللحم ، إنتاج الحليب ، الصوف ، الجلود ، وغيرها من المنتجات الحيوانية من مديرية الانتاج الحيواني .
- المساحات المروية من مديرية الاراضي المروية
- مساحة الغابات من مديرية الغابات.
- الامطار من وزارة اخرى عن طريق مديرية الانتاج النباتي .

2- من الدواوين والهيئات والمعاهد المتخصصة ببعض الانشطة الاقتصادية مثل ديوان الحبوب ، وديوان مستلزمات الانتاج ، وديوان الاليات وغيرها من الدواوين. وكذلك الهيئة العامة للاسماك.

3- من مصالح الاحصاءات الزراعية (مصلحة الاحصاءات الزراعية فى الولاية)، حيث تجمع المعلومات كمايلى :

أ – البلدية : كانت فى السابق لجنة تقر الرقم الاحصائي على مستوى البلدية وهى تقوم بجمع معلومات احصائية عن النشاطات الاقتصادية الزراعية فى البلدية وترسلها الى الدائرة الزراعية أو الى الولاية مباشرة (مصلحة الاحصاءات الزراعية) بمديرية المصالح الزراعية بالولاية . (مثل مساحة القمح – الشعير). وذلك وفق ماتطلبه المديرية عن طريق الولاية.

ب – الدائرة : تقوم الدائرة بتجميع البيانات الاحصائية الزراعية الواردة اليها من البلديات فى جدول ، وترسله الى الولاية اذا كانت البلديات مرسلة الجداول الاحصائية اليها. وذلك وفق ماتطلبه المديرية عن طريق الولاية.

ج- تقوم مصلحة الاحصاءات الزراعية بالولاية بتفريغ المعلومات الاحصائية الواردة من الدوائر ، بجدول جديد وترسله الى مديرية الاحصاءات الزراعية بالمركز . وذلك لكل بيان احصائي زراعي مطلوب .

د- كما أن الولاية تشارك بالتحقيقات الاحصائية لتقدير مساحة وإنتاج محصولي القمح والشعير على مستوي الولاية ، اذا كانت الولاية تقوم بهذا التقدير.

هـ- تقوم مديرية الاحصاءات الزراعية مركزيا باجراء بحث التحقيقات الاحصائية للاستدلال على مساحة وإنتاج القمح والشعير فى الجزائر ،

دون اشراك المصالح الاحصائية فى الولايات او المكاتب الاحصائية فى الدوائر.

ثانيا : الاحصاءات التى تجمعها مديرية الاحصاءات الزراعية من الادارات الاخرى:

- تقوم مديرية الاحصاءات الزراعية بوزارة الزراعة بالاتصال بمديرية الجمارك العامة من اجل الحصول على البيانات الاحصائية الزراعية الخاصة بالاستيراد والتصدير للمنتجات الزراعية سواء كانت للاستعمال البشري ، أو للاستعمال الحيواني ، او للانتاج النباتي .
- واوضحت أنها تحصل على كميات الامطار من وزارة أخرى عن طريق مديرية الانتاج النباتي .

ثالثا : تقوم المديرية بجمع بيانات احصائية خاصة عن أسعار السوق للسلع الزراعية والغذائية . وذلك كل ثلاثة أشهر فصلية.

خروج المعلومة الاحصائية :

إن المعلومات الاحصائية المتحصل عليها بالتحقيقات الاحصائية التى تجريها مديرية الاحصاءات الفلاحية والتحقيقات الاقتصادية أو التى ترد اليها من مديريات الاحصاءات الزراعية بالولايات أي هيئات الدولة ، يبينها المخطط الموالى حسب المستويات التى تسلكها فى الجمع أو التوزيع.

والطريق الوحيد الذى تسلكه المعلومات الاحصائية التى تجمعها مديرية الاحصاءات الزراعية هو طريق الديوان الوطني للاحصاءات . الذى ينشر هذه البيانات فى المجموعة الاحصائية السنوية التي يصدرها كل عام مع تعقيب بسيط عن المصدر : وزارة الزراعة الجزائرية .

والمخطط التالى يبين مستويات جمع وتوزيع الاحصاءات الزراعية بالجزائر حاليا.

مستويات جمع وتوزيع الاحصاءات الزراعية بالجزائر

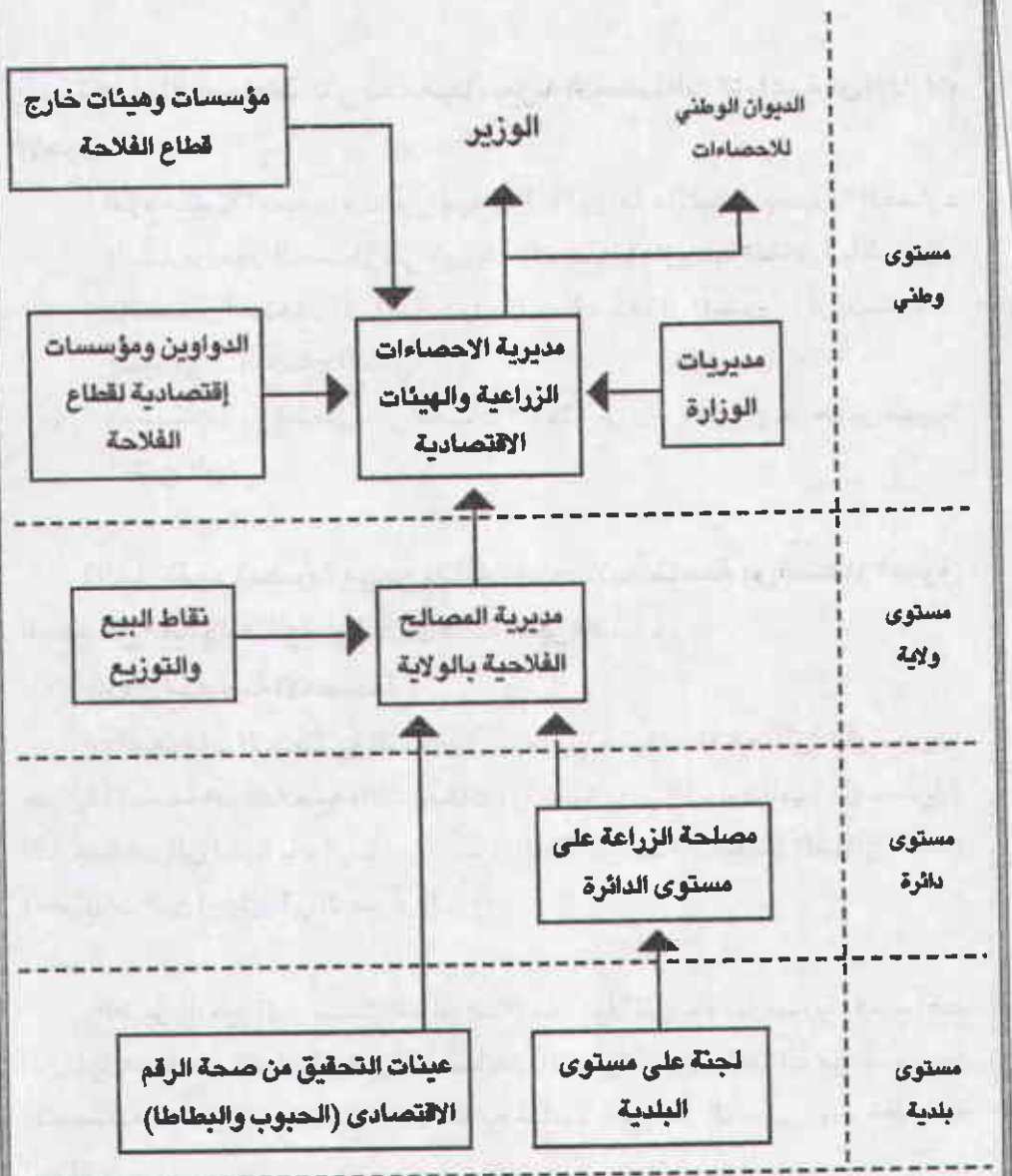

2-7 : الامكانات الحالية المتوفرة لمديرية الاحصاءات الزراعية :

أن العنصر الفعال فى كفاءة وإنتاج الرقم الاحصائي الصحيح وأداء الوحدات الاحصائية من الحقل الى مركز القيادة مع نشر هذا الرقم وتحليله يتوقف على مدى توفير الامكانات بكل أشكالها من تشريعية وبشرية ومادية ومالية . وسنعرض الان الامكانات الحالية فى المديرية ودوائرها.

2-7-1 : الامكانات البشرية :

1- على مستوى الديوان الوطني للاحصائيات :

إن العاملين فى مجال الاحصاءات الزراعية على مستوى الديوان الوطني للاحصائيات قليلو العدد لايتجاوز الخمسة وهم يعملون على مستوى نيابة مديرية يتلقون البيانات الاحصائية دوريا من مديرية الاحصاءات الزراعية بوزارة الزراعة ، وينشرونها كما وردت مع الاشارة للمصدر.

2- على مستوى مديرية الاحصاءات الزراعية (المركز) :

كما بينا سابقا يوجد فى المديرية (3) نيابات مديرية لها (10) مكاتب ويعمل بهذه المكاتب بحدود (25) موظفا منهم الجامعي ومنهم الثانوية العامة أو الفنية ومنهم الاقل من ذلك ، الا أن بعضهم يعمل فى هذه المديرية منذ أكثر من (20) سنة ، وأكثرهم ذو مؤهل جامعي .

3- على مستوى مصلحة الاحصاءات الزراعية بالولايات :

يعمل فى كل مصلحة احصاءات زراعية على مستوى الولاية مابين (3-7) عناصر حسب أهمية الولاية زراعيا ، ونشاطاتها وتوفر الكوادر ويرأس المصلحة مهندس زراعي وكذلك رؤساء المكاتب كلما توفر ذلك .

أما على مستوى الدوائر ، فيوجد فى كل دائرة عنصر فني مسؤول عن متابعة أعمال الاحصاءات الزراعية على مستوى الدائرة الزراعية ، وهذا الفنى قد يكون على مستوى مؤهل جامعى (مهندس) أو تقني (ثانوية عامة أو فنية) .

أما على مستوى البلديات فالاعداد كبيرة ، أيضا ، الا أنها من الناحية الرسمية هى غير احصائية لكنها مكلفة بجمع البيانات الاحصائية من على مستوى البلدية.

ويبلغ عدد العاملين فى الولايات والدوائر والبلديات حاليا أكثر من (1000) فني . وعدد الجامعيين منهم بحدود 35٪ . والفنيين التقنيين بحدود 55٪ ، ومتخصصين آخرين بحدود 10٪ .

الا أن هذه العناصر كافة تفتقر الى التدريب فى مجالات الاحصائيات الزراعية على كافة المستويات ، حيث أن أكثر من 90٪ لم يخضع الى أية دورة تدريبية .

2-7-2 : الامكانات المالية :

تحدد الامكانات المالية عمل الاجهزة بكاملها ، فبقدر مانتوفر الاموال يمكن تكوين برامج احصائية جديدة تهدف الى زيادة الدقة فى الرقم الاحصائي .

وتبين لنا عدم وجود ميزانية مخصصة لمديرية الاحصاءات الزراعية ، وإن تكن هناك موازنة خاصة لاجراء التحقيقات الاحصائية الزراعية لتقدير مساحة وإنتاج القمح والشعير وتقدير إنتاجية البطاطا.

كما أفاد العاملون فى المديرية أن الامكانات المالية الحالية كافية لماهو مطروح تنفيذه علي مستوى المديرية . أما اذا تولت المديرية الاشراف والمراقبة على جمع البيانات الاحصائية والتحقق من النتائج فلابد من اعتمادات مالية آخرى.

أما بالنسبة للولايات فان الاعتمادات المالية للمصالح الاحصائية فتخصص من الولاية ، وكذلك للدوائر.

2-7-3 : الامكانات المادية :

وتتمثل هذه الامكانات بمايتوفر لدى الاجهزة العاملة من مكاتب متخصصة ومتخصصة للعمل الاحصائي . كذلك بمايتوفر من الاجهزة ووسائط النقل والاتصال ووسائل الحسابات والطبع وغيرها من مواد مساعدة ، خاصة المواد المساعدة بالتحقيقات الاحصائية.

أ - المكتب ، وبالنظر للاهمية الممنوحة للاحصائيات بشكل عام وللاحصائيات الزراعية بشكل خاص فان مبنى المديرية غير كاف ، وغير مناسب للسببين التاليين :

1- تعمل الان في المديرية نيابتان ، بينما النيابة الثالثة في مكتب آخر يبعد أكثر من 2 كم عن المديرية وهي نيابة مديرية الاعلام الآلي.

2- صغر المكتب ككل ، وعدم تخصصه ليكون مركزا لتطوير الاحصائيات الزراعية حتى في أدنى مستوياتها. أما على مستوى الولاية فتوجد مكاتب لمصلحة الاحصاءات الزراعية.

ب - وسائط النقل : يتوفر لدى المديرية سيارتان احداهما معطلة . أما على مستوى الولايات ، فلاتتوفر وسائط نقل ، وعلى مستوى البلدية تتوفر بعض الدراجات النارية لدى بعض المندوبين والمشرفين التعاونيين ، وهم لايتبعون فنيا أو اداريا لمديرية الاحصاءات الزراعية ، انما يتبعون الى مديرية المصالح الزراعية بالولايات.

ج- اجهزة الاعلام الآلي : تتوفر الان بالمديرية ثلاثة حواسب مع اجهزة تصوير وآلات طباعة وغيرها ، أما على مستوى الولايات فان الامكانات غير متوفرة مباشرة ، ولكن عن طريق الولاية وسيكون لكل ولاية حاسوب ، والولايات بدأت باستلام الحواسب التي اشترتها مديرية الاحصاءات الزراعية من نوع .I.B.M وقوة 486 وسعة 540.

اجهزة الاتصال : يتوفر لدى المديرية فاكس وتلكس وثلاثة هواتف ، أما على مستوى المصالح فالاتصالات تتم عن طريق مديرية المصالح الزراعية بالولاية . كما أفاد السيد مدير الاحصاءات الزراعية ، أنه سيتوفر فاكس لكل جهاز حاسوب ، من اجل تطوير بنية المعلومات ، استلامها ، تصديرها من المديرية واليها ، وقد ربط أول جهاز حاسوب لولاية ادراد مع المديرية بواسطة الفاكس.

2-7-4 : الامكانات التشريعية :

توجد التشريعات التي تحدد عمل الاجهزة الاحصائية سواء على مستوى الديوان الوطني للاحصائيات أو على مستوى وزارة الزراعة بالادارة المركزية أو مديريات المصالح الزراعية بالولايات ، كما أن هذه التشريعات حددت المهام الخاصة بهذه الاجهزة بشكل عام .

2-7-5 : الامكانات الفنية :

أن الامكانات الفنية المتوفرة حاليا هى :

- التعداد الزراعي الذي اجرى عام 1973 وتغيرت معطياته بسبب قوانين الثورة الزراعية ، ثم إعادة الاراضي المؤممة الى أصحابها ، وتوزيع اراضي أملاك الدولة.
- بعض الاستبيانات الاحصائية التى تجريها المديرية .
- المسح الجوى الذى اجرى فى بداية السبعينات ، وبدأت أجهزة الاحصاء الزراعي تأخذ إطارة مساحة العينة منه لتقدير مساحة وإنتاج محصولي القمح والشعير ابتداء من عام 1975 .
- البيانات المتوفرة من الجمارك وبيان السوق والتى تعتمد عليها المديرية باجراء بعض الدراسات الخاصة مثل الاسعار والتجارة الخارجية لمستلزمات الانتاج وأسعارها.

2-8 : البيانات الاحصائية الزراعية المتوفرة بالجزائر :

ماهى البيانات الواجب جمعها فى سبيل الحصول على بيانات صحيحة ودقيقة ؟ ومن المعروف احصائيا وجود نوعين من البيانات هما : 1-البيانات الاساسية وتتغير بشكل بسيط ، ويمكن اجراؤها كل 10 سنوات مرة واحدة مثل التعداد الزراعي الذى يشمل فيمايشمل تعداد الحيوانات والاشجار المثمرة والمساحة العامة والمساحة الزراعية 2- البيانات الجارية ، أو الموسمية ، وهى التى تتغير من موسم لاخر او من سنة لاخرى ، مثل الانتاج والمساحة المزروعة او انتاج الحليب .

ولابد من الاشارة هنا الى أن بعض البيانات الجارية قد يتطلب الحصول عليها رصد بياناتها يوميا مثل تساقط الامطار ، خاصة فى ظروف الجزائر ، وكذلك المساحة المزروعة والمساحة المحصودة والانتاج لمحصولي القمح والشعير حيث يشغلان من المساحة المحصولية السنوية باستثناء الاشجار المثمرة فى الجزائر أكثر من 80٪ .

ونستعرض هنا الاحصاءات الاساسية والجارية التى تقوم بجمعها مديرية الاحصاءات الزراعية والتحقيقات الاقتصادية فى الجزائر ، والنشرات الدورية التى تقوم باصدارها وتوزيعها.

2-8-1 : البيانات التى تجمع من وزارة الزراعة :

2-8-1-1 : بيانات المساحة الجغرافية واستخداماتها :

أن المساحة الجغرافية للدولة هى معروفة ، ومن اجل الحفاظ على هذه المساحة تتكون الدول والجيوش ، وهى تنشر فى السلسلة (ب . B) .

أما بالنسبة لمساحة الارض الزراعية ، فهى ايضا متوفرة وعلى مستوى الولاية ، حيث تجمع من على مستوى الدائرة ، والبلدية وهى تنشر ضمن السلسلة (ب - B). وهذه المساحة مقسمة ، حسب التصنيف العام تقريبا الى : محاصيل الحبوب - محاصيل الخضر - الاشجار المثمرة - المحاصيل الصناعية - المراعي الطبيعية - الغابات ، البراري ، الصحراء ، الا أن هذه المعطيات لم تبين الاسس الموضوعية الخاصة بجمع البيانات الاحصائية الزراعية ، حيث التعداد الزراعي الوحيد اجرى عام 1973 ووثائقه لم تنشر رسميا والتطورات الاقتصادية والاجتماعية التى حدثت بعد اجرائه غيرت الكثير فى بنية الاقتصاد الزراعي ، خاصة القوانين الاخيرة ، التى اعادت الاراضي الزراعية المؤممة الى أصحابها ونصت على توزيع اراضي املاك الدولة الزراعية. كذلك لم تبين بانها جمعت بطريقة المعاينة الاحصائية.

2-8-1-2 : إحصاءات الانتاج النباتي :

أولا : تنشر ضمن السلسلة (ب - B) البيانات التالية عن الانتاج النباتي مساحة وإنتاجا وهى ترد من الولاية مبينا بها مساحة وإنتاج كل محصول على مستوى الدائرة وتجمع فى المديرية وتنشر على مستوى الولاية وهى كمجموعات مساحية كمايلى :

- المحاصيل والخضار الزراعية : مساحة المحاصيل الشتوية ، مساحة المحاصيل الصيفية ، مساحة البقول ، مساحة الخضار ككل ، مساحة المحاصيل الصناعية ، مساحة الاعلاف .

- مساحة الحبوب الشتوية : مساحة وإنتاجا ، وتعطي للقمح والشعير والشوفان ومساحة وإنتاج القمح حسب النوع قاسي ولين . ومن ثم تعطي مساحة المجموعة والانتاج لكل محاصيل الحبوب الشتوية .

- مساحة الحبوب الصيفية : مساحة وإنتاج لكل نوع ، ثم مجموع المجموعة مساحة وإنتاجا.
- مساحة وإنتاج كل محصول من المحاصيل الصناعية ثم مجموع الانتاج والمساحة للمجموعة.
- مساحة وإنتاج كل محصول من محاصيل البقول ، ثم مساحة وإنتاج المجموعة.
- مساحة وإنتاج كل محصول خضري ومن ثم مجموع مساحة وإنتاج المجموعة [1]
- مساحة وإنتاج كل محصول من المحاصيل الزراعية والاشجار المثمرة ثم مجموع مساحة وإنتاج المجموعة .
- مساحة وإنتاج كل محصول من المحاصيل العلفية الخضراء ثم مجموع مساحة وإنتاج المجموعة.
- مساحة وإنتاج الاعلاف الطبيعية لكل محصول على حدة ثم مجموع مساحة وإنتاج المجموعة.
- مساحة الاشجار المثمرة بالتفصيل لكل من الزيتون والتمور والعنب والحمضيات، أما بقية الاشجار المثمرة فتعطي أشجار أخرى ، التى يؤتي عليها بالتفصيل فى جدول لاحق . مع الاشارة الى التفصيل التام للعنب مساحة وعدد الاشجار المثمرة وغير المثمرة والانتاج . والجدول اللاحق للاشجار المثمرة يقسم الى ثلاثة أقسام . القسم الاول يعطي المساحة لكل نوع ، والثاني المساحة المنتجة لكل نوع والثالث يعطي الانتاج لكل نوع.

ثانيا : تنشر بيانات احصائية عن المساحة المروية فى المجموعة (ب – B) . لكل مجموعة من المحاصيل الزراعية : مثل الحبوب ، الاشجار المثمرة ، الخضار ، المحاصيل الصناعية ، الكروم ، ومحاصيل أخرى ، وهذه البيانات ترد لمديرية الاحصاءات الزراعية من مديرية الاراضي المروية فى وزارة الزراعة.

2-8-1-3 : بيانات الانتاج الحيواني (الاعداد) :

تنشر مديرية الاحصائيات الزراعية بيانات احصائية عن عدد الحيوانات الزراعية التالية ضمن السلسلة (ب – B) ، وهى :

ملاحظة : تدخل هنا المساحة الباكورية التى تنشر فى المجموعة (A).

- عدد الخيول : أكبر من سنتين - أقل من سنتين - المجموع.
- عدد الابقار : الابقار أكبر من سنتين - الاقل من سنتين - الثيران - المجموع.
- الاغنام : العدد للاناث والذكور ثم أقل من عامين والمجموع.
- الماعز : العدد للاناث والذكور ثم أقل من عامين والمجموع.
- بقية الحيوانات : تأتى على عددها فقط .

دون التعرض للانتاج لهذه الحيوانات أو لاعداد الدواجن وإنتاجها وكذلك لاتنشر بهذه المجموعة أي أرقام عن الانتاج والصيد السمكي .

2-8-1-4 : بيانات المراعي والحراج والغابات والحلفاء :

تنشر مديرية الاحصاءات الزراعية بيانات عن :

1- المراعي الطبيعية ومساحتها صغيرة حوالي 30 الف هكتار.

2- المراعي الاخرى وهى عبارة عن البادية ومساحتها أكثر من 30 مليون هكتار.

3- الغابات : وتنشر مساحتها وهى بحدود 4 مليون هكتار.

4- الحلفاء وتؤخذ بياناتها من مديرية الغابات وهى بحدود 3.5 مليون هكتار .

2-8-1-5 : البيانات التى تنشر ضمن السلسلة (أ - A) :

تنشر فى هذه المجموعة الاحصائية البيانات التالية :

- مساحة الحبوب الشتوية : القمح بنوعيه - الشعير ، الشوفان .
- مساحة الخضار - الباكورية وإنتاجها لكل محصول على حدة .
- مساحة التمور ثم العدد حسب الانواع ثم العدد المنتج من كل نوع فالانتاج.
- مساحة الزيتون : وتعطي كمساحة أولا ، ثم عدد الاشجار لزيتون الزبيبة ، وعدد الاشجار للزيتون المخلل ، والمجموع الكلي للاشجار ، ثم عدد الاشجار المنتجة فالانتاج.
- مساحة الحمضيات : وهى تنشر حسب الانواع ، والمساحة والمساحة المنتجة والانتاج ، ثم مساحة وعدد الاشجار المنتجة والانتاج للمجموعة.

2-8-1-6 : البيانات عن الانتاج الحيواني (كميات) :

تأخذ مديرية الاحصاءات الزراعية الارقام الخاصة بالانتاج الحيواني من لحوم حمراء وبيضاء وحليب وصوف وبيض وإعداد الدواجن من مديرية الانتاج الحيواني ، وتقوم بنشرها سنويا.

2-8-1-7 : البيانات التى تجمع من الدواوين الخاصة التابعة إداريا لوزارة الزراعة :

أولا : الديوان الوطني للاعلاف :

وتؤخذ من البيانات الخاصة بانتاج الاعلاف المصنعة داخليا وتسويقها (الكمية ، والقيمة).

ثانيا : الديوان الوطني للآليات الزراعية :

وتؤخذ منه البيانات الخاصة بانتاج الالات الزراعية المصنعة داخليا والمسوقة (كمية عدداً – وقيمة).

ثالثا : الهيئة العامة للصيد البحرى :

وتؤخذ منه البيانات الخاصة بالصيد البحري من الاسماك.

رابعا : توجد دواوين اخرى تؤخذ منها بعض البيانات مثل الغراس والتصنيع الزراعي.

2-8-2 : البيانات الاحصائية التي تجمع من خارج وزارة الزراعة :

2-8-2-1 : مديرية الجمارك العامة :

وتؤخذ منها البيانات الخاصة بالاستيراد والتصدير للمنتجات الزراعية كافة . بمافيها الاحصائيات الزراعية الخاصة بالغذاء أو مستلزمات الانتاج. (كمية – وقيمة).

2-8-2-2 : بيانات الامطار :

وتؤخذ هذه البيانات من مديرية الانتاج النباتي التى تردها من وزارة أخرى ، الا أن هذه البيانات لاتنشر.

بعد ذلك تقوم مديرية الاحصاءات الزراعية بنشر الاحصاءات التالية :

- المجموعة الاحصائية عن المنتجات الحيوانية.
- المجموعة الاحصائية عن مستلزمات الانتاج المباعة (كمية - وقيمة).
- المجموعة الاحصائية عن التجارة الخارجية.

2-1-8-2-3 : الاسعار لبعض المنتجات الزراعية :

تقوم مديرية الاحصاءات الزراعية بنشر نشرة دورية ربعية (فصلية) عن أسعار السوق . لبعض المنتجات الزراعية ، وهى تجمع من على مستوى الولاية.

وقد بينا سابقا هيكلية جمع البيانات الاحصائية.

2-8-2-4 : التحقيقات الاحصائية لتقدير مساحة القمح والشعير وإنتاجهما :

لابد من الاشارة هنا الى أن مديرية الاحصائيات الزراعية تعمم سنويا بحثا لتقدير مساحة وإنتاج محصولى القمح والشعير ، بناءاً على صور جوية عددها 22000 صورة تمت عام 1972-1973 واختير منها عشوائيا 1052 صورة . تمثل 36 ولاية . وكل صورة تحتوى 36 نقطة . وترسل هذه التصاميم للبحث فى هذه النقاط . فاذا وجدت مساحة مزروعة بالقمح أو الشعير ضمن هذه النقاط تسجل وتبحث هذه النقاط لتقدير مساحة وإنتاج كل من القمح والشعير.

أما اذا كانت النقاط خالية فلا تحسب هذه المساحات .

ملاحظة :

أفاد السيد مدير الاحصاءات الزراعية أنه بدءا من هذا الموسم الزراعي 1995-1996 ستقوم المديرية المذكورة بجمع بيانات عن الانتاج الحيواني بدءا من البلدية وذلك لتقدير انتاج اللحم والحليب والصوف والبيض والجلود.

كذلك أفاد السيد المدير المختص عن الاحصاءات الزراعية ، أن بعض مصالح الاحصاءات الزراعية فى الولايات ، فهمت الامر جيدا ، وبدأت بالتنفيذ ، والبعض فهم الامر بشكل خاطىء ، والمديرية تحاول تصحيح ذلك ، لكن بعض الولايات لم يبدأ بالتنفيذ حتى هذا الوقت .

2-8-2-5 : تقوم المديرية الان باجراء تحقيق شهري عن إنتاج الحليب وتوزيعه :

ملاحظة : ويوجد مرفقات لكل من السلاسل (أ - ب ، A - B) ، وكذلك النشرة الدورية للاليات الزراعية ، ومستلزمات الانتاج والحليب .

الفصل الثالث

الفصل الثالث

3- صعوبات ومعوقات الاداء في الاجهزة الاحصائية بالجزائر:

3-1 : المقدمة :

أن نجاح الاجهزة الاحصائية بتنفيذ المهام الملقاة على عاتقها تعتمد على متغيرات عدة منها ماهو بداخل الجهاز الاحصائي نفسه ، ومنها ماهو خارج عنه ، الا أن هذه المتغيرات مترابطة مع بعضها ، لايمكن فصلها ، والمقصود بنجاح الاجهزة بتنفيذ مهامها هو قدرتها على جمع وإعداد وتجهيز وتحليل ونشر البيانات الاحصائية المختلفة ، والكفاية والدقة والسرعة المناسبة لتلبية احتياجات المستخدمين لهذه البيانات سواء كانوا في مراكز إتخاذ القرار داخل الجهاز الاحصائي ، أو المستخدمين الاخرين من خارج الجهاز الاحصائي .

والمتغيرات هذه قد تكون تشريعية ، ومنها ما يتعلق بخطة وإستراتيجية الدولة ، ومنها مايتعلق ويتصل بالهيكل التنظيمي والاداري الذي يقع داخله الجهاز الاحصائي ومنه مايتعلق بالعناصر البشرية واحكاماتها مع توفر الامكانات المادية والمالية الاخري ، والاحصاءات الزراعية على وجه الخصوص متأثر طرائق جمعها اضافة الي ماسبق بدرجة تخدم وتطور القطاع الزراعي والعاملين فيه بصفة خاصة ، والمجتمع بصفة عامة.

وفي الجزائر يوجد مجال واسع أمام الاجهزة الاحصائية المعنية لتطوير بنية الاحصاءات المتاحة خاصة بعد التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات الذى سيتوفر لمديرية الاحصاء الزراعي على مستوي الولاية ، ويجب أن تواكب مديرية الاحصاء الزراعي هذه التطورات خاصة بعد أن وجه وزير الزراعة أن تلحق نيابة مديرية الاعلام الآلي بها خاصة أن اتساع الجزائر جغرافيا وزراعيا يلزم مديرية الاحصاء الزراعي بالتعرف على اوجه القصور ومعرفة الاسباب التي أدت أو تؤدي الى القصور بالتحديد ، وهذا القصور قد يؤدي الى قصورات متعددة في مجالات أخرى . ولو أن هذا القصور يختلف نسبيا من حين لاخر.

3-2 : أوجه القصور :

تختلف أوجه القصور من دولة لاخرى فى جمع البيانات الاحصائية الزراعية وذلك باختلاف مكانة القطاع الزراعي بهذه الدولة أو تلك . حيث يجب أن تعكس البيانات الاحصائية طبيعة أسلوب الاداء والتغيرات التى تطرأ على هذا القطاع.

وتبدو أوجه القصور واضحة لدى الاجهزة الاحصائية الزراعية فى الجزائر ، إنها لاتعطي الدقة والنوعية والرقم الصحيح ، سواء كان ذلك فى الاعداد الاولي للنشرة أو للاعداد النهائي لها .

كما أن البيانات التى تجمع ليست شاملة لكافة نشاط القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني ، والوقت الذي تصل فيه كثيرا مايكون متأخراً ، مما يسبب عدم جدوى إتخاذ القرار ، وفى نظرنا أن عدم الاتصال المباشر بين مراكز صنع المعلومات الاحصائية (مراكز الزراعة والانتاج والتربية) ومراكز إتخاذ القرار (المستخدمين) للمعلومات الاحصائية ، تعتبر من اوجه القصور البارزة فى أهمية جمع المعلومات . وسنعرض هنا أهم أوجه القصور فى رأينا.

3-2-1 : عدم شمولية البيانات :

لقد أشرنا سابقا الى البيانات الاحصائية المتوفرة فى الجزائر ، لكن هناك بيانات أخرى هامة يجب أن توفرها الاجهزة الاحصائية الجزائرية ، خاصة التى يجب أن تجمع خلال فترات زمنية منتظمة ، مثل المساحات المزروعة وتقدير الانتاج ، ومن أهم أسباب عدم الشمولية مايلي :

أ- بيانات غير متوفرة أو قديمة منها :

1- التعداد الزراعي . مضي على التعداد الزراعي أكثر من 22 سنة ، إجرى التعداد الوحيد عام 1973.

وبما أن التعداد الزراعي يساعد فى رصد وكشف مايحدث داخل هيكل الانتاج الزراعي ، وهو الذي يوفر الاطار السليم والكامل لحصر واحصاء الموارد

الزراعية في البلد من عدد الحائزين الزراعيين ، والاراضي المزروعة والاراضي الزراعية وعدد الاشجار المثمرة وعدد الحيوانات الزراعية خاصة في الظروف الاقتصادية الجديدة في الجزائر.

لذلك فعدم اجراء تعداد زراعي يؤدي الى عدم وجود رقم احصائي صحيح وسليم.

2- الاهمال شبه الكلي للمساحة المروية في النشرات الاحصائية على مستوى المحصول الواحد . فالبيانات المتوفرة عن المساحة المروية توجد على مستوى المجموعة الزراعية الواحدة ، مثل مساحة الحبوب المروية ، ومساحة الخضار المروية، ومساحة الاشجار المثمرة المروية كماهي وردت في السلسلة (ب .B).

3- عدم وجود إحصاءات عن تكاليف إنتاج المحاصيل الزراعية ، ولو للمحاصيل الرئيسية مثل القمح والشعير والبطاطا رغم أهمية البحث الاحصائي ، خاصة أن السياسة الاقتصادية الجزائرية تعتمد الآن على اقتصاديات السوق الحرة لكل مادة منتجة.

ب – بيانات احصائية مختصرة :

1- البيانات الاحصائية عن الزراعة المروية كما وضحنا في الفقرة السابقة بحيث يجب أن تكون البيانات على مستوى المحصول الواحد ، نظرا لاهميتها.

2- لاتوجد بيانات عن إنتاج أشجار الفاكهة مفصلة في الارض المروية أو الارض المطرية ، بل توجد بيانات إجمالية عن مساحة النوع والانتاج ، وعدد الاشجار المنتجة كما توجد بعض البيانات عن المساحة المنتجة للحوامض أما عن الزيتون والنخيل والكروم فتوجد بيانات عن المساحة العامة المغروسة لكل منها مع عدد الاشجار المنتجة لكل نوع منها.

3- توجد معلومات عن بعض المحاصيل الزراعية (الخضار) في مجموعتين احصائيتين (أ – و – ب ، A-B) مثل البطاطا والبندورة وغيرها ورودها في المجموعة (أ) على أنها محاصيل باكورية ، وفي المجموعة (ب) تورد الزراعات

الاخرى لهذه المحاصيل ، فى جزء ، وفى بيان آخر ، توجد كافة المساحات المزروعة بكل من هذه المحاصيل سوء الباكورية منها او العادية وهنا يبدو بعض التشتت فى جمع المعلومات.

4- لاتوجد أية بيانات عن تربية النحل وإنتاج العسل ، رغم تواجد هذه التربية.

5- أن الدوريات الاحصائية التى تصدر عن المديرية تتضمن فقط اعداد الحيوانات الزراعية دون التعرض لكميات انتاج هذه الحيوانات من لحوم وحليب وصوف وجلود وغيرها.

علما أن بعض إعداد هذه الحيوانات تظهر فى الجدول الاحصائي اذا كانت بعمر الانتاج أو الحيوانات التى دون عمر الانتاج ، وبعضها ، يفرد بيانا خاصا عن إعداد الذكور مثل الابقار والاغنام والماعز.

6- حول الابقار تقسم البيانات الى قسمين أبقار أجنبية وأبقار محلية ، لكن عند تعداد الابقار التى دون العمر الانتاجي يضم العدد كلا الفرعين.

7- لاتوجد أية بيانات عن الزراعة المحمية ، رغم تطور إنتشارها السريع فى الوقت الحالي ، الا اذا أعتبرنا الزراعة الباكورية هى من الزراعات المحمية.

3-2-2 : عدم دقة بعض البيانات المتاحة :

تتوقف أهمية البيانات الاحصائية على درجة الدقة ، وطريقة الجمع التى تجمع بها هذه البيانات ، وهذا بحد ذاته يتوقف على عدة معطيات أو متغيرات أهمها :

- الطرائق المستخدمة فى جمع البيانات الاحصائية . هل هى طريقة الحصر الشامل (التعداد) . أم هي طريقة بحوث العينات بشكل علمي ، والمستندة الى إطار كامل وفى هذه الحالة ، قد تكون الدقة والنوعية أفضل حتى من التعداد الشامل .

- أو هل أن البيانات الاحصائية المجمعة ، أخذت بواسطة الاتصالات (هاتف - فاكس - تيلكس - بريد) . فهى بهذه الحالة تعتبر أقل دقة من البيانات المأخوذة بطريقة اللقاء المباشر أو بطريقة الزيارة الميدانية.

- وجود العنصر البشري له الدور الاساسي والاهم فى الوصول الى معلومات دقيقة وسليمة .

- أن توفر الآلات الاحصائية الحديثة والمساعدة فى تجهيز البيانات يساعد بحد ذاته مع توفر ماسبق بالحصول على بيانات أكثر دقة وأفضل نوعية .

وباستثناء تقدير مساحة وإنتاج محصولي القمح والشعير ، وتقدير مردودية البطاطا، فان كافة الاحصاءات الاخرى عن مساحة وإنتاج وإعداد فروع الانتاج الزراعى تقدر تقديراً من قبل معدي البيانات ، دون تحديد هذه الطريقة.

3-2-3 : عدم تحديد البيانات المطلوبة من الجهاز الاحصائي :

أن المصالح التي تستعمل الاحصائيات الزراعية لم تتمكن حتى الان من التعبير الواضح عن احتياجاتها للرقم الاحصائي من حيث الكم والكيف على المستويين المكاني والزماني . وأن هذا الامر أدي ويؤدي الى عدم وجود خطة مبرمجة لانسياب الرقم الاحصائي للجهاز الاحصائي المركزي فى الوزارة لانتقاله بعد ذلك الى الجهات الاعلي. وهذا يعرقل إنسياب كافة البيانات الاحصائية الاساسية والجارية مما يؤدى فى النهاية الى عدم وضوح أو اكتمال الاحصاءات المطلوبة. فبينما نجد المديرية تعطي متوسطات بيع الاسمدة لسلسلة زمنية مدتها 10 سنوات ، وكذلك المساحات أو غير ذلك نراها لم تضع خطة للبدء بتحديد مساحة وإنتاج أحد محاصيل الخضار أو الاشجار المثمرة مثل البطاطا أو الزيتون.

3-2-4 : التأخير فى إعداد ونشر المعلومات الاحصائية :

إن كامل المعلومة الاحصائية تفقد قيمتها اذا تأخر وصولها للجهة صاحبة القرار. فماذا يفيد اذا تأخر البيان الاحصائي الخاص بالمساحة المزروعة أو الانتاج عن موعده المحدد ، النتيجة عدم معرفتنا بكمية الانتاج وهذا يؤدي الى كوارث اجتماعية فى بعض الاحيان ، خاصة اذا كان الاعتماد على المنتجات الوطنية . وإن التأخير فى أي مرحلة من مراحل إعداد البيان الاحصائي سيؤدي حتما الى التأخير فى المراحل التى تلى .

واذا كانت البيانات خاصة بالتنبؤ عن الانتاج لهذا المحصول او ذاك ، فسوف يؤثر على المنفعة من هذه البيانات . وفى هذه الحالة فاننا ننصح باحداث نظام خاص للتنبؤ عن إنتاج ومساحة المحاصيل الاستراتيجية .

أن هذا التأخير قد يكون سببه الاول هو ضعف قنوات الاتصال بين الاجهزة الاحصائية المناط بها جمع البيانات الاحصائية وإعدادها وتحليلها ، وعدم تحديد مهامها بشكل واضح .

وهنا تبرز أهمية تحديد مواعيد وصول البيانات الى الجهة صاحبة القرار على المستويات المختلفة كافة كذلك تبرز أهمية نشر المعلومات فى اوقاتها المحددة حيث لم تصدر حتى الان (السلسلة ب - S.B) المتضمنة نشر مساحات وإنتاج المحاصيل الزراعية منذ عام 1990.

3-2-5 : عدم إستقرار بنية وهيكلية الجهاز الخاص بجمع البيانات الاحصائية الزراعية :

بالعودة لتاريخ إحداث الجهاز الخاص بجمع المعلومات الاحصائية الزراعية. نرى عدم ثبات هيكلية هذا الجهاز فحينا كان بشكل نيابة مديرية ، تتبع مديرية أخرى بوزارة الزراعة الجزائرية وحينا آخر يأخذ هيكلية مديرية مستقلة ولها اربع نيابات مديرية هى :

- نيابة مديرية احصائيات وسائل الانتاج.
- نيابة مديرية احصائيات الانتاج.
- نيابة مديرية للحسابات الاقتصادية.
- نيابة مديرية الاعلام الآلي.

وبعد ذلك تعود لتصبح نيابة مديرية تتبع مديرية التخطيط ، ليعود تحديد هيكليتها عام 1992 كمديرية مستقلة وتتبع لها نيابتان من المديريات هى :

- نيابة مديرية الاحصائيات الزراعية.
- نيابة مديرية التحقيقات الاقتصادية والاجتماعية .

ومن ثم تلحق بها بعض مكاتب نيابة مديرية الاعلام الآلي فى منتصف عام 1995، وهذه النيابة كانت تتبع مديرية أخري فى وزارة الزراعة . ولو أن هذه التبعية من الناحية الرسمية لانزال غير مقرة.

كذلك كانت البيانات الاحصائية الزراعية سابقا ترد عن طريق البلدية . حيث كانت توفر من قبل لجنة خاصة على مستوى البلدية البيانات والارقام الاحصائية وبتوقيع رئيس المجلس الشعبي البلدي . أما الان فان البيانات ترد من البلدية ، دون أن تعرض علي اللجنة الخاصة بذلك ، لان أنظمة البلدية تغيرت . ولم يشمل التغيير بنية المكتب الفلاحي ، بل ربما لم يبق له وجود على مستوي البلدية.

علما أن اللجنة كانت تتكون من : رئيس المجلس الشعبي البلدي ، الامين العام للبلدية ممثلي قطاع التسيير الذاتي ، ممثلي قطاع الثورة الزراعية ، ممثلي القطاع الخاص وممثلي الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين.

أن البلدية هى أهم مصدر لجمع البيانات الاحصائية الزراعية فهناك معمل المعلومات. على ارضها تزرع المحاصيل الزراعية والاشجار المثمرة ، وتعمل الاليات الزراعية ، وتنثر الاسمدة بانواعها ، وتجني المحاصيل الزراعية والمنتجات الحيوانية.

بعد ذلك تجمع هذه المعلومات وتصدر الى الجهات الاعلي التى هى الدائرة . وهذا ماتدل عليه إستبيانات (جداول) جمع المعلومات الاحصائية . سواء كانت استبيانات المجموعة (أ ، A) أو المجموعة (ب ، B) . ومن بيان طريقة جمع هذه البيانات . ومن الناحية الرسمية لانجد حاليا مايلزم المندوب الفلاحي بعملية جمع البيانات الاحصائية من على مستوى البلدية ، وإن كانوا فى الواقع يقومون بجمعها وارسالها الى الجهات الاعلي وغياب النص الرسمي (التشريعي) يشمل أيضا مندوبي جمع البيانات الاحصائية على مستوي الدائرة.

3-2-6 : عدم وضوح مهام الجهاز الاحصائي وتاثيره على نوع البيانات الاحصائية :

من خلال اللقاء المستمر مع العاملين بمديرية الاحصاءات الزراعية من نائبي المدير ورؤساء المكاتب والعاملين بالاجهزة الاحصائية ، فان الجميع يسعون فعلا بكل جهدهم وعلمهم الى الوصول الى الرقم الاحصائي الصحيح ، الا أن عدم وجود مهام محددة لمديرية الاحصاءات الزراعية ، وكذلك للمصالح الاحصائية بالولايات وغير ذلك ، أدي الى عدم وجود مفهوم محدد وواحد حول ماهية وأهمية الرقم الاحصائي.

ومثال ذلك : يكفي أن يقول والي ولاية ما ، أن ولايته منكوبة بزراعة القمح أو الشعير، حتى تشطب المساحة المزروعة بهذين المحصولين كليا ، ويجري التعويض على المزارعين، ومديرية الاحصاء كلفت المصالح الاحصائية ، بتقدير الانتاج ولو كان 50 كلغ

للهكتار . الا أن هذا لم يتم على وجه الدقة نظرا لعدم وجود امكانات المراقبة الفعلية لعمليات تقدير الانتاج بواسطة العينات لمحصول القمح.

وإن ماينتج عن ذلك بالنهاية هو خطأ آخر فى حساب الرقم الاحصائي ، حيث يتم تقدير المردود (الانتاجية) على أساس المساحة المحصودة ، وليس على أساس المساحة المزروعة ، والجدول التالى يبين المساحة المزروعة والمساحة المحصودة والانتاج الكلي ونسبة المساحة المحصودة والمردودية من الموسم الزراعي 1980/1979 الى الموسم الزراعي 1995/1994.(*) .

المساحة المزروعة والمحصودة بالقمح والشعير
و ٪ للمساحة المحصودة وكمية الانتاج والمردود

الموسم الزراعي	الف هكتار المساحة المزروعة (1)	الف هكتار المساحة المحصودة (2)	٪ 2 ÷ 1 (3)	الانتاج قنطار بعد الحصاد (4)	المردودية قنطار/هـ 4 ÷ 2 قبل الحصاد	المردودية الواقعية قنطار/هـ المزروعة
1980/79	3935	3824	97	2092	729	532
1981/80	3817	3756	98	2113	750	554
1982/81	3756	3277	87	1632	664	434
1983/82	3795	2587	68	1102	568	290
1984/83	3423	2787	81	1612	771	471
1985/84	3640	3296	91	2912	1040	800
1986/85	3946	3317	84	2541	901	644
1987/86	3812	3278	86	2093	751	549
1988/87	3145	1721	54	1211	827	385
1989/88	3797	3112	82	2331	881	614
1990/89	3551	2382	67	1368	676	385
1991/90	3674	3390	92	3203	1111	873
1992/91	3782	3407	90	3254	1123	860
1993/92	3846	2337	58	1909	1004	853
1994/93	3671	1317	36	992	886	270
1995/94	3888	2656	68	1987	885	511

ملاحظة : قمنا بتصليح المردودية لوجود خطأ فى الحسابات التى وردت فى تقرير المديرية.

وهذا الامر قد ينسحب على محاصيل أخري ، فتخرج مساحاتها وإنتاجها من الرقم الاحصائي ، بينما هى فى الواقع موجودة على الارض ، وربما أعطت إنتاجاً أو استعملت على الاقل كمراعي للماشية.

ولابد لنا من الاشارة ان بعض البيانات المنشورة لاتتوافق بين نشرة واخرى صادرة عن المديرية نفسها .

ولو عدنا للتقرير السابق وطابقناه مع السلسلة الاحصائية (أ - A) لوجدنا عدم تطابق مساحة القمح والشعير المزروعة بين التقرير والمجموعة حيث يصل الخلاف بينها من عشرات الهكتارات الى مئات الالاف وعلى سبيل المثال أيضا .

السنـــة	المساحة حسب السلسلة الإحصائية	المساحة حسب التقرير
1992	3843	3782
1993	3865	3846
1994	3917	3617

وقد أفادت المكاتب المختصة فى المديرية أن هذا الفرق ناشيء عن التالى :

أن السلسلة (أ - A) تتضمن البيانات الواردة من الولايات بينما بيانات التقرير ناتجة عن تقدير المساحة بواسطة بحث العينات .

كذلك فان السلسلة (ب - B) عندما تصدر تأخذ فقط المساحة المحصودة من الحبوب وليس المساحة المزروعة ومع هذا فان الارقام التى وردت فى التقرير لم تتطابق مع ارقام السلسلة (B) أيضا . وهذا مايؤكد عدم وحدة المفهوم بين الادارة الاحصائية الزراعية للبيانات الاحصائية.

3-3 : معوقات العمل والتنفيذ بأداء الجهاز الاحصائي الزراعي :

يوجد الكثير من المعوقات والمشاكل التي أشرت اليها سابقا والتى يمكن أن تعيق أو تعمل على أفشال واحباط العمل فى الجهاز الاحصائي الزراعي الجزائري . وهذه المعوقات : التشريعية والبشرية - المادية - الفنية - الادارية .

ومن المراجعة العامة لوضع الاحصاء الزراعي الجزائري يلاحظ أنها إتسمت بالجمود وربما بالتراجع عما كانت عليه فى السبعينات . من حيث كمية العمل المنجز ونوعيته وهذا يتبعه عدد من المعوقات قد ننسبها فيمايلى :

3-3-1 : المعوقات التشريعية :

أن المراجعة العلمية للقوانين والمراسيم والقرارات التى صدرت والمتعلقة بالاجهزة الاحصائية على كافة مستوياتها يتبين أنها حملت فى طياتها كافة النقاط التأسيسية التى تؤدي بالوصول الى الرقم الاحصائي الدقيق.

حيث تضمنت هذه القوانين والمراسيم والقرارات انشاء الديوان الوطني للاحصائيات، والمجلس الوطني للاحصائيات مع إنشاء مصالح وطنية متخصصة فى الاحصائيات ، كل فى مجال عمله ، كذلك انشاء اجهزة احصائية زراعية متخصصة على مستوى الولاية لكن الكثير من هذه النصوص ، وبعضها حديث العهد ، رغم تواجدها لم توضع موضع التنفيذ الفعلي ، وبعضها تأخر إنجاز عملها.

لقد صدر القانون رقم 489 لعام 1982 المتضمن انشاء الديوان الوطني للاحصائيات ، وصدرت مراسيم أخري تعدل بعض مواد هذا القانون . الا أننا نجد عدم تحديد المسؤولية عند جمع البيانات الاحصائية ، وتحليلها ونشرها. وماهي العلاقة بين الاجهزة الاحصائية فى الوزارات والديوان الوطني للاحصائيات.

أن الديوان الوطني للاحصائيات يخدم اجهزة الدولة كافة بأعلي مستوياتها ، خاصة فى المرحلة السابقة ، مرحلة التخطيط المركزي.

صدر المرسوم رقم (1) لعام 1994 ، وتضمن في مادته العاشرة على تكوين المجلس الوطني للاحصائيات . وتأخر تكوينه حوالي العامين ، حيث كون في نهاية عام 1995.

نصت القوانين والمراسيم الخاصة بالعمل الاحصائي على تشكيل مصالح احصائية متخصصة في الاحصائيات الميدانية ، في حين أن الديوان الوطني يتلقى البيانات الاحصائية الزراعية من وزارة الزراعة وينشرها دون أي تعديل .

المرسوم 159 / لعام 1995 ، كلف الديوان الوطني للاحصائيات باجراء التعداد العام للسكان والمساكن ، واية تعدادات أخري اذا أقتضي الامر . بينما نجد أن التعداد الزراعي هو من مهمة وزارة الزراعة.

صدر المرسوم رقم 195 لعام 1990 ، حدد هيكلية مهام مديرية المصالح الزراعية بالولايات ، ومنها مهمة : وضع وسائل الاحصائيات الزراعية وتطويرها ، وضبطها. وصدر قرار تنفيذي عن وزير الزراعة ، حدد مهام مصلحة الاحصاءات الزراعية على مستوى الولاية ، وعدد مكاتبها . لكن لم يتطرق القرار الى الاجهزة الاحصائية على مستوى الدائرة والبلدية.

صدر المرسوم رقم 493 لعام 1992 ، المتضمن هيكلية وزارة الزراعة ، ومديرياتها . وحدد هيكلية مديرية الاحصاءات الزراعية مبينا بني مديرية . لكن صدر القرار التنفيذي المحدد لانشاء مكاتب المديرية ومهامها ، صدر في 1994/5/15 .

في منتصف 1995 ، وجه وزير الزراعة بأن تلحق نيابة الاعلام الآلي ومكاتبها بمديرية الاحصاءات الزراعية ، الا أن هذا يلزمه مرسوم تشريعي

في 1995/11/26 ، صدر قرار تنفيذي مشترك ، يحدد مهام المصالح المتخصصة في الديوان الوطني للاحصائيات ومنها مصلحة الاحصائيات التقنية، التي تتبع لها

الاحصائيات الزراعية ، وربما سيكون هنالك دور لهذه المصلحة ، في عمل اجهزة الاحصاء الزراعي.

نورد هذه الملاحظات ، على أمل تلافيها في أقرب وقت من اجل الحصول على الرقم الدقيق ، خاصة أن مديرية الاحصائيات الزراعية تشارك في هذه الدراسة.

ولابد من الاشارة هنا الى أن صدور مهام مصالح الاحصاءات الزراعية على مستوى الولاية ، قبل صدور مهام مديرية الاحصاءات الزراعية على مستوى الوزارة ، خلق نوعا من التضارب في المهام الملقاة على كل منها.

3-3-2 : المعوقات البشرية :

أن الانسان هو المحرك الرئيسي للحياة ، فهو يضع الخطة ، وهو يعمل على الآلة وهو يتابع العمل ويحلل النتائج .. أي أن الانسان هو المحرك لكافة الانشطة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وبقدر مايكون متعلما ، متدربا ، متفهما لمهامه ، بقدر مايكون النجاح حليفه.

فالانسان في مجال جمع المعلومات الاحصائية . فهو المنتج للمعلومة الاحصائية وهو المبوب لها ، والمحلل وبالتالي المستهلك لهذه المعلومة ، أي أنه تقع على عاتق الانسان عملية تطوير نظم المعلومات الاحصائية كافة.

ولكي يتم ذلك فان تواجد العنصر البشري بأحد المنحنيين التاليين :

- توفر العدد الكافي من العناصر البشرية لانجاز المهام المنوطة بالجهاز الاحصائي.
- توفر الاختصاصات في المجالات الاحصائية كافة ، سواء كان ذلك بالدرجات العلمية المختلفة من الشهادات العالية حتي التقنيين أو كان بطريقة أخرى ، مثل رفع كفاءة العاملين ، من خلال دورات تدريبية متخصصة.

واذا عدنا للكادر الفني المتواجد على رأس الجهاز في مديرية الاحصاءات الزراعية نجد مايلي :

1- إن عدد العناصر المتواجدة ضمن المديرية غير كافي لانجاز المهام الملقاة على عاتق هذه المديرية ، خاصة في ضوء المهام الملقاة على عاتقها للتنفيذ بالدقة والكفاءة العالية.

2- عدم توفر اختصاصات عالية مثل حملة الدكتوراه أو الماجستير في علوم الاحصاء التخصصية مثل : الدكتوراه في الاحصاءات الزراعية أو الدكتوراه في بحوث العينات الزراعية. أو الدكتوراه في التحليل الاحصائي أو الدكتوراه في التحقيقات الاقتصادية أو الدكتوراه في علوم إدخال وإخراج المعلومات والبرمجة للحاسوب.

كذلك يلاحظ غياب الحلقات الوسط بين الشهادات الجامعية والثانوية أي خريجي المعاهد المتوسطة.

3- غياب الدورات التدريبية كليا عن العناصر العاملة في الاجهزة الاحصائية الزراعية سواء على مستوى المديرية أو على مستوى الولايات. والدوائر.

ومن المعروف علميا أن الدورات التدريبية هي التي تؤهل وترفع من كفاءة العمل مهما كان هذا العمل.

ونتيجة نقص العنصر البشري في المديرية إنعكس ولايزال ينعكس على العمل الاحصائي.

أن نيابة مديرية الاعلام الآلي ، لايتوفر لها حتى الان نائب مدير لقيادة العمل في هذه النيابة الهامة جدا في هذا الوقت .

كذلك فان مكتبين من مكاتب نيابة مديرية التحقيقات الاقتصادية احدهما شاغر لعدم توفر عنصر مؤهل لذلك ، ويدار مباشرة من نائب المدير ، أما المكتب الاخر فيدار حتى الان من عنصر تقني ، لايحمل حتى الثانوية.

كما أن أحد مكاتب نيابة مديرية الاحصاءات الزراعية شاغر لعدم وجود عنصر مؤهل لرئاسته ، ويدار حاليا من قبل نائب المدير.

واذا ذهبنا لتحليل النقص في العناصر البشرية على مستوي الولايات والدوائر والبلديات ، فيكون النقص واضح في تواجد العناصر المؤهلة سواء كان العنصر يقوم بجمع البيانات الاحصائية الزراعية ، أو كان العنصر مشرفاً على تدقيق هذه البيانات أو التأكد منها بطريقة أخري . أن عدد البلديات التي تتواجد فيها احصائيات هي أكثر من 100 بلدية ، وعدد الدوائر أكثر من 400 دائرة والولايات التي شكلت فيها مصالح

احصائية مع مكاتبها هى 45 ولاية ، ويجب أن يتوفر لكل ولاية على الاقل 3 عناصر وهذا يعنى تواجد مالايقل عن 1600 عنصر يعملون فى مجال الاحصاءات الزراعية . وهذا العدد غير متوفر الان.

وقد بينا أن العدد الان هو بحدود 1000 عنصر فيما اذا إعتبرنا العناصر الزراعية العاملة فى مجالات زراعية أخري تقوم بجمع البيانات الاحصائية . وهذا يعني تواجد نقص فى الاعداد لايقل عن 500 عنصر ضمن الولايات والدوائر والبلديات اضافة لنقص أكثر من 25 عنصر على مستوى المديرية المركزية.

أن نقص هذه العناصر بكل مستوياتها إنعكس علي تنفيذ المهام الملقاة على عاتق المديرية أو على عاتق الولايات لان المندوب الزراعي او المشرف الزراعي . أو البيطري أو حتى المرشد الزراعي ، فى البلدية لايستطيع أن يبدأ بفتح السجل العقاري او سجل المنتج الزراعي لبلدية يتجاوز عدد الفلاحين (المزارعين) وسطيا أكثر من 1000 فلاح على مستوى كل بلدية . خاصة فى ظل غياب مخططات مساحية عقارية لكل بلدية من البلديات.

ومن الملاحظ أيضا غياب عناصر فنية ضرورية جدا فى الاعمال الاحصائية وهم المساحون والرسامون ، الذين يمكن ان يساعدوا فى حساب المساحات للعينات الزراعية وغيرها أو أن يوضحوا برسوم مبسطة مواقع العقارات الزراعية على مخططات مساحية لكل بلدية او لكل وحدة زراعية فنية.

3-3-3 : المعوقات المادية :

من أهم الاسباب التى تضمن نجاح العمل توفر شرطين رئيسيين :

- العنصر البشري الذى يقود وينفذ العمل فى مواقعه كافة.
- الامكانات المادية لتنفيذ العمل.

وبدراسة الحالة المادية لمديرية الاحصاءات الزراعية نجد مايلى :

أ - المكتب : ان مكاتب ادارة المديرية صغيرة جدا من حيث عدد المكاتب او من حيث مساحة المكتب الواحد حيث ان أكثر المكاتب لاتتجاوز مساحة كل منها 8م٢

اضافة إلى أن مكاتب نيابة مديرية الاعلام الالي ، تبعد عن مكاتب المديرية الحالية ، اكثر من 2 كم.

ومن غير المعلوم الزمن اللازم لتوسيع هذه المكاتب فى بناء واحد. أما على مستوى الولاية فان لمصلحة الاحصاءات الزراعية يتوفر مكتب واحد ومكتبين ، لكن على مستوي الدائرة فلم يتوفر لنا معلومات عن هذا الامر.

ب – وسائل الانتقال : توجد تحت تصرف المديرية سيارتان ، احداهما معطلة . أما على مستوي الولاية ، فلايتوفر للمصلحة سيارة.

واذا مارغب عنصرما ، او مكتب مامن مكاتب المديرية او الولاية القيام بمهمة للتدقيق والمراقبة او المعاينة فان هذا الامر يتطلب موافقات عدة ، للحصول على واسطة نقل لتنفيذ هذه المهمة.

كذلك الحال بالمكاتب الاحصائية بالدوائر. أما على مستوي البلدية ، فربما يكون لدى البعض دراجات نارية ، لكن تبعية المندوبين الزراعيين ، او المشرفين التعاونيين والمشرفين البيطريين ، ليست لمديرية الاحصاءات الزراعية ، بل لمديريات أخري .

ج– وسائل الاتصال :

لوسائل الاتصال أهمية فى نقل وتوزيع المعلومات الاحصائية خاصة فى عصر الحاسوب والتيليكس والفاكس ، بدلا من البريد .

والمديرية المركزية تملك الحواسب ، وثلاثة هواتف وتلكس ، وفاكس ، أما على مستوي الولاية فيتم الاتصال عن طريق مديرية المصالح الزراعية . التى يتواجد لدى بعضها الفاكس.

وافاد مدير الاحصاءات الزراعية أن كل مصلحة احصائية فى الولايات سيكون لديها فاكس بالقريب العاجل ، وسيربط بالحاسوب الذى بدأت المديرية بتوزيعه على الولايات. وقد استلمنا بعض الفاكسات أثناء تواجدنا بفترة الدراسة . أما على مستوى الدوائر والبلديات ، لايوجد لدى مديرية الاحصاءات الزراعية مايثبت وجود اجهزة اتصال مباشرة مع الولايات.

وإن يكن فى رأينا أن فى كل مصلحة فلاحية بالدائرة يوجد هاتف .

د- الاجهزة المساعدة الاخرى :

يتوفر لدى المديرية أكثر من جهاز تصوير ولو أن هذه الاجهزة يلزمها صيانة ، أو اعادة تجديد ، كذلك يوجد ، آلة طابعة وآلات حاسبة.

لكن لايوجد مايثبت بان هذه الاجهزة موجودة لدى مصلحة الاحصاء بالولاية . الا أنها موجودة على مستوى مديرية المصالح الزراعية بالولاية وربما بالدوائر.

أما بالنسبة للاجهزة المساعدة فى بحوث المعاينة فلاتوجد معلومات لدى المديرية عن عددها وانواعها .

والنتيجة التى توصلت اليها أن هذه النواقص فى الامكانات المادية تعيق العمل الاحصائي إعاقة كبيرة.

3-3-4 : المعوقات الفنية :

بينا سابقا أهمية التعداد الزراعي فى الحصول على بيانات إحصائية سواء الاساسية منها أو الجارية .

ونضيف هنا أن النقص فى الكادر الفني المتخصص فى بحوث العينات ، وبحوث الاستبيان للاحصاءات الزراعية ، وكذلك فى التحليل الاحصائي ، وفى برمجة الاعلام الآلي وادخال البيانات ولو أنها تحسب من المعوقات البشرية . الا أنها تعتبر ايضا معوقات فنية وبرأينا انها من ابرز الاسباب التى ادت وتؤدي حاليا الى القصور فى نوعية البيانات الاحصائية من جهة ، وحركة انسياب المعلومات الاحصائية من جهة أخرى . ووجود هذه التخصصات سيساعد على إعادة الربط بين المعلومات الاحصائية من جمعها الى تبويبها وتحليلها واعادة نشرها . وخلق كادر فني متمرس . فى المجالات الاحصائية كافة.

كذلك وجدنا غياب الاساليب العلمية والطرق الموضوعية فى عملية جمع البيانات الاحصائية . باستثناء مايخص عملية تقدير مساحة وإنتاج محصولى القمح والشعير.

وعدم تواجد الاجهزة العلمية الحديثة المساعدة فى جمع المعلومة الاحصائية وتحليله، يعتبر من العوامل الفنية المعيقة لتطوير الرقم الاحصائي.

واخيرا فان عدم اجراء دورات تدريبية متخصصة فى طرائق جمع البيانات الاحصائية واساليبها ، ومواعيدها وفق الاسس الموضوعية يعتبر من المعوقات الفنية المؤثرة على صدق وصحة الرقم الاحصائي.

وقد أفاد أحد عناصر المديرية بانه مضي على تواجده في عمله الاحصائي 13 عاما دون ان يحصل على دورة تدريبية واحدة ، وهو يعمل الان بصفة رئيس مكتب من مكاتب المديرية كما أفاد مدير الاحصاءات الزراعية انه منذ ثماني سنوات لم يخضع اي كادر لاية دورة تدريبية في مجال الاحصاء.

أن من اهم الاعمال الفنية المساعدة علي حصول بيانات دقيقة عن المساحة المزروعة هي:

1- وجود خرائط طبوغرافية للبلدية توضح المساحة الصالحة للزراعة ، والمساحة غير الصالحة للزراعة.

2- خرائط خاصة بالمياه والارض الزراعية المحصولية والغابات وغيرها.

ومما يساعد في ذلك وجود صور حديثة جوية للبلدية اذا أمكن ، أو حصورات مساحية تحدد الحيازة الزراعية لكل قطعة من الارض الزراعية.

ان عدم توفر مثل هذه المخططات ، يعتبر من أهم المعوقات لتنفيذ مهام مديرية الاحصاءات الزراعية.

3-3-5 : المعوقات الادارية :

يرتبط الوضع الادارى بالهيكل التنظيمي المؤسسى ولكل منها تاثيره الايجابي والسلبي في كفاءة أو حضور عمل الجهاز الاحصائي.

فمن الناحية العملية والرسمية ، فان مديرية الاحصاءات الزراعية تتواجد على مستوى أصغر وحدة ادارية في الجزائر ، والتى هى البلدية ، والبيانات الاحصائية اول ماتصدر من هذه البلديات . الا ان تبعية المندوب الفلاحي من الناحية الادارية لرئيس المجلس الشعبي البلدي من جهة ، ولمدير الدائرة الزراعية من جهة اخرى ، وهو مكلف بعده اعمال زراعية مثل الارشاد الزراعي والتحري عن الاصابات الحشرية والمرضية النباتية وغيرها. وهذا بالنتيجة يؤثر على درجة وفعالية الاتصال وإنجاز المعلومات الاحصائية بين هذه المصالح المتسلسلة من البلدية الى المركز . لان مهمة المندوب الزراعي البلدي غير محددة وغير واضحة . وقد أفاد رئيس مصلحة الاحصاءات الزراعية في احدى الولايات أن عمل المندوب الزراعي في البلدية يأخذ الطابع الاداري أكثر من الطابع الفني .

كذلك فان رئيس مصلحة الاحصاءات الزراعية فى الولاية يتأثر بمدير المصالح الزراعية فى الولاية ، أكثر من تأثره بمدير الاحصاءات الزراعية ، لان الاول هو المسؤول عنه اداريا وهو الذى يعتمد اعماله الاحصائية ، على مستوى الولاية .

ونشير هنا ايضا الى ان عدم وضوح النظام الخاص لجمع المعلومات الاحصائية الزراعية ، يتأثر بشكل أو بآخر من الناحية الادارية فى تنامي القصور فى مجال العمل الاحصائي الزراعي.

ورغم كافة المعوقات التى تعرضنا لها فى هذا الفصل ، فان فريق الدراسة من خلال اطلاعه على القوانين والانظمة الخاصة بالاجهزة الاحصائية ، فانه لمس حقيقة وواقعا ، اهتمام الحكومة الجزائرية بتطوير الاجهزة الاحصائية ككل ، بقية الحصول على الرقم الدقيق للمعلومة الاحصائية.

ولقد نصبت الحكومة الجزائرية المجلس الوطني للاحصائيات والذي يضم فى عضويته مدير الاحصاءات الزراعية بوزارة الزراعة كما أنها تصدر القوانين والمراسيم والقرارات الناظمة لذلك وتحديث وسائل العمل الاحصائي لدي مديرية الاحصاءات الزراعية سيساعد فى عملية التطوير.

الفصل الرابع

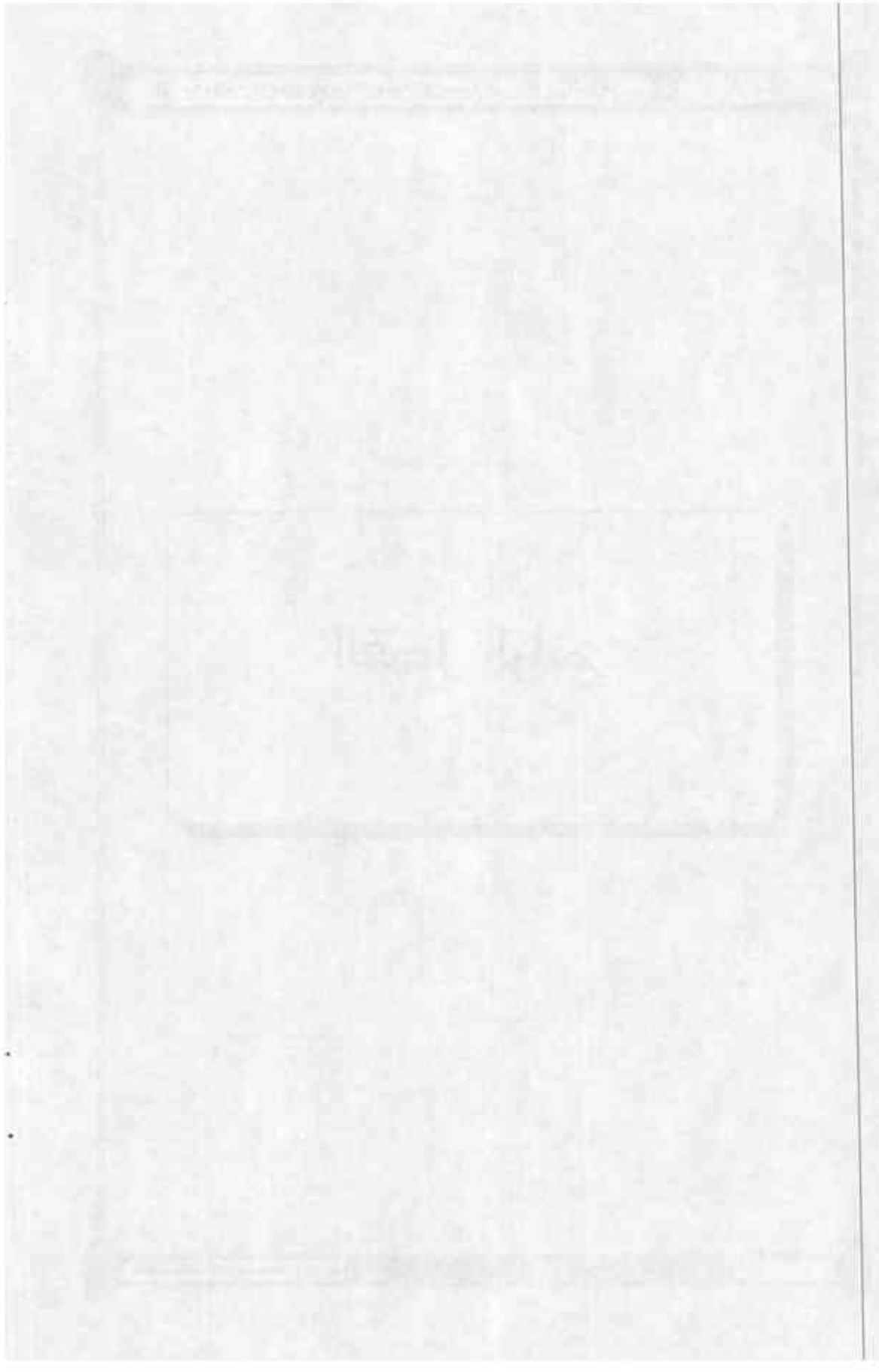

الفصل الرابع

4- تطوير بنية المعلومات الاحصائية الزراعية الجزائرية :

4-1 : المقدمة :

أن مدى نجاح الخطة التنموية سواء تعلق الامر بكل جوانب الاقتصاد الوطني أو بأحد قطاعاته ، فانه يرتبط الى حد كبير بمدى دقة وصحة وشمولية البيانات الاحصائية ، التى ستـرتكز عليـهـا أسس إعداد تلك الخطة ، من حـيث تحـديد الاهداف والاولويات والوسائل اللازمة لتحقيقها .

وقطاع الزراعـة الذى يعـتبـر الاهم والاصـعب فى تلك الخطط وتحـديد اولوياتهـا ، لايستثني من هذه القاعدة . فسلامة خطط تطويره وتنميته ، مرهون أيضا بمدى صحة ودقة البيانات الاحصائية التى توضع تحت تصرف أصحاب القرار ومستخدميها داخل القطاع الزراعي أو خارجه.

فالاحصاءات الزراعية تعتبر أولا أداة لوضع الاهداف العامة للقطاع والاهداف الخاصة لكل جزء من اجزاء القطاع وثانيا تعطي الفرصة لمتابعة تقييم أداء هذا القطاع من اجل أتخاذ التدابير اللازمة لتصحيح مسار المشاكل التى يتعرض لها هذا القطاع فى الوقت المناسب ، حتى تسير وتحقق البرامج التنموية المستقبلية لقطاع الزراعة وكافة الانشطة الاقتصادية المرتبطة به.

أن توفير البيانات الاحصائية الزراعية الدقيقة والسليمة المتعلقة بكافة نشاطات القطاع الزراعي مثل : المساحات المزروعة ، المردودية ، المدخلات الزراعية ، الايدى العاملة ، التكاليف المتعلقة بالانتاج سيساعد المتخصصين بالوصول الى التوقعات التى تتعلق بالانتاج الاجمالي والجزئي لكل نشاط زراعي ، وهذا سيؤدي بالتالى الى تحديد البرامج العامة والخاصة التى توفر السلع الزراعية للمواطنين بالكميات المناسبة نوعا وكما ، من اجل تلبية الاحتياجات للسكان وللمعامل ولكافة القطاعات الاخرى.

أن هذه الامور مجتمعة تستدعي وجود جهاز احصائي على قدر وافر من الكفاءة والكفاية لتحقيق كافة جوانب العمل الاحصائي من أساليب المعاينة الى طرائق جمع البيانات الاحصائية وتحليلها. لذلك فان مفهوم التطوير للبيانات الاحصائية ، وخصائص هذا التطوير يجب أن ينبع من أحتياجات المستخدمين لهذه البيانات سواء كانوا فى مراكز البحوث أو فى مراكز قيادات التخطيط الاقتصادى . ومن اجل الوصول والحصول على البيانات السليمة والدقيقة ، فلا بد من دراسات معمقة للظواهر الاقتصادية والاجتماعية التى تحيط بعناصر الدراسة المطلوب جمع البيانات عنها ، والعوامل المساعدة والمعيقة لهذه الظاهرة ، مع معرفة أماكن تواجدها بشكل فعال ، وهذا يتم باجراء الاستبيانات الاحصائية عن الظاهرة ، بوقت متقدم ، ومن ثم اجراء الاختبارات اللازمة لهذه الاستبيانات بواسطة البحوث الاحصائية الخاصة مثل بحوث العينات أو التحقيقات الاحصائية قبل التعميم للتأكد من سلامتها ، أو اجراء التعديلات اللازمة عليها ، شريطة أن تكون استمارة الاستبيان ، مبسطة وسهلة الفهم ، مع توفر امكانية جمع المعلومات الخاصة بهذا الاستبيان.

أن نشاط ومجال جمع المعلومات الاحصائية عن القطاع الزراعي، هو نشاط غير محدود ، خاصة فى ظروف الزراعة الجزائرية ، والتى نوهنا عنها بالفصل الاول الباب الاول، والتى تفرض الان اعادة النظر فى طرائق جمع البيانات الاحصائية ، كذلك اعادة النظر بطرائق تحليلها، من اجل الوصول الى الهدف وهو الحصول على رقم احصائي دقيق عن المساحة الزراعية ، والمساحة المزروعة والانتاج والمردود ولكافة الانشطة المتعلقة بالانتاج الزراعي.

وفى ظل الوضع الراهن فان مهمة جمع البيانات الاحصائية الزراعية ، تقع على عاتق مديرية الاحصاءات الزراعية والتحقيقات الاقتصادية التابعة لوزارة الزراعة ، يساعدها فى ذلك المصالح الاحصائية الزراعية المتواجدة فى الولايات . ومن هذا المنطلق فان عمل هذه المديرية يشمل كافة الرقعة الجغرافية للوطن الجزائري ، من اجل رصد كافة الانشطة الزراعية والظواهر الخاصة والعامة المحيطة بالانتاج الزراعي من اجل الحصول على البيانات الاحصائية الدقيقة والشاملة.

واذا نظرنا الى مساحة الجزائر الكبيرة والواسعة لادركنا حجم وكبر هذه المهمة الصعبة الملقاة على عاتق الجهاز الاحصائي الزراعي خاصة أن طبيعة جمع البيانات الاحصائية تتطلب عمل يومي مستمر ، يرافقه أيضا كثرة التنقل والتجوال بين الحقول المزروعة ، لهذا يجب ان ينظر الى العاملين في مجال جمع البيانات الاحصائية نظرة الرعاية والتشجيع من اجل التفاني في أداء عملهم الخلاق ، مع مكافأتهم ماديا ومعنويا وتأمين كافة مستلزمات عملهم ، شريطة اعدادهم فنيا وعلميا للقيام بأعمالهم على الوجه الاكمل.

ولابد من الاشارة الى أن سلامة ودقة ماتجمعه الاجهزة الاحصائية من بيانات ومعلومات عن النشاط الزراعي ، يتوقف بالدرجة الاولي على العنصر البشري سواء العنصر الملتصق بموقع الاعلام الاحصائي من البلدية حتى المديرية ، او العنصر الاداري الذي يساعد العنصر الفني بتأمين مايلزم هذا العنصر من الوسائل لتنفيذ مهامه.

ونحن في هذا الفصل من الدراسة ، نطرح برنامج تطوير أساليب جمع البيانات الاحصائية الزراعية عن مرافق الانتاج الزراعي كافة ، للوصول الى النتيجة المطلوبة وهي:

زيادة كفاءة وكفاية الرقم الاحصائي الزراعي بالجزائر . وهذا البرنامج يتصف بالمرونة والسهولة والبساطة ، اذا مانفذ كما هو ، لانه مترابط مع بعضه البعض ، وتنفيذ جزء منه ، لايعني نجاح هذا الجزء ، عندما لاتنفذ الاجزاء الاخرى.

لقد تبين أثناء الدراسة ، بعض اوجه القصور في كافة المجالات خاصة ، فيمايتعلق بطريقة جمع البيانات الاحصائية ، او بدقة هذه البيانات التي تنشرها مديرية الاحصاءات الزراعية ، الا ان هذا لاينفي وجود عناصر إيجابية كثيرة تمثل نواة التطوير ومنها :

- إهتمام الحكومة الجزائرية بالبيانات الاحصائية ككل ، والبيانات الاحصائية الزراعية على وجه الخصوص.
- وجود نصوص تشريعية تحدد مهام الاجهزة الاحصائية الزراعية بشكل واضح

لمكاتب المديرية والمصالح الاحصائية بالولايات .

- وجود استمارة استبيان لكثير من البيانات الاحصائية الزراعية الهامة وبتطوير فعالية هذه الاستمارات وإيجاد استمارات أخرى سيساعد فى عملية التطوير وتسريعها.
- وجود عناصر بشرية اكتسبت خبرة كبيرة فى مجال جمع البيانات الاحصائية الزراعية ، والتحقيقات الاقتصادية ، ونشر البيانات ، ويمكنها بقليل من الدعم واعادة التنظيم ان تقود عملية التطوير لبنية المعلومات الاحصائية .
- وجود إطار معاينة فى بعض القطاعات مثل تطوير مساحة وإنتاج محصولي القمح والشعير ، ومردود البطاطا ، ومساحة هذه المحاصيل تشكل أكثر من 80٪ من المساحة المزروعة بالمحاصيل الزراعية سنويا ، باستثناء الاشجار المثمرة.
- تتميز بعض الزراعات بعدد محدود من الولايات فمثلا :

* زراعة الزيتون 80٪ منها تتركز بـ 8 ولايات ، و 20٪ منها تتركز بأربع ولايات.
* 65٪ من زراعة البطاطا تتركز بأربع ولايات.
* 85٪ من المساحة المزروعة بالتمور تتركز بـ 3 ولايات.

- بدأت المديرية باستخدام الحواسب الآلية الحديثة ، وهذا يساعدها فى استخدام أساليب جديدة وحديثة للحصول على المعلومات ، وتبويبها وتحليلها واعلان نتائجها . كما أنها تسعي لتمويل معلوماتها باعادة التصوير الجوي للاراضي الزراعية مع امكانية الاستعانة بالاستشعار عن بعد.

أن هذه الايجابيات الموجودة تساعد فى امكانية البدء بتنفيذ المهام التى ستلقى على عاتق هذه المديرية ودوائرها بالولايات وشعبها بالدوائر ، ومندوبيها بالبلديات.

4-2 : ضرورات التطوير :

أن هدف السياسة الاقتصادية لبلد ماهو تحقيق أفضل لتوزيع الموارد الوطنية الكلية على الانشطة الاقتصادية كافة ، لتحقيق الكفاية الانتاجية لهذا النشاط الاقتصادى ، مع رفع الكفاءة له ، سواء على المدى القريب أو البعيد ، وللوصول الى هذا الهدف، وحتى يعطي متخذ القرار السياسة السليمة ، ويقوم بالاجراءات الكفيلة بتحقيق المطلوب ،

ويدرس كافة البدائل ، يلزمه الحصول على البيانات الصحيحة والكافية فى الوقت المناسب، وبذلك يكون متخذ القرار ادى الهدف المكلف به لخدمة الوطن.

فى ظل التغيرات الهيكلية الاقتصادية الجزائرية بشكل عام ، وهيكلية الاقتصاد الزراعي ، بشكل خاص ، فلابد من حتمية التطوير لبنية وهيكلية الاحصاءات الزراعية ، من بداية جمعها حتى نشرها وتوزيعها.

أن التغيرات الديناميكية والقانونية التى تناسب هيكل الزراعة الجزائرية ، ومن خلال التقييم الاولى لاوضاع الاحصاءات الزراعية يتضح التالي :

- هناك بعض اوجه القصور التى تشوب عمل الوحدات الاحصائية الزراعية وهذا القصور : تشريعي ، وبشري ، ومادي ، وفني ، مع قصور فى الاساليب الاحصائية غير الموضوعية لطرائق جمع البيانات.
- عدم وجود العناصر البشرية الكافية ، والمتدربة.
- أن الوصول الى بيانات دقيقة شاملة وذات كفاءة عالية تتطلب من جامعي البيانات الاحصائية الاعتماد على الطرائق الموضوعية فى جمعها وهذه الطرائق هى الحصر الشامل وأسلوب بحث العينات.

وعملية التطوير يجب أن تعتمد على هذين النوعين من جمع البيانات الاحصائية الزراعية.

لهذا فان خطة التطوير لبنية الاجهزة الاحصائية يجب أن تعطي الفرصة لاستنباط أنشطة جديدة لتوسيع قاعدة جمع المعلومات الاحصائية الزراعية المتاحة ، خاصة أن القطاع الزراعي الجزائري ، يمتلك العديد من الامكانات الطبيعية والبشرية ، وموارد متعددة ، يجب الكشف عنها لاستثمارها على الوجه الاكمل والامثل.

خاصة أن عملية التطوير سيتاح لها الفرصة الكاملة للاستفادة من التطور الهائل فى نظم المعلومات والتقنيات الحديثة فى نقل المعلومات وسرعة التعامل معها.

للاسباب السابقة ومن أجل التغطية الشاملة لكافة النشاطات الزراعية فى مجال الزراعة والانتاج والاستثمار الامثل للارض وتوزيع المنتجات على المستهلكين ، ومن اجل الحفاظ على الارض بمن عليها ، لتبقى خصبة منتجة خيرات زراعية فان الامر يتطلب توفير نظام احصائي شامل ومتكامل يكفل انسياب المعلومة الاحصائية من القاعدة الى القمة بصورة منتظمة وبالوقت المطلوب.

وسبق لنا أن بينا أهمية القطاع الزراعي فى الجزائر ، حيث يعمل فيه حوالي 25٪ من القوى العاملة الجزائرية ، ويساعد بحوالى 12٪ من الدخل الوطني السنوي ، وهذا القطاع مسؤول عن تأمين الجزء الاكبر من المواد الغذائية للمواطنين ، ويؤمن المادة الاولية لمعامل تصنيع المنتجات الغذائية والزراعية الاخرى . كما بينا التغيرات الاقتصادية التى حدثت فى الجزائر ، واوجه القصور فى جمع البيانات الاحصائية الزراعية ، واعادة هيكلية وزارة الزراعة لاعادة تنظيم خططها وبرامجها على ضوء اقتصاد السوق . أن هذه الامور مجتمعة تتطلب اعادة النظر بمهام الاجهزة الاحصائية الزراعية بهدف تطويرها ، وتحسين أدائها.

4-3 : هدف التطوير المقترح :

يهدف مشروع تطوير الجهاز الاحصائي الزراعي الي دعم وتطوير بنية النظام الاحصائي ونظم المعلومات الاحصائية ، وطرائق جمعها وانسيابها ، والمساعدة علي تذليل العقبات والمشاكل التى يواجهها الجهاز الاحصائي ، حتى يصبح وسيلة فعالة للمتابعة المستمرة ويقوم بتحليل الانشطة الزراعية المختلفة من خلال تحقيق مايلى :

- تقييم أداء الجهاز الاحصائي الزراعي الحالي .
- بيان كفاءة وكفاية البناء المؤسسي للجهاز الاحصائي الحالي.
- تدعيم وزيادة فعالية الامكانيات المادية والبشرية المتاحة.
- تطوير أساليب وطرائق وبرامج جمع المعلومات الاحصائية الزراعية ، وكذلك تطوير أساليب تحليل هذه المعلومات.

على أن يعتمد برنامج التطوير على المحاور الرئيسية التالية :

- تطوير وحدات الجهاز الاحصائي من القاعدة الى القمة.
- تطوير الهياكل التنظيمية والمهام الرئيسية للوحدات الحالية للاحصاءات الزراعية الجارية.
- تطوير أساليب القياس الاحصائي والمعاينة الاحصائية .
- تنفيذ بعض الانشطة الاحصائية الرائدة.

بحيث نخلص الى وضع الاسس التطبيقية والتنظيمية لانشاء نظام معلومات شامل عن القطاع الزراعي ، لذلك سنستعرض الاسس العامة للتطوير وإتجاهات التطوير كل على حدة.

4-3-1 : الاسس العامة للتطوير :

- النظرة الشمولية للمعوقات والمشاكل : وهى تهدف الى تحديد عناصر النشاطات الزراعية ، حيث تتاثر هذه النشاطات بعوامل متعددة داخل القطاع وخارجه . (فعالية المديريات المركزية ، فعالية الدواوين المتخصصة ، فعالية الاستيراد والتصدير لمستلزمات الانتاج .. الخ) الظروف الجوية ...) .
- على نظام جمع المعلومات الاحصائية دراسة اخذ كافة جوانب التطوير بالحسبان سواء كانت تشريعية او مالية او فنية او بشرية ، حتى تكون طرائق التنفيذ متوازنة حتى تضمن الاستمرارية للعمل السليم.
- تحديد الاولويات ومراحل التنفيذ : بمايتلاءم والامكانات المتاحة واعادة تأهيل البنية الاساسية والثانوية للجهاز الاحصائي الزراعي.
- أن خطة التطوير المقترحة يجب أن تتوافق قدر الامكان مع التشريعات النافذة ، وتواجد الكادر البشري بالاجهزة الاحصائية مع العمل على الاستفادة من التغيرات بالتشريعات الحالية لاعادة هيكلية الجهاز الاحصائي والتوسع فى مهامه .
- يجب أن ينظر الى برنامج اعادة دعم وتأهيل بنية المعلومات الاحصائية الزراعي، على أنه عمل وطني متكامل ، ونشاط استثماري ، له عوائد اقتصادية واجتماعية ،

وهذا يستدعي ضمان الاستمرارية والدعم له من اجل الحصول على الرقم الاحصائي الدقيق ، وبحيث يضمن برنامج التطوير المتغيرات التى يمكن ان تحدث داخل القطاع او خارجه.

- ان القيام بالتحقيقات الاقتصادية لمعطيات الاحصاءات الزراعية عن الانتاج والمردود يعتبر بحد ذاته بحث علمي واقتصادي يكمل الجهود الاخري القائمة بالبحوث العلمية الزراعية ، كاستنباط اصناف وسلالات وراثية جديدة لقطاعات الانتاج الزراعي تتأقلم مع الظروف المناخية والبيئية الجزائرية.

4-3-2 : مناحي التطوير :

أن مناحي التطوير للاجهزة الاحصائية الزراعية ، هى عبارة عن جملة المحاور أو السياسات التى تعمل على تحقيق اعادة تأهيل بنية الاجهزة الاحصائية القائمة على جمع المعلومات ومن هذه المحاور مايلي :

4-3-2-1 : المحور التشريعي :

أن هذا المحور يحدد ويضبط مسار الاعمال الاحصائية لذلك يجب أن يهدف التشريع الى مايلى :

- تحديد المهام الموكولة للجهاز الاحصائي ، بحيث تكون هذه الاجهزة مسؤولة عن كافة البيانات الاحصائية الزراعية من بداية جمعها الى نشرها وتوزيعها.

وحتى يتم ذلك بشكل علمي وتشريعي ، فلا بد من تشكيل الوحدات الانتاجية للرقم الاحصائي من مركز صنع الرقم الاحصائي فى البلدية الي الادارة المركزية بوزارة الزراعة.

كذلك لابد من تواجد جهة عليا تحدد المهام الموكولة لمديرية الاحصاءات الزراعية فى وزارة الزراعة ، لان المديرية لاتعمل لوحدها ، بل تعمل مع مجموعة من المديريات المذكورة ، لذلك فان محور التطوير التشريعي يجب أن يضمن اضافة لماهو موجود فى التشريعات القائمة لهيكلية مديرية الاحصاءات الزراعية فى الوزارة وهيكلية ومهام المصالح الاحصائية في الولايات مايلى :

1- تشكيل لجنة عليا لوضع خطط وبرامج وسياسة مديرية الاحصاءات الزراعية يدخل في عضويتها اضافة الى مدير الاحصاءات الزراعية .
- مدير الانتاج النباتي .
- مدير الانتاج الحيواني.
- مسؤول الاحصاءات الزراعية في الديوان الوطني للاحصائيات .

2- تحديد مهام المكاتب الاحصائية مع مهام مديرية الاحصاءات الزراعية ، وهذا ماسنستعرضه لاحقا.

3- تشكيل لجان فرعية للاحصاءات الزراعية ، على مستوى الولايات يدخل في عضويتها.
- مدير المصالح الزراعية - رئيسا.
- رؤساء مصالح الاحصاءات الزراعية ، والانتاج النباتي والانتاج الحيواني ورئيس الغرفة الزراعية في الولاية.

مهامها وضع خطط وبرامج الاحصاءات الزراعية على مستوى الولاية ، بحيث تتوافق هذه الخطط والبرامج مع الخطط السنوية للمديرية .
واذا كانت خصوصية زراعية ما لهذه الولاية او تلك ، تدخل في برنامج خاص لها يعد له استبيان خاص.

4- تحديد مهام رؤساء المكاتب الاحصائية على مستوى الدوائر ، واذا لم يكن من نص يحدد تواجد هذه المكاتب فلابد من قرار وزاري بانشاء هذه المكاتب على مستوى الدوائر في الولايات.

5- تحديد مهام المندوب الزراعي او المرشد الزراعي او المرشد البيطري على مستوى البلدية بحيث تكون احدى مهامه الرئيسية جمع البيانات الاحصائية الزراعية على مستوى البلدية.

6- امكانية احداث لجنة على مستوى البلدية يدخل في عضويتها رئيس المجلس الشعبي والعاملون في المكتب الزراعي للبلدية مع التعاونيات الزراعية المحدثة مهمتها جمع البيانات الاحصائية وتدقيقها على مستوى البلدية قبل رفعها الى الجهات الاعلى.

4-3-2-2 : المحور البشري :

يعتبر العنصر البشري العامل المحدد لنجاح أي عمل ، فالانسان هو المسؤول عن احداث التفاعل والتطوير والنهوض بالعمل ، ويجب أن يشمل التطوير فى هذا المحور مايلى :

1- استكمال العناصر البشرية للاجهزة الاحصائية كافة من البلدية حتى المديرية المركزية.

2- رفع مستوى العناصر البشرية المتواجدة والتى ستتواجد نتيجة النقص فى العدد الى تأهيلها وتدريبها سنويا، سواء كان التدريب قصير الاجل ، او التدريب طويل الاجل للحصول على شهادات عليا فى الاحصاءات الزراعية.

3- تكوين عناصر علمية جديدة بدرجة الدكتوراه والماجستير فى بحوث الاحصاء الزراعي والتحليل الاحصائي ، واستعمال الحاسوب والبرمجة له.

4-3-2-3 : المحور المادي والمالي :

أن نجاح الجهاز الاحصائي بتنفيذ مهامه ، يتطلب توفير المال اللازم لهذا الجهاز مع تأمين المستلزمات المادية له من المكتب حتى وسائل الاتصال والانتقال والادوات اللازمة لعمل التحقيقات الاقتصادية والاحصائية حيث تبين لنا النقص الكبير فى وسائل الانتقال وبعض الادوات اللازمة للتحقيقات.

4-3-2-4 : المحور الهيكلي للتطوير :

يهدف تطوير هذا المحور الى تحديد هيكلية ومهام كل عامل فى مجال الاحصاء الزراعي من مستوى البلدية الى مستوى الوزارة ، بحيث يكون لكل وحدة معلومات احصائية مهام محددة من اجل القيام بجمع البيانات الاحصائية أو التحقيقات الاقتصادية والاحصائية مثل تقدير المساحة او المردود او العدد او غير ذلك ، بحيث يضمن تنظيم هذا المحور ربط نظام المعلومات والبيانات الاحصائية الزراعية ببعضها البعض ، ومع غيرها لتحقيق الانسياب المطلوب لهذه المعلومات .

وهذا الامر يتطلب انشاء أقسام للمعلومات الاحصائية الزراعية على مستوى الولاية.

بحيث تجمع المعلومات من الدوائر والبلديات ومن الدواوين المتخصصة ببعض النشاطات الزراعية على مستوى الولايات او الدوائر ، والمرتبطة بالغرف الزراعية.

4-3-2-5 : المحور الفني للتطوير :

أن من أهم النواحي الفنية للتطوير هو ادخال الاساليب العلمية الحديثة فى جمع البيانات الاحصائية الزراعية ، اضافة الى المرتكزات الاساسية لجمع المعلومات وهى :

- التعداد الزراعي العام.
- أسلوب بحوث العينات والتحقيقات الاقتصادية .
- استخدام التصوير الجوي والاستشعار عن بعد . بغية الحصول على بيانات احصائية زراعية دقيقة حيث ان تقنية الاستشعار عن بعد فى المجال الزراعي تساعد فى الحصول على معلومات زراعية مثل : تصنيف التربة - حصر الموارد الطبيعية تحديد مساحة الغابات والبساتين ومساحة الحقول المزروعة - وتحديد الاصابات الحشرية والمرضية ، وحتى يمكن تحديد عدد الحيوانات ومعرفة الغطاء النباتي فى مناطق السهوب والصحاري.

4-4 : الهيكل التنظيمي المقترح للتطوير :

عرضنا بالفصل الاول التغيرات التى يعيشها قطاع الزراعة الجزائري، وعرضنا بالفصل الثاني وضع وهيكل الجهاز الاحصائي الزراعي ، وفى الفصل الثالث عرضنا المعوقات التي يتعرض لها عمل الجهاز الاحصائي الزراعي . وهذه الامور مجتمعة دعت الى البدء فى عملية تطوير عمل الجهاز الاحصائي هيكليا وفنيا وتشريعيا واداريا ... بحيث تكفل عملية التطوير تحقيق مايلى :

- جمع بيانات احصائية خاصة عن المناطق الزراعية الجزائرية ، حسب التقسيم الجغرافي إن أمكن ، وإلا حسب التقسيمات الادارية ، بدءا من أصغر وحدة إنتاجية (البلدية) الى قمة الهرم الهيكلي (وزارة الزراعة) ، لترتسم لدى المسؤولين عن القطاع الزراعي صورة واضحة ومفصلة عن نشاط هذا القطاع.

- جمع بيانات احصائية زراعية عن كافة نشاطات القطاع من موسم زراعة المحاصيل حتى موسم الحصاد والجني ، كذلك عن الانتاج الحيواني ، وتغيرات القطيع بمافيه الانتاج السمكي.
- البيانات الاحصائية عن توزيع الانتاج والاستهلاك والتسويق ، وتكاليف الانتاج لكل منتج زراعي في ارض المزرعة .
- البيانات الاحصائية بمستلزمات الانتاج والعتاد الزراعي سواء المنتج داخليا أو المستورد ، واستعمالات هذه المستلزمات على مستوى المحصول الواحد أن أمكن ، بمافيه القروض الزراعية.
- ضمان انسياب المعلومات الاحصائية لمستخدميها بالوقت المناسب وبالنوعية المطلوبة ، سواء كان المستخدم للبيانات داخل وزارة الفلاحة او خارجها. وهذا يتم عن طريق ربط اجهزة المعلومات الاحصائية ببعضها البعض داخل الوزارة ، ومع الوزارات الاخرى والديوان الوطني للاحصائيات.
- دراسة إمكانية ربط اجهزة المعلومات الاحصائية الآلية بالمتغيرات الاخرى التى تؤثر على نشاطات القطاع الزراعي ، مثل الاسعار للمنتجات الزراعية ، أسعار مستلزمات الانتاج ، عدد السكان ، حجم العمالة الزراعية.

لذلك فان الهيكل المقترح يتضمن دراسة الهياكل المؤسسية التى تجمع منها المعلومات الاحصائية داخل . وخارج وزارة الزراعة مع ملامح الجهاز المقترح من الوحدة الصغيرة الاولي لجمع المعلومات حتى مستوى القرار.

بحيث يضمن الهيكل التنظيمي المقترح للتطوير تكوين قاعدة اساسية لجمع البيانات الاحصائية ، وتحديد المسؤولية التنفيذية لكل عامل من العاملين فى جمع البيانات الاحصائية واعداد هذه البيانات مع تحديد الطرائق العملية والموضوعية لجمع البيانات الاحصائية مع تحسين اداء هذه الاجهزة خاصة فى تحليل هذه البيانات ونشرها والتنبؤ عن الانتاج الزراعي .

4-4-1 : وحدات الهيكل الاحصائي الزراعي المقترح :

أن وزارة الزراعة متمثلة بمديرية الاحصاءات الزراعية ، ومديرياتها المركزية الاخرى مسؤولة عن جمع البيانات الاحصائية المتعلقة بكافة أنشطة هذا القطاع ، سواء كانت المعلومات من داخل الاجهزة العاملة فى وزارة الزراعة او الوزارات الاخرى التى لها علاقة ببعض الانشطة الزراعية.

أن تطوير جهاز المعلومات الاحصائية ، يجب أن يكون شاملا متكاملا ومتوازنا ومترابطا مع بعضه البعض ، ومع غيره من الاجهزة ان أمكن ، ليكون جهازا وطنيا ملما فى كافة مجالات الاحصائيات الزراعية.

وبما أن المادة الاولية لانتاج المعلومة الاحصائية هى البيانات التى تجمع من موقع العمل الزراعي ، أما الاجهزة الاحصائية فهي وحدات إنتاج هذه المعلومات ، واجهزة إعداد البيانات الاحصائية واستخدامها تعتبر اجهزة صنع المعلومات الاحصائية.

وفى الوضع الحالي فان مديرية الاحصاءات الزراعية الجزائرية هى التى تقع عليها المهام الثلاثة ، جمع المعلومة ، وإنتاجها ، وصنعها، لذلك فالهيكل المقترح يجب أن يأخذ بعين الاعتبار هذه المهام.

وقد بينا أن الهدف من التطوير هو الحصول على بيانات احصائية جغرافيا وزراعيا وهذا يتطلب تواجد هيكلية الجهاز الاحصائي الزراعي على كافة المستويات الادارية وفق التسلسل التالي :

العاصمة – مديرية الاحصاءات الزراعية ومكاتبها.
الولاية – مصلحة الاحصاءات الزراعية ومكاتبها.
الدائرة – مكتب الاحصاءات الزراعية.
البلدية – مسؤول الاحصاءات الزراعية.

أن هذا التسلسل الهيكلي يضمن وصول البيانات الاحصائية بشكل سليم ودقيق ،

اذا كانت المهام المحددة لكل منها واضحة وسليمة ، وتوفرت الامكانات البشرية والمادية والتشريعية والفنية لها كل في مكان تواجده .

ولابد من الاشارة هنا أن الهيكل المقترح لايعني التواجد في كل مكان أو منطقة ادارية ، بل يتواجد اينما تتواجد احصاءات زراعية هامة من مستوى البلدية حتى مستوى العاصمة ، ويمكن ان يبدأ برنامج التطوير المقترح من الولايات الاهم في الانتاج الزراعي، حتى تصل الى كافة الولايات والدوائر والبلديات وفق برنامج زمني يتوافق مع توفر الامكانات المادية والبشرية والفنية.

4-4-2 : مهام وحدات الهيكل الاحصائي الزراعي المقترح :

عند تحديد مهام الهيكل الاحصائي بكل وحداته ، يجب الاخذ بعين الاعتبار مستويات هذا الهيكل من القمة الى القاعدة وبالعكس ، ويمكن مراجعة هذه المهام كل 5 سنوات او أقل أو أكثر ، وفقا للتطورات الاقتصادية ، والتعديلات الادارية التي تحدث خلال مرور الزمن ، وكذلك تطور مستوى الاداء الوظيفي ، وكفاءة العنصر البشري ، وادخال الالات الجديدة في العمل الاحصائي. وسنعمل هنا على تحديد مهام هذه الوحدات .

4-4-2-1 : مهام مديرية الاحصاءات الزراعية :

أن هذه المديرية مسؤولة عن جمع كافة البيانات الاحصائية والتحقيقات الاقتصادية سواء الاساسية منها أو الجارية ، وعليه فان مهامها يجب أن تتضمن مايلي :

- التحضير والتجهيز لاجراء التعداد الزراعي.
- إعداد الخطة السنوية لعمل المديرية بحيث تتضمن :

* تصميم الطرق والتقنيات التي تساعد على جمع وتحليل البيانات الاحصائية.
* جمع المعلومات الاحصائية اللازمة لانتاج الاحصائيات وحصر المواعيد المحددة.
* وضع مؤشرات سنوية للانتاج الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي.
* ضمان نشر المعلومات الاحصائية وتوزيعها على كافة أصحاب القرار والجهات المهتمة بالرقم الاحصائي بما يتوافق والتفصيلات المطلوبة.

* إعداد وتصميم المسوحات الاحصائية.
* إعداد وتصميم بحوث العينات والتحقيقات الاقتصادية لتقدير مساحة وإنتاج ومردودية المحاصيل الزراعية كافة والتنبؤ عن الانتاج بوقت مسبق.

- تحديد المعلومات الاحصائية اللازمة لمتابعة القطاع الزراعي في مختلف مستوياته من الوحدة الانتاجية للرقم الاحصائي حتى مستوى المركز. ومقارنة المساحة المزروعة سنويا مع المساحة الصالحة للزراعة ببيان إمكانية زيادة المساحة المزروعة سنويا.
- إعداد وتعديل الاستبيانات الاحصائية الزراعية بمايتلاءم ومتطلبات التطوير وخاصة فيمايتعلق بالتنبؤ عن الانتاج الزراعي .
- إقامة نظام احصائي زراعي شامل ومتكامل يتوافق مع تطور العلاقات الانتاجية السائدة وبحيث يضمن :
  * توارد المعلومات الاحصائية عن طريق الاعلام الآلي .
  * تصميم وتطبيق وتنسيق وتحسين استعمال الاعلام الآلي.
  * تنظيم القنوات المختلفة التي تسير فيها المعلومة الاحصائية.
- تقييم البيانات الاحصائية الزراعية ، ونوعيتها من خلال الاشراف المستمر والمتابعة الميدانية للنشاطات الزراعية كافة .
- تشكيل قواعد أساسية من المعطيات والبيانات الاحصائية وذلك بغية تحليلها ، ومن ثم تخزينها لتكون بداية تكوين البنك الوطني للمعلومات الاحصائية الزراعية.
- إعداد وتكوين الكوادر العاملة في مجال المعلومة الاحصائية لكافة العناصر العاملة في الوحدات الاحصائية عن طريق التدريب المستمر ، وفق دورات تدريبية منتظمة وهادفة.
- التعامل في الاعمال الاحصائية الزراعية كافة بنظام الاعلام الالي .
- الاعمال الاحصائية الاخرى التي يكلف بها المسؤولون عن القطاع الزراعي.

وللقيام بهذه المهام فان هيكل المديرية يأخذ الشكل التالي :

أربع نيابات مديرية هي :

- نيابة مديرية الاحصاء الزراعي والتقديرات الاحصائية.
- نيابة مديرية للتحقيقات الاقتصادية والاجتماعية.
- نيابة مديرية الاعلام الآلي.
- نيابة مديرية الاطار المساحي والاستشعار عن بعد.

أما مهام كل نيابة مديرية فنقترح مايلي :

أ- مهام نيابة مديرية الاحصاء الزراعي والتقديرات الاحصائية :

- تصميم البحوث الاحصائية الزراعية النباتية وتحديد طريقة جمع البيانات الاحصائية بهدف تحديد مساحة وإنتاج كل محصول زراعي قبل الحصاد، ووضع المؤشرات الانتاجية له سنويا.
- تصميم البحوث الاحصائية الحيوانية ، وتحديد طريقة جمع البيانات الاحصائية عن إعداد الحيوانات الزراعية وإنتاجها من الحليب واللحم والبيض والصوف والجلود والاسمدة العضوية . ووضع المؤشرات الانتاجية له سنويا.

تحديد مستلزمات الانتاج اللازمة للعملية الانتاجية من بذور وأسمدة ، ومبيدات زراعية وأعلاف وآلات زراعية .

ويمكن تحديد بعض الاولويات في كل عمل من المهام السابقة ، مثل البدء بالمحاصيل الاستراتيجية او الابقار او الاغنام.

وحتى تنفذ هذه النيابة المهام الملقاة على عاتقها وتضمن وصول المعلومة الاحصائية بالوقت المناسب يساعدها في ذلك مكاتب متخصصة تتبع لها وهي :

- مكتب الاحصاء النباتي ويشمل احصاءات الحبوب والبقول والخضار والاعلاف الخضراء والاشجار المثمرة.
- مكتب الاحصاء الحيواني والانتاج السمكي.
- مكتب مستلزمات الانتاج بحيث يشمل القروض الزراعية.

ب – مهام نيابة التحقيقات الاقتصادية والاجتماعية :

– القيام بالاستبيانات الاحصائية غير المتعلقة بالانتاج الزراعي ، والتى تجرى كل سنتين أو أكثر مثل :

* التعداد الزراعي العام والاعداد له .
* الموارد البشرية والعمالة الزراعية فى الريف.
* المنشآت الخدمية الزراعية مثل : حظائر الابقار والدواجن – المحركات المائية، طرائق الري .
* متابعة إعداد المذكرات والدراسات الظرفية (الطارئة) الخاصة بالنشاط الزراعي والتجاري لمختلف دواوين وزارة الزراعة.
* تقدير الطلب الوطني على المنتجات الزراعية عامة والغذائية خاصة.
* تكاليف الانتاج لكل محصول أو منتج من المنتجات الزراعية وكذلك تكاليف التسويق ، وأسعار السوق لهذه المنتجات.
* الاحصاءات المتعلقة بالاستيراد والتصدير للمنتجات الزراعية واحصاء الميزان السلعي لكل منتج من المنتجات الزراعية.
* احصاءات الاستيراد والتصدير للمدخلات الزراعية مع بيان أسعارها.
* تحليل اتجاهات العرض والطلب والاسعار بهدف مقارنة السوق الدولية بالسوق الوطنية.
* اجراء حسابات الارقام القياسية للمنتجات الزراعية ، وكذلك نسبة الدخل الوطني الزراعي من الدخل الوطني العام.
* اجراء حسابات المقارنة بين تكاليف المنتجات الوطنية ، وتكاليف الاستيراد للمنتجات نفسها ، وذلك بما يتعلق بالقطاع الزراعي.

وللقيام بهذه المهام يمكن أن يتبع لها المكاتب التالية :

– مكتب التعداد الزراعي.
– مكتب الاستبيانات غير الدورية الزراعية.
– مكتب الحسابات القومية للانتاج الزراعي.

ج – مهام نيابة مديرية الاعلام الآلي :

- الاشراف الادارى والفني على الكادر العامل بمجال الاعلام الآلي وتدريب هذا الكادر وتأهيله للقيام بمهامه.
- الاشراف والمتابعة على كل معطيات الاعلام الآلي ، واستخراج النتائج بالشكل العلمي والتقني المطلوب.
- الاشتراك فى وضع خطة عمل نيابات المديرية الاخرى عند تصميم استمارة استبيان البحوث الخاصة والعامة الهادفة الى جمع بيانات احصائية ، بحيث تتوافق معطيات الاستمارة مع نظام اجهزة الاعلام الآلي.
- المساعدة فى تحليل بيانات الاطار المساحي لوحدات المعاينة الاولية فى برنامج التقديرات الاحصائية للمساحة والانتاج وأعداد الحيوانات ، ووصفها بشكل مبسط يسهل ويساعد فى تنفيذ الاعمال الاحصائية بكفاءة عالية.
- ربط الجهاز الاعلامي الآلي بعضه مع بعض داخل مديرية الاحصاءات الزراعية ومصالحها فى الولايات ، ومع الاجهزة الاعلامية الاخرى داخل الادارة المركزية لوزارة الزراعة ، والديوان الوطني للاحصائيات بمايساعد على البدء بتكوين البنك الوطني للمعلومات الزراعية.
- تخزين البيانات الاحصائية الوطنية والعربية والدولية من الانتاج والاسعار لكافة المنتجات الزراعية بهدف إعداد سجل المؤشرات الانتاجية لكل بلد.
- تقدير التكاليف الانتاجية للمنتجات الزراعية بالعملة الصعبة حسب المنتوج والفرد الواحد.
- إعداد النشرات الدورية عن كافة أنشطة القطاع الزراعي .
- انشاء وحدة تحليل بيانات للحصول على المؤشرات اللازمة لعملية اتخاذ القرارات وللقيام بهذه المهام يمكن أن يتكون لها مكتبان هما :
  * مكتب الاعلام الآلي والتقاط المعلومات الاحصائية وتحليل هذه المعلومات.
  * مكتب التوثيق والتموين والنشر والتوزيع ويمكن أن يسمي مكتب الحاسب الآلي.

د – مهام مديرية الاطار المساحي والاستشعار عن بعد :

- المشاركة فى وضع خطة عمل المديرية ونيابات المديريات الاخرى.

- الاشراف الفني على عملية نظام إطار العينة المساحي ، والعمل على تحديثه بما يتوافق والتطورات العملية الحديثة في مجال المعلومات الاحصائية الزراعية.
- العمل على تحديث قوائم البلديات زراعيا من حيث المساحة المزروعة بكل محصول من المحاصيل الزراعية.
- التحقق من مطابقة المساحة المقدرة في استمارات المسح الميداني مع المساحة المحسوبة بالصور الجوية والخرائط المساحية.
- متابعة تدريب العدادين والرسامين ، وقارئي الخرائط الجوية المسؤولين عن تحضير وإعداد إطار المعاينة المساحي.
- ارساء قاعدة بيانات احصائية زراعية تدريجيا ، للوصول الى اقامة شبكة معلومات احصائية زراعية متكاملة.
- العمل على إعداد خرائط جوية جديدة وذلك بوساطة ادارة الاستشعار عن بعد.

وللقيام بمهامها هذه يتكون لها مكتبان هما :

- مكتب تحديث المعلومات والبيانات الاحصائية الزراعية ، بالتصوير الجوي أو الاستشعار عن بعد للمساعدة في اجراء التعداد الزراعي.
- مكتب التكوين والتدريب للعاملين في مجال الاحصاءات الزراعية.

ملاحظة :

1- الى حين استصدار النصوص التشريعية اللازمة لهيكل مديرية الاحصاءات الزراعية ، فان نيابة مديرية الاطار المساحي والاستشعار عن بعد ، يمكن أن تتبع الى نيابة مديرية التحقيقات الاقتصادية والاجتماعية.

2- يمكن أن تحدد هذه المهام بقرار من السيد وزير الزراعة ، خاصة ان المهام التي تقوم بتنفيذها الان مديرية الاحصاءات الزراعية ، لم تصدر حتى الان

3- يمكن لمديرية الاحصاءات الزراعية ، أن تقوم بتنفيذ هذه المهام منذ الان ، لان مهامها هي التي اقترحتها سابقا ، وتقوم الان بتنفيذها ، وهذه المهام المقترحة الان شاركت فيها المديرية المذكورة.

4-4-2-2 : مهام المصالح الاحصائية الزراعية في الولايات :

إضافة للمهام المحددة لها بالقرار الوزاري المشترك ، والتي أوردناها بالفصل الاول من الباب الثاني فاننا نضيف هنا المهام التالية :

- المشاركة في وضع خطة مديرية الاحصاءات الزراعية.
- إعداد خطة الولاية في جمع البيانات الاحصائية الزراعية.
- مراجعة وتدقيق البيانات الاحصائية الزراعية الواردة لها من الدوائر.
- التعامل في مجال الاحصائيات الزراعية بالاعلام الآلي.
- إعداد حسابات التكاليف لانتاج المحاصيل الزراعية ميدانيا.
- المشاركة في جميع التحقيقات الاقتصادية والاجتماعية التي تجرى في الولاية.
- متابعة تطبيق السجلات التالية : سجل العقار الزراعي ، سجل المنتجين ، سجل الهيئات الزراعية.
- إعداد البيانات الاحصائية الدورية والاساسية وارسالها الى مديرية الاحصاءات الزراعية وفق المواعيد المحددة. ويساعدها في القيام بمهامها المكتبان المتواجدان بها وهما مكتب الاحصائيات والتحقيقات الزراعية ، ومكتب الحسابات الاقتصادية .

4-4-2-3 : مهام المكاتب الاحصائية في الدوائر الزراعية :

- متابعة تنفيذ خطة مديرية الاحصاءات الزراعية ومصلحة الاحصاءات الزراعية في الولاية.
- المشاركة في وضع خطة مصلحة الاحصاءات الزراعية في الولاية.
- المشاركة في التحقيقات الاحصائية والاقتصادية والمسوحات الاحصائية التي تجرى في دائرته.
- اعداد البيانات الاحصائية الزراعية والتحقيقات الخاصة وارسالها الى مديرية المصالح الزراعية بالولاية (مصلحة الاحصاءات الزراعية) .

4-4-2-4 : مهام المندوب الفلاحي أو المشرف الزراعي أو المرشد الزراعي بالبلدية :

- تنفيذ خطة مديرية الاحصاءات الزراعية ومصلحة الاحصاءات الزراعية بالولاية ومكتب الاحصاءات الزراعية فى الدائرة الزراعية.
- المشاركة فى إعداد خطة مكتب الاحصاءات الزراعية بالدائرة.
- جمع البيانات الاحصائية الجارية على مستوى البلدية.
- المشاركة فى كافة المسوحات الاحصائية الزراعية التى تجرى فى البلدية.
- ارسال البيانات الاحصائية المتوفرة لديه الى البلدية وعند تواجد أكثر من عنصر او مكتب زراعي على مستوى البلدية يكون هذا المكتب مسؤولاً عن تنفيذ هذه المهام.

لقد توخينا بتوزيع هذه المهام أن يكون للمصالح الاحصائية فى الولاية ومكاتبها فى الدوائر ، وعناصرها فى البلديات دور فعال فى انجاز الرقم الاحصائي الزراعي الدقيق.

والشكل التالي يبين الهيكل الاحصائي المقترح فى وزارة الزراعة الجزائرية من البلدية الى الوزارة .

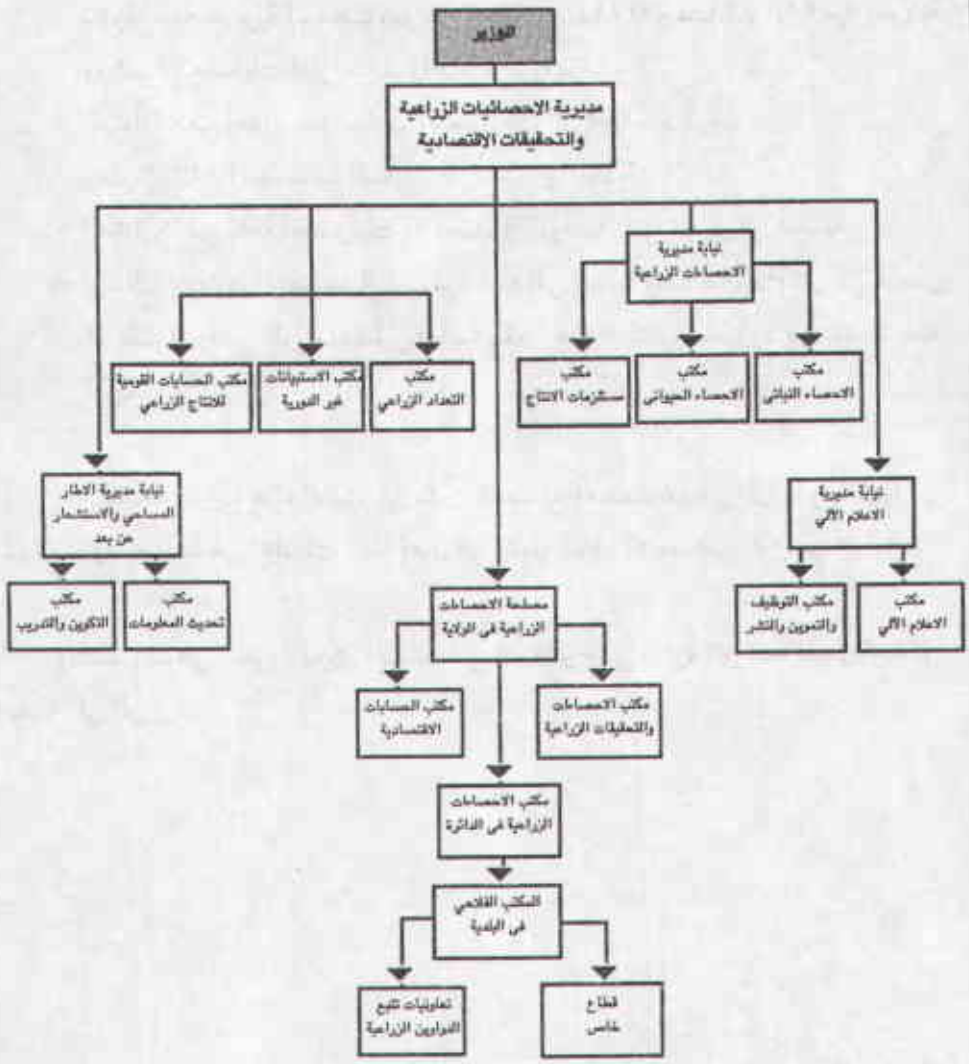
الوزير
مديرية الاحصائيات الزراعية والتحقيقات الاقتصادية
نيابة مديرية الاحصاءات الزراعية
مكتب الاحصاء النباتي
مكتب الاحصاء الحيواني
مكتب مستلزمات الانتاج
مكتب التعداد الزراعي
مكتب الاستبيانات غير الدورية
مكتب الحسابات القومية للانتاج الزراعي
نيابة مديرية الاعلام الالي
مكتب الاعلام الالي
مكتب التوثيق والتموين والنشر
مصلحة الاحصاءات الزراعية في الولاية
مكتب الاحصاءات والتحقيقات الزراعية
مكتب الحسابات الاقتصادية
نيابة مديرية الاطار المساعي والاستثمار عن بعد
مكتب تحديث المعلومات
مكتب التكوين والتدريب
مكتب الاحصاءات الزراعية في الدائرة
المكتب الفلاحي في البلدية
قطاع خاص
تعاونيات تتبع الفلاحين الزراعية

4-5 : الاحتياجات اللازمة للتطوير وبعض الاجراءات الداخلية :

خلصت الدراسة الى ضرورات تطوير هيكلية وبنية وإستراتيجية الاجهزة الاحصائية الزراعية الجزائرية مع رسم تفصيلي لهيكل الجهاز المقترح ورسم تفصيلي لانسياب المعلومة الاحصائية من القاعدة الى مركز القرار.

وأوضحنا أن مهمة الجهاز الاحصائي ، يجب أن لاينظر لها على أنها عمل خدمي بسيط ، بل هو مشروع استثماري واقتصادى وعلمي ناجح وان التكاليف التى تدفع له ، ستعطي عائدات اقتصادية أكثر بكثير مما صرف عليه.

وسنستعرض هنا كافة احتياجات التطوير المقترح من تشريعية ومادية وفنية وبشرية.

4-5-1 : الاحتياجات التشريعية (التنظيمية) :

- إعادة هيكلية مديرية الاحصاءات الزراعية بمايتوافق مع هذه المقترحات . وهذا الامر يلزم استصدار مرسوم تنفيذي ، خاصة أن نيابة مديرية الاعلام الآلي ، حتى تتبع مديرية الاحصاءات الزراعية رسميا يلزمه استصدار مثل هذا المرسوم.
- تشكيل لجنة عليا للاحصائيات الزراعية برئاسة مدير الاحصاءات الزراعية ، ويدخل فى عضويتها مدير الانتاج النباتي ، ومدير الانتاج الحيواني ومندوب الديوان الوطني للاحصائيات الزراعية ، وذلك بقرار من وزير الزراعة ، او بقرار وزاري مشترك.
- تشكيل لجنة للاحصائيات الزراعية برئاسة مدير المصالح الزراعية فى الولايات ، على غرار اللجنة العليا ، وهذه اللجنة يصدر قرار تشكيلها من السيد وزير الزراعة ، وتضم فى عضويتها رئيس مصلحة الاحصاءات الزراعية ، ورئيس مصلحة الانتاج النباتي ، ورئيس مصلحة الانتاج الحيواني ، ورئيس غرفة الزراعة .
- استصدار قرار وزارى باحداث مكتب الاحصاءات الزراعية على مستوى الدائرة الزراعية ، اينما وجدت فعاليات ونشاطات زراعية.
- استصدار قرار وزاري باسناد مهمة جمع البيانات الاحصائية الزراعية ،

والاستبيانات العامة عن النشاطات والفعاليات الزراعية الى موظفي وزارة الزراعة المتواجدين على رأس عملهم في البلديات.

- استصدار قرار وزاري بالزام الدواوين والهيئات والغرف الزراعية التابعة لوزارة الزراعة بفتح سجلات احصائية ، تبين عدد المنتسبين لها ، كل حسب نشاطه الزراعي والاقتصادي وإرسال هذه البيانات الى الاجهزة الاحصائية المكلفة بجمع البيانات الاحصائية من مستوى البلدية ، حتى مستوى المركز.
- استصدار قرار وزارى بالزام الاجهزة الاحصائية على مستوى البلديات بفتح السجلات الخاصة بالقطاع الزراعي وسجل المنتجين وسجل الهيئات الزراعية الاخرى ، لان فتح هذه السجلات ومراقبتها والعمل بها ستكون الاساس الاول لتطوير الرقم الاحصائي الزراعي في الجزائر.
- العمل على تنظيم العاملين بالمهن الزراعية مثل البيع والشراء والتصنيع وغيرها، والتى اوردنا لها بندا خاصا.
- استصدار قرار وزاري بانشاء (احداث) نيابة مديرية للارصاد الجوية مهمتها جمع البيانات الاحصائية عن كمية الامطار وفق مناطق الاستقرار المطرية.

لان اهتمام وزارة الزراعة بكميات الامطار وتوزيعها يختلف عن اهتمام الوزارات الاخرى.

4-5-2 : الاحتياجات البشرية :

بينا سابقا أهمية العنصر البشرى فى العمل العام أو الخاص لان الانسان هو المحرك الاساسي للحياة . وتطوير العنصر البشرى ، ورفع مستواه المهارى يجب أن يتم لاعطائه المقدرة على استخدام ماهو متوفر ومتاح لديه ، كذلك مقدرته على مواجهة الاحباط فى العمل وتحويله الى مهارة وسرعته فى وضع الخطط البديلة والمقابلة للخطط المتغيرة ، لاستمرارية النجاح.

وتطوير العنصر البشرى يأخذ اتجاهين اثنين :

- استكمال الاعداد الناقصة لسد الوظائف الشاغرة فى الهيكل الجديد المقترح.
- رفع مستوى العناصر البشرية عن طريق التدريب وهذا ماسنتكلم عنه تحت أسم

الاحتياجات الفنية. وسنستعرض هنا الاعداد البشرية اللازمة للجهاز الاحصائي المقترح اعتبارا من البلدية الى المركز.

البلدية :

1- عنصر احصائي : نو مؤهل علمي معهد متوسط متخصص بالانتاج ، زراعي أو ثانوية زراعية.

واذا كانت البلدية متخصصة بانتاج نباتي وانتاج حيواني .

2- يضاف لها عنصر احصائي ثاني : نو مؤهل علمي : معهد متوسط زراعي تخصص انتاج حيواني أو مساعد بيطري.

ملاحظة : فى حال وجود مكتب فلاحي على مستوى البلدية ، يكون هذا المكتب مسؤولاً عن الاعمال الاحصائية الزراعية كافة .

الدائرة :

1- مهندس زراعي.

2- واذا كانت الدائرة متخصصة بالانتاج النباتي والانتاج الحيواني ، يضاف لمكتب الدائرة عنصر متخصص .

3- رسام او طوبرغرافي بالانتاج الحيواني

الولاية : وتحتاج الى العناصر التالية :

1- رئيس مصلحة الاحصاء الزراعي : مهندس زراعي.

2- رئيس مكتب الاحصائيات والتحقيقات الزراعية : مهندس زراعي (اقتصاد).

3- رئيس مكتب الحسابات الاقتصادية : مهندس زراعي (اقتصاد).

4- خريج جامعة يحمل شهادة فى الاحصاء الاقتصادي.

5- عنصر مؤهل علمي - معهد متوسط زراعي او ثانوية زراعية.

6- عنصر مؤهل علمي - معهد متوسط زراعي (انتاج حيواني) او مشرف بيطري.

7- رسام او طوبوغرافي .

4-5-2-1 : احتياجات المديرية المركزية للاحصاءات الزراعية :

1- المدير : يحمل اجازة فى الاحصاء او مهندس زراعي تخصص اقتصاد زراعي او دكتوراه فى احدهما.

2- نائب مدير : نيابة الاحصاء الزراعي والتقديرات الاحصائية دكتوراه فى الاحصاء الزراعي ، أو اجازة جامعية بالاحصاء او الاقتصاد الزراعي . مع خبرة (5) سنوات على الاقل للاجازة الجامعية .

3- نائب مدير للتحقيقات الاقتصادية والاجتماعية : دكتوراه فى الاقتصاد الزراعي او الاقتصاد العام او اجازة جامعية فى الاحصاء او الاقتصاد الزراعي مع خبرة خمس سنوات على الاقل للاجازة الجامعية .

4- نائب مدير : لنيابة مديرية الاعلام الآلي : دكتوراه فى الحاسب الآلي برمجة او اجازة جامعية فى الحاسب الآلي مع خبرة 5 سنوات على الاقل للاجازة الجامعية.

5- نائب مدير نيابة مديرية الاطار المساحي والاستشعار عن بعد : اجازة جامعية فى المساحة الهندسية ، مع دورة تدريبية فى قراءة الخرائط الجوية او مخططات الاستشعار عن بعد.

6- (3) عناصر اجازة جامعية او اجازة جامعية مع تخصص احصاء زراعي ، او دورات تدريبية فى الاحصاءات الزراعية لمكاتب نيابة مديرية الاحصاء الزراعي والتقديرات الاحصائية مع خبرة لاتقل عن (5) سنوات.

- (3) رؤساء مكاتب فى نيابة مديرية التحقيقات الاقتصادية اثنان منهما مهندسان زراعيان اختصاص اقتصاد زراعي او اجازة عامة فى الهندسة الزراعية. والاخر خريج اقتصاد عام او احصاء عام او اقتصاد مالي.

- (2) اجازة اختصاص فى الحاسب الالي لمكاتب نيابة مديرية الاعلام الالي ، ويمكن ان يكون احدهما اجازة جامعية فى ادارة الاعمال.

- (2) اجازة فى الهندسة المساحة والخرائط الجغرافية ليرأسا مكاتب نيابة مديرية الاطار المساحي والاستشعار عن بعد.

7- (8) مهندسين زراعيين للعمل فى المكاتب المختصة ويمكن ان يكون بعضهم تخصص اقتصاد زراعي.

- (4) اجازة علم الاحصاء للعمل فى المكاتب المختصة .
- (2) مهندسان فى الحاسب الآلي للعمل فى مكاتب نيابة مديرية الاعلام الالي.
- (2) مهندسان اختصاص مساحة . للعمل فى مكاتب نيابة مديرية الاطار المساحي.
- (1) اجازة جامعية فى إدارة الاعمال.

8- (8) عناصر تحمل اجازة معهد متوسط زراعي او ثانوية زراعية للعمل في المكاتب.

- (8) عناصر تحمل اجازة معهد متوسط احصائي للعمل فى المكاتب المختصة.
- (4) عناصر تحمل اجازة معهد متوسط فى الحاسب الآلي للعمل فى المكاتب المختصة.
- (3) عناصر تحمل اجازة معهد متوسط فى الرسم الهندسي او خريجي معهد متوسط للمساحة والتحسين العقاري.
- (3) عناصر تحمل معهد متوسط فى الحاسب الالي لتعمل مدخلي بيانات .

وبما أنه يوجد بالجزائر 48 ولاية ، وأكثر من 400 دائرة تتواجد فيها نشاطات زراعية واكثر من 1000 بلدية . فاننا سنقوم هنا بتحديد العناصر البشرية اللازمة للهيكل المقترح للجهاز الاحصائي الزراعي فى الجزائر.

أولا : المديرية المركزية :

أ- المتوفر

1- المدير - موجود : يحمل اجازة فى الاحصاء.

2- نائب مدير : موجود : اثنان احدهما يحمل اجازة فى الاحصاء والاخر مهندس زراعي.

3- رؤساء مكاتب : موجود : (8) رؤساء مكاتب : منهم أثنان زراعيان ،ثلاثة رؤساء مكاتب احصاء ، واحد لايحمل اجازة جامعية ، اثنان فى نيابة مديرية الاعلام الآلي . لم نستطع معرفة مؤهلاتهما العلمية.

4- اجازة جامعية : (3) عناصر جامعية احدهم مهندس زراعي والثاني احصائي والثالث خدمة اجتماعية.

5- ثانوية ومعهد متوسط واقل من ثانوية : (11) عنصر يعملون في المديرية وبالمكاتب .

ب – النقص في المديرية :

1- نائب مدير : أثنان احدهما لنيابة مديرية الحاسب الالي والاخر لنيابة مديرية الاطار المساحي ويفضل ان يكونا حاصلان على شهادة الدكتوراه.

2- رئيس مكتب : ثلاثة رؤساء مكاتب اثنان لنيابة الاطار المساحي والاخر لمكتب في نيابة التحقيقات الاحصائية والاقتصادية ويفضل أن يكون حاصلاً على شهادة اختصاص في ذلك .

3- العناصر الجامعية : (7) مهندسين زراعيين ، يمكن أن يكون بعضهم تخصص اقتصاد زراعي.

- (3) اجازة في الاحصاء.
- (2) اجازة جامعية في الحاسب الالي (مبرمج - محلل نظم او متخصص نظم تشغيل ، اذا لم يكن احد رؤساء المكاتب يحمل مثل هذه التخصصات.
- (2) مهندسان في المساحة للعمل في مكاتب نيابة مديرية الاطار المساحي.
- (1) اجازة جامعية في ادارة الاعمال . ويفضل اذا كان الخريج يحمل دكتوراه او ماجستير في هذا الاختصاص.

4- العناصر المتوسطة : (6) عناصر خريجي معهد متوسط زراعي نباتي وحيواني او ثانوية زراعية او مايعادلها.

- (6) عناصر خريجي معهد متوسط احصائي او مايعادله.
- (5) عناصر للعمل في نيابة مديرية الحاسب الالي كمدخلي برامج وتقنيين.
- (3) عناصر تحمل اجازة معهد متوسط في الرسم الهندسي الزراعي ، او معهد متوسط للمساحة والتحسين العقاري. أي أن ماتحتاج المديرية من عناصر هي :

(1) اجازة جامعية او دكتوراه : (20) في تخصصات مختلفة.

(2) معاهد متوسطة او ثانوية : (20) في تخصصات مختلفة.

4-5-2-2 : الاحتياج على مستوى الولايات والدوائر والبلديات :

لقد حاولنا الحصول على بيانات دقيقة عن العناصر الاحصائية العاملة في الولايات. وقد اجابت بعض الولايات على اسئلتنا المطروحة عليها. والبعض لم يجاوب.

وكانت اجابة الولاية عن العناصر العاملة في جمع البيانات من البلدية الى الولاية.

وقد اجرينا تحليلا لهذه البيانات وتبين لنا أن حوالي 35٪ من هذه العناصر يحمل اجازة جامعية واكثر من 50٪ يحمل اجازة معهد متوسط او ثانوية . وماتبقي اقل من ذلك.

أ - لقد بين التحليل ايضا أن عدد العاملين في جمع البيانات الاحصائية يتجاوز الالف (1000) عنصراً . وهذا يعني ان عدد حاملي الاجازات الجامعية بين هؤلاء اكثر من 350 جامعياً . متوفراً حاليا. وحوالي 500 اجازة معهد متوسط . و 150 تقني اقل من ثانوية.

ب - أي أن :

1- العناصر الجامعية اللازمة للعمل في الولايات .

48 × 4 = 192 جامعي.

2- العناصر الجامعية اللازمة للعمل في الدوائر.

400 = 1 × 400

المجموع = 592

وبذلك يكون النقص في العناصر الجامعية على مستوى الولايات بحدود 250 عنصراً لان المتوفر هو بحدود 350 عنصراً.

ج - العناصر اللازمة من حملة المعهد المتوسط الزراعي او الثانوية الزراعية :

(1) على مستوى الولايات :

عناصر فنية = 48 × 3 = 144

رسام او طوبوغرافي = 48 × 1 = 48

(2) على مستوى الدوائر : عناصر فنية 400 × 1.5 = 600

رسام او طوبوغرافي 400 × 1 = 400

(3) على مستوى البلديات : عناصر فنية (2) 1000 × 1.5 = 1500

وبهذا يكون الاحتياج من هذه العناصر في الولايات ودوائرها وبلدياتها حوالى 2692 عنصراً. المتوفر الان بحدود 650 عنصراً. وبذلك يكون النقص حوالى 2000 عنصر لكن لو أخذنا ماتم مؤخرا في وزارة الزراعة ، وهو فرز حوالى 2300 مشرفاً زراعياً وبيطرياً لوجدنا أن النقص يمكن أن يغطي من هذه العناصر باستثناء الرسامين ، وذلك في حال اصدار القرار اللازم من السيد وزير الزراعة بتكليف هذه العناصر المفرزة لجمع البيانات الاحصائية الزراعية في البلديات .

كذلك يمكن الاستعانة بالديوان الوطني للاحصائيات لانتداب أو فرز بعض العناصر للعمل في مديرية الاحصاءات الزراعية.

ملاحظة (1) : في حال وجود نشاط زراعي نباتي وحيواني ضمن الدائرة الواحدة يجب أن يتوفر عنصران احدهما مشرف زراعي والاخر مشرف بيطري.

ملاحظة (2) : ينطبق عليها ما أنطبق على الملاحظة الاولى.

وهنا نشير الى أنه يتوجب على مديرية الاحصاءات الزراعية بالتعاون مع الجهات المركزية في وزارة الزراعة أن تعمل على اعادة توزيع هذه العناصر ، وأن تملأ المراكز الشاغرة بما أمكن من السرعة ، خاصة في الولايات التي لها نشاط زراعي متميز. وأن تسند وظيفة رئيس المكتب الاحصائي الي مهندس زراعي .

أن النتيجة النهائية للاحتياجات البشرية تشير أن هذه المديرية ومصالحها الاحصائية في الولايات تفتقد الاختصاصات التي تساعد في انطلاقة العمل بسرعة وهذه الاختصاصات هي :

- اختصاصيون في تصميم التجارب الزراعية .
- اختصاصيون في تحليل البيانات الاحصائية الزراعية .
- اختصاصيون في المؤشرات الاحصائية والارقام القياسية.
- اختصاصيون في برمجة الاعلام الآلي وادخال واخراج وتخزين لبيانات خاصة

فيمايتعلق بانشاء بنك المعلومات الوطني.

وقد اوضحنا أيضا أنه يمكن الاستعانة بخبرات الديوان الوطني للاحصائيات من اجل تأمين بعض العناصر ، أو على وزارة الزراعة الاستعانة بالجامعات ، والا فعليها أن تعلن عن مسابقات للتعيين لمثل هذه الوظائف الشاغرة.

4-5-3 : الاحتياجات المادية :

سنبين فى هذا البند الاحتياجات المادية والتى تتجلى بتوفير البناء اللازم للمديرية، ووسائط النقل ، وكذلك الاجهزة والادوات المساعدة.

وقبل أن نحدد بعض الاعداد ، فان الامر يتطلب حصر الولايات التى لايتواجد فيها اجهزة تصوير وطابعات حديثة ، كذلك الولايات التى لاتتوافر بها الاجهزة الخاصة بالقياسات اللازمة لاجراء بحوث التقديرات الاحصائية ، كذلك لابد من تحديد المندوبين الزراعيين والمشرفين الزراعيين والبيطريين الذين لاتتوفر لديهم دراجات نارية ، ليتم تأمين دراجة نارية لكل من سيكلف بجمع البيانات الاحصائية .

الا أنه لابد بالسعي فورا إما لبناء مديرية جديدة لمديرية الاحصاءات الزراعية نظرا للاهمية المعطاة للاحصاءات أو ايجاد مقر آخر لها بجمع شملها لان نيابة مديرية الاعلام الآلي حاليا لاتتواجد فى مركز المديرية .

كذلك لابد من توفير سيارة خاصة لكل مصلحة من المصالح الاحصائية فى الولايات. ويمكن البدء ببعض الولايات ذات الاهمية النسبية بالانتاج الزراعي . على أن تكون هذه السيارات من نوع (البيك أب الزراعي) .

وبعد ذلك يمكن تحديد الاحتياجات المادية بالاعداد اللازمة . وكل هذه التكاليف تقع على عاتق الحكومة الجزائرية باستثناء ماهو مخصص فى الدراسة.

والتالى يبين نوع الادوات والاجهزة اللازمة لكل ولاية من الولايات . وهنا لابد من الاشارة الى تأمين الجداول الخاصة بالسجل العقارى وسجل المنتجين على مستوى كل بلدية من البلديات البالغ عددها أكثر من 1066 بلدية زراعية.

احتياجات الولاية من الاجهزة المساعدة :

- جهاز اعلامى (كمبيوتر).
- جهاز تصوير
- جهاز طباعة.
- ثلاثة آلات حاسبة صغيرة + حاسبة لكل مكتب دائرة .
- آلة دراسة حبوب صغيرة.
- آلة فصل للحبوب.
- أجهزة قياس الرطوبة.
- ميزان حقل لوزن الحبوب أو الثمار، يزن حتى 50 كغ .
- مقياس لتدريج الثمار حسب حجمها.
- شريط صلب مترى لقياس المسافات.
- شريط لتدريج البيض حسب حجمه.
- حافظة لتجميع الاوراق الخاصة ببحث العينة وتسجيل النتائج.
- كل ماتطلبه عملية البحوث الاحصائية.
- دراجة نارية لكل مشرف زراعى او بيطرى او مندوب فلاحى يقوم بجمع البيانات الاحصائية الزراعية.
- سيارة بيك أب زراعي.
- تأمين دفاتر السجل العقارى وسجل المنتجين.

4-5-4 : الاحتياجات الفنية :

نستعرض فى هذا البند الاحتياجات الفنية لنجاح هيكل التطوير المقترح والذى يتضمن :

1- الحاجة الى تعداد زراعي وبرأينا يجب أن يتم هذا التعداد قبل نهاية هذا القرن، والافضل في عام 1998 أو 1999 على أبعد تقدير نظرا للتحولات الاقتصادية والزراعية التي تجرى الان في الجزائر.

وعلى مديرية الاحصاءات الزراعية أن تبدأ فورا في التحضير والاعداد لهذا التعداد، خاصة أنه جرى إعدادات سابقة لاجراء التعداد، وشاركت فيها المنظمة العربية للتنمية الزراعية، لكن المحاولات لم تتم.

ونقترح هنا على المديرية أن تنسق في هذا الموضوع مع الديوان الوطني للاحصائيات للتباحث بامكانية إجراء التعداد الزراعي مع التعداد العام للمساكن والسكان على غرار ماجرى في الجمهورية العربية السورية.

2- لابد من توفير العناصر البشرية ذات الاختصاصات العالية في العلوم الاحصائية الزراعية كافة ولو أن هذا الامر هو احتياجات بشرية، لكن من العناصر الفنية المساعدة لنجاح العمل.

وعلى مديرية الاحصاءات الزراعية السعي لتوفير هذه العناصر محليا، بالاستعانة بالديوان الوطني للاحصائيات او الجامعات الجزائرية أو الاعلان عن مسابقات لتأمين الاختصاصات العالية في مجال النقص في الكوادر الفنية العالية.

3- اذا لم يتوفر تأمين هذه الاختصاصات فلابد من الايفاد الداخلي أو الخارجي لتأمين الاختصاصات المطلوبة.

4-5-5 : التدريب :

أن للتدريب أهمية كبيرة وكان من الافضل أن نحدد له فصلاً كاملاً. لكن رغبتنا في عدم التوسع كثيرا نورد أهميته في هذا الجزء البسيط من الدراسة.

أن التعليم العام والخاص بكافة المجالات ، أثبت فعاليته في تحقيق مجالات التنمية كافة ، والتعليم عملية مستمرة ترافق الانسان من المهد الى اللحد والتدريب هو الذي يركز

الافكار العلمية في الميادين العملية. واذا كان يصح القول أن التدريب هو علم الانتصار في المعارك الحربية فاننا نقول هنا أن التدريب هو علم الانتصار في معارك التنمية الاقتصادية.

فماهو التدريب :

التدريب هو عبارة عن تزويد المتدرب بالمعارف والمهارات والاتجاهات اللازمة لتحسين أداء العمل في إطار مامن إطارات الحياة، حتى يستطيع هذا الفرد اكتساب معلومات ، ومهارات جديدة، يستطيع من خلالها القيام بعدد من الاعمال، بسرعة وتقنية وكفاءة عالية بأقل التكاليف من الجهد والمال.

ويخلص بعض خبراء التنمية الاقتصادية والزراعية، الى أن من أهم العوائق التي تقف في تحقيق تنمية إقتصادية للدول النامية هي العوائق الناجمة عن قلة التدريب، وانخفاض كفاءته.

أن التنمية الاقتصادية لن تتحقق بمجرد شراء معمل، أو انشاء سد ، أو ادخال الحاسوب الى الغرفة ، وادخال تقنية حديثة ماتساعد في زيادة الانتاج . لكن بتحقق ذلك فلابد من تدريب العاملين على كيفية تشغيل المعمل، وصيانته ، وفترة تشغيله وانشاء السد، يتطلب تدريب العاملين على طريقة الزراعة المروية، وصيانة الاقنية والمصارف، وتعريف المزارعين بالامراض التي تنشأ عن الري وغير ذلك.

ويمكن بواسطة التدريب ، أن تخفض من تأثير غياب رأس المال ، وذلك بزيادة كفاءة الايدى العاملة بالانتاج المباشر .

ولقد خلص ميثاق الفلاح عام 1979 الصادر عن المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية، أن التعليم والارشاد والتدريب لها الاهمية الاساسية في التنمية الزراعية.

والتدريب لايعنى فقط تدريب العناصر الصغيرة ، بل أن الامر يتطلب تدريب المديرين

ونوابهم ، ورؤساء المكاتب ، حتى تصل الى تدريب العاملين الميدانيين المتواجدين فى مركز صنع الرقم الاحصائي الزراعي.

ولابد من الاشارة هنا الى أن عند اختيار العاملين فى مجال العمل الاحصائي، يجب أن يكون العامل راغبا ومحبا لعمله ، حتى يستطيع انجاز مهمته على الوجه الاكمل. والا فان التدريب لن يصقله ، بل يكون عبئاً عليه. خاصة أن اقتراحنا تضمن أن يقوم المشرف الزراعى أو المرشد الزراعى بعملية جمع المعلومات الاحصائية . وهؤلاء فى الاصل هم رسل التنمية الريفية بالريف. وتدريبهم له أهمية كبيرة ، حتى يكسبوا ثقة المزارع بمايقدمونه له من معرفة وعلم وتقنية حديثة.

والتدريب صور متعددة تختلف باختلاف اهدافه ومضمونه ووسائله وكذلك العناصر المتدربة. فتدريب المندوب الزراعى او المشرف الزراعى على طريقة جمع البيانات الاحصائية يختلف عن طريقة تدريب رئيس المكتب الاحصائى الزراعى فى الدائرة ، وتدريب العاملين فى مصلحة الاحصاءات الزراعية فى الولاية يختلف أيضا ، لان لكل منهم مهمته.

وطرائق التدريب أيضا متعددة فيمكن أن يتم التدريب بواسطة المحاضرات ، أو بالزيارات الميدانية ، أو بالوسائل الحديثة مثل الاذاعة أو التلفزة ، أو بكل هذه الوسائل مجتمعة.

إن عرضنا هذا لاهمية التدريب الغاية منه اظهار أهميته الحقيقية ، لان العاملين فى مجالات الاحصاءات الزراعية ، لم يخضعوا لاية دورة تدريبية وان الكثير منهم يتنقل من عمل الى عمل آخر ، قد لايمت الى العمل الاحصائي بأية صلة.

وإننا نستعرض هنا الدورات القصيرة الاجل ، التى يتوجب على مديرية الاحصاءات الزراعية اجراؤها بما أمكن من السرعة من اجل تحقيق مهامها أو بعض هذه المهام ، لان مثل هذه الدورات البسيطة ، يمكن أن تظهر نتائجها خلال فترات زمنية قصيرة ، وهذه الدورات هى :

4-5-5-1 : الدورات التدريبية التى تحتاج الى خبرة خارجية :

1- دورة تدريبية لمدة ثلاثة أسابيع لتقدير مساحة وإنتاج وإنتاجية الزيتون والتمور والكروم والحوامض، وتحدد فى ولاية أو ولايتين من الولايات التى تتواجد بها هذه الاشجار خاصة ان إنتاجها يكون فى شهر ايلول وتشرين الاول. ومبادىء التقدير واحدة، وهذه الاشجار تشغل أكثر من 70٪ من مساحة الاشجار المثمرة فى الجزائر. والمتدربون فى المستقبل يستطيعون تقدير مساحة وإنتاج وإنتاجية الاشجار المثمرة الاخرى . ويشترك بهذه الدورة عناصر من الولايات وعناصر من المديرية.

2- دورة تدريبية لمدة عشرة أيام لتقدير إنتاجية محاصيل الخضار مثل البندورة والباذنجان والفلفل بانواعه، والخيار والكوسا وغيرها . ويمكن أن تكون هذه الدورة خلال شهر آب (أغسطس).

3- دورة تدريبية لمدة 15 يوماً حول تقدير إنتاجية الحليب واللحم والصوف ، ويمكن اجراؤها خلال شهر نيسان وآيار (أبريل ومايو) . ويشترك بها عناصر من الولايات وعناصر من المديرية.

4- دورة تدريبية فى تقنيات العينة الزراعية لتقدير المساحة والانتاج والمردود لمدة أسبوع . وهذه الدورة تجديد للمعلومات السابقة المتوفرة لدى العناصر العاملة فى مجال الاحصاءات الزراعية لتقدير إنتاج القمح والشعير ومردود البطاطا. ويمكن أن تجرى خلال شهر حزيران (يونيو) وتشترك بها عناصر من الولايات والمديرية.

5- دورة تدريبية فى أساليب معاينة وتقدير تكاليف الانتاج للمحاصيل الزراعية لمدة أسبوع ، يمكن اجراؤها خلال شهر تشرين الثانى (نوفمبر) او خلال شهر نيسان (أبريل) . ويشترك بها عناصر من الولايات وعناصر من المديرية.

6- دورة تدريبية فى مبادىء استعمال برامج ويندوز واكسال والبرامج الاحصائية الاخرى مع ادخال واخراج وتخزين المعلومات فى الحاسب الالى لمدة 15 يوماً، ويشارك فيها العاملون فى المديرية والولايات على اجهزة الحاسب الالى

ملاحظة (1) : لقد طلب السيد مدير الاحصاءات الزراعية وعضو الفريق السيد عبدالكريم سعودي أن تكون هناك دورة تدريبية فى المبادىء العامة لاستعمال اجهزة الاعلام الآلي ، يستفيد منها العاملون فى المديرية ومصالح الاحصاء الزراعي فى الولايات. وبتقديرى الشخصي كرئيس فريق أن هذه الدورة يجب أن تقيمها الشركة التى اشتريت منها هذه الاجهزة . كما أن الخبرة الجزائرية متوفرة بهذا المجال.

ملاحظة (2) : طلب أعضاء الفريق دورات تدريبية أخرى مثل :

- دورة تدريبية فى الاحصاء العام (مفاهيم احصائية).
- منهجية إعداد قوائم الاشغالات الزراعية وقوائم المربين.
- دورة تدريبية فى أساليب تقدير العمالة الزراعية والاجور الزراعية.
- دورة تدريبية فى أعداد الحسابات الاقتصادية.

وفى إعتقادى أن مثل هذه الدورات التدريبية يمكن أن تقام بخبرة جزائرية ، وبوقت متقدم خلال الاشهر الثلاثة القادمة. خاصة أن المديرية بدأت باقامة دورات تدريبية داخلية، نورد بعضها :

1- دورة تدريبية فى الاحصاء العام (مفاهيم احصائية) اجريت خلال شهر تشرين الاول (أكتوبر) عام 1995.

2- دورة تدريبية فى إعداد وحساب الارقام القياسية للانتاج الزراعى ، اجريت خلال شهر تشرين الثانى (نوفمبر) عام 1995.

4-5-5-2 : دورات تدريبية داخلية :

وهذه الدورات كانت داخلة فى خطة مديرية الاحصاءات الزراعية لعام 1995، الا أنها لم تنفذ وهى :

1- دورة تدريبية فى تحضير وإنجاز التحقيق السنوى حول مردودية البطاطا. علما أن المديرية تقوم بتقدير مردود البطاطا سنويا.

2- دورة تدريبية بالتحقيق السنوى حول استخدام الاراضى ومردودية الحبوب علما أن المديرية تقوم سنويا بتقدير مساحة القمح والشعير والانتاج لهما.

3- دورة تدريبية فى سبل وطرائق معاينة أسعار التجزئة للمنتجات الزراعية الطازجة (خضر وفواكه). والمديرية تقوم بدراسة كل ثلاثة أشهر حول هذا الموضوع وتنشرها فى نشرة احصائية دورية (فصلية).

4- دورة تدريبية خاصة بمنهجية إعداد قوائم الاستغلالات الزراعية وقوائم المربين.

5- دورة تدريبية فى الاعلام الآلي (مفاهيم اولية وتدريب خاص باستعمال برامج الاعلام الآلي.

ونضيف هنا أن المديرية عندما وضعت برامج لهذه الدورات ، كانت تعرض إمكانية القيام بها وتواجد العناصر المدربة لهذه الدورات .

كما أقترح هنا إقامة دورة تدريبية خاصة حول تقدير حمولة المراعي الطبيعية، ويمكن اجراؤها بخبرة داخلية اذا أمكن والا فيمكن الاستعانة بخبير لمدة 15 يوما .

4-5-5-3 : نفقات التدريب :

نفقات التدريب الخارجي :

إن تقدير تكاليف الخبرة الخارجية هى :

عدد الخبراء (6) خبراء

مجموع عدد أيام عمل الخبراء 75 يوماً/خبير

تكاليف الخبراء بواقع 200 دولار/يوم = 15000 دولار

اجور إنتقال الخبراء بواقع 1000 دولار للخبير 6000 دولار

واذا أضفنا لها الدورة التدريبية لتقدير حمولة المراعى ولمدة 15 يوماً مع اجور إنتقال الخبراء . والبالغة 4000 دولار. يصبح المجموع 25000 دولار. يضاف لها نفقات طباعة المحاضرات وبعض البرامج البصرية للتدريب وغيره بمبلغ 2000 دولار. وتيصبح تكاليف الدورات التدريبية داخل الجزائر 27000 دولار.

أما نفقات الدورات التدريبية خارج الجزائر لعنصر أو عنصرين من عناصر مديرية الاحصاءات الزراعية فهي حوالى 3000 دولار لمدة 10 أيام لكل منهما. وتجرى فى المنظمة العربية للتنمية الزراعية وتتحمل الحكومة الجزائرية اجور الانتقال لهما.

نفقات التدريب الداخلي :

أما تكاليف المتدربين داخل الاراضى الجزائرية وإنتقالهم الى أماكن التدريب مع انتقال الخبراء فتقع على الحكومة الجزائرية.

لابد من الناحية الفنية مساعدة مديرية الاحصاءات الزراعية الجزائرية ببعض البرمجيات الاحصائية الجاهزة من بنك المعلومات الاحصائية المتوفر بالمنظمة العربية للتنمية الزراعية ببعض تدريب عنصرين من عناصر مديرية الاحصاءات الزراعية.

4-5-6 : إجراءات تنظيمية داخل مديرية الاحصاءات الزراعية :

بما أن مديرية الاحصاءات الزراعية تقع عليها مهمة جمع البيانات الاحصائية الزراعية وتحليلها ونشرها على المستوى المركزى ، ومنها تصدر الاستبيانات الى المراكز الاولية لجمع المعلومات الاحصائية ومن ثم تعادلها مع المعطيات الاحصائية عن النشاط الزراعى فى فروعه كافة ومن ثم تسمح هذه البيانات لجميع مستعمليها بمتابعة النشاط الزراعى والوقوف على مشاكله ، ورسم السياسة الوطنية لتنمية الزراعة الجزائرية . فان على هذه المديرية ، اعادة تنظيم نفسها ، ووضع برنامج تنفيذى لجمع البيانات الاحصائية بشكل دقيق . ونرى فى هذا المجال مايلى :

1- حصر الامكانات البشرية والمادية المتوفرة لدى المصالح الزراعية فى الولايات مع معرفة مكان وعمل كل منهم.
2- البدء فى تقدير مساحة وإنتاج بعض المحاصيل الزراعية خاصة البطاطا والطماطم والفلفل وبالاعتماد على العناصر التى تقوم بتقدير مساحة وإنتاج القمح والشعير.
3- البدء فى تقدير مساحة وانتاج التمور ، خاصة أن حوالى 80٪ من المساحة توجد فى 3 ولايات .
4- اصدار برنامج تنفيذي لتلقى المعلومات الاحصائية فى الاوقات المحددة لكل نشاط زراعى يتعلق بالنبات او الحيوان. وتحدد هذه المواعيد بعد الاتفاق مع مديريتى الانتاج النباتي والحيواني. وذلك بعد الانتهاء من زراعة كل محصول ، او الانتهاء من حصاد وجني المحاصيل الزراعية الاخرى.

5- البدء بوضع البرنامج الخاص بالتعداد الزراعي من تحضير وتجهيز وذلك بالاعتماد على دراسة سابقة اجرتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، بحيث يجرى التعداد قبل نهاية هذا القرن

6- الاتصال الفوري بالديوان الوطني للاحصائيات للوقوف على مضمون القرار الوزاري المشترك رقم 620 تاريخ 1995/11/26 وذلك بغية الاستفادة من مضمون هذا القرار بهدف تأمين بعض الاختصاصات اللازمة لتطوير بنية جهاز المعلومات الاحصائية الزراعية ، خاصة أن الديوان الوطني للاحصائيات يتوفر لديه امكانات كبيرة ، وربما يكون لديه بنك معلومات عامة.

7- البدء في جمع البيانات الاحصائية المتاحة ، وتنظيم جداول احصائية لها بمايتفق مع :

أ - البيانات التي تصدر عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالخرطوم.

ب- أن تشتمل هذه البيانات كافة البيانات الاحصائية الواردة في هذه الدراسة. ولو بصورة تدريجية.

ج- أن يشار في البيانات ريثما تعدل مستقبلا الى المساحة المروية المزروعة لكل محصول زراعي . بأسفل الجدول المرسل من البلدية أو الدائرة أو الولاية.

8- أن تعمل المديرية على تقدير إنتاجية القمح وفق المساحة المزروعة ، وليس وفق المساحة المحصودة.

9- أن تتوحد الارقام الاحصائية المنشورة مابين السلسلة (أ - A) والسلسلة (ب - B) خاصة بالنسبة للقمح والشعير من ناحية المساحة المزروعة.

10- أن تعمل المديرية على اعداد السجلات الخاصة للسجل العقاري وسجلات المنتجين الزراعيين وغيرهم ، وذلك لتنفيذ المهام الملقاة على عاتق المصالح الاحصائية في الولايات .

4-5-7 : تنظيم العاملين بالمهن الزراعية :

بما أن الحكومة الجزائرية من خلال وزارة الزراعة تسعى الى تنظيم مهنة الزراعة. وانشأت الدواوين والغرف الزراعية بعض الهيئات الزراعية الاخرى التابعة للوزارة إداريا،

فإننا بهذا الخصوص نقترح التالي :

- تقوم الدواوين وفروعها فى الولايات بتسجيل جميع العاملين بشراء وبيع المنتجات الزراعية ، وكذلك مستلزمات الانتاج (الاسمدة – المبيدات – الغراس – أصحاب المشاتل – الالات الزراعية).
- تفتح هذه الدواوين سجلاً إحصائياً لاصحاب هذه المهن بسجلات مخصصة لكل منها – مع بيان بالكميات المنتجة والمسوقة بيعا وشراء . وثمنها .
- تزود هذه الدواوين المصالح الاحصائية بالولايات بالمعلومات الاحصائية المتوفرة لديها ، شهريا إن أمكن والا كل ثلاثة أشهر.
- بما أن هذه الدواوين سوف تلحق بالغرف الزراعية فى الولايات – فاننا اقترحنا ان يكون رئيس الغرفة الزراعية بالولاية عضوا فى اللجنة الاحصائية على مستوى الولاية.

وباعتقادنا أن تنظيم العاملين بالمهن الزراعية المختلفة اذا ما أحسن تنظيمها ، وقامت بمهامها على الوجه الاكمل خاصة أنها تتبع لوزارة الزراعة ، فهذا سيزيد حتما فى دقة البيانات الاحصائية الزراعية.

4–6 : الاحصاءات الزراعية السنوية المطلوب جمعها :

أننا فى هذه الدراسة سنحدد البيانات الاحصائية السنوية التى ستقوم بجمعها وإعدادها للنشر مديرية الاحصاءات الزراعية الجزائرية بما يتوافق مع تقسيمات البرنامج الاحصائي الذى اعدته المنظمة العربية للتنمية الزراعية. بحيث يعطي التجانس الكامل للنظام المقترح فى هذه الدراسة مع الانظمة العربية الاخرى ، كما أن اسس بعض الاحصاءات الزراعية موجودة ، الا أن الامر قد يتطلب بعض التعديلات لاستبيانات هذه المعلومات الاحصائية . كما أن البداية به قد تتم من قبل عناصر الاجهزة الاحصائية ، وباستعانات خبرة عربية بسيطة للتدريب على تطوير البنية الاحصائية الجديدة المقترحة.

وستقسم البيانات الاحصائية المطلوبة وفق تسلسل البيانات الاحصائية التى تصدر عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية كالتالى :

ملاحظة : يمكن الرجوع للكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية العربية المجلد 14 للاسترشاد بالبيانات المطلوبة.

1- القسم الاول : البيانات العامة :

جدول (1) عدد السكان السنوى - عدد السكان الريفيين - القوى العاملة الكلية - القوى العاملة الزراعية.

جدول (2) عدد السكان الكلي والمساحة الجغرافية والمساحة المزروعة ونصيب الفرد من المساحة العامة والمساحة المزروعة.

جدول (3) المساحة المزروعة مقسمة : محاصيل مستديمة - مروية ومطرية ، محاصيل الموسمية : مروية - مطرية - متروكة - مساحة الغابات - مساحة المراعى.

2- القسم الثانى : التقسيمات الادارية - ولاية - دائرة - بلدية.

3- القسم الثالث : الامطار ، وفق معدلات الهطول السنوية للولايات .

4- القسم الرابع : بيانات عن الحيازة الزراعية.

5- القسم الخامس : الانتاج النباتي :

ويتضمن بيانات عن الانتاج والمساحة للمجموعات مثل : الحبوب - البقول - الاعلاف - المحاصيل الصناعية - الخضار - الاشجار المثمرة ثم المسوقة والانتاج لكل محصول على حدة.

6- القسم السادس : الانتاج الحيوانى :

ويتضمن بيانات عن اعداد الانتاج الحيواني ، الاجمالية المنتجة غير المنتجة - (الابقار - الاغنام - ماعز - الجاموس - الخيول، الدواجن بالاعداد).

الانتاج : لحم - (الغنم - البقر - الماعز - الجاموس - الجمال - دواجن) .

انتاج الحليب (اللبن)

انتاج البيض.

انتاج الاسماك

عدد المذبوحات من : الابقار - الاغنام - الماعز.

متوسط وزن الزبيحة : الابقار - الاغنام - الماعز.

7- القسم السابع : مستلزمات الانتاج والقروض الزراعية ويتضمن :

- الالبان : الجرارات - الحاصدات - الاستيراد والانتاج مع قيم الاليات المستوردة.
- الاسمدة : حسب الانواع متضمنة : الانتاج - الاستهلاك.
- المبيدات الزراعية حسب الانواع : الانتاج - الاستهلاك.
- البذور الزراعية حسب الانواع : الانتاج - الاستهلاك.
- الاعلاف حسب الانواع : المنتج - المستهلك.
- القروض الزراعية حسب المدة الزمنية - قصيرة - متوسطة - طويلة ويمكن أن تكون حسب المحصول.

8- القسم الثامن : تكاليف الانتاج :

ويشمل تكاليف انتاج المحاصيل الزراعية للمحاصيل الزراعية او للمنتجات الحيوانية، مقسمة الى الاقسام التالية :

- تكاليف الاعمال اليدوية.
- تكاليف الاعمال الالية.
- تكاليف مستلزمات الانتاج.
- تكاليف اجور الارض الزراعية.
- تكاليف فائدة رأس المال.
- تكاليف اخرى .
- إجمالى التكاليف.

9- القسم التاسع : الاسعار الزراعية والارقام القياسية : [1]

ويتضمن السعر داخل المزرعة (مكان الانتاج) واسعار الجملة واسعار التجزئة للمحاصيل الزراعية.

10- القسم العاشر : ويتضمن فى مضمونه العاشر والقسم الحادى عشر والثانى عشر:

حيث يتضمن هذا القسم المعلومات التالية : كمية وقيمة الواردات لاهم السلع الزراعية ثم كمية وقيمة الصادرات لاهم السلع الزراعية ، ثم الواردات الصادرات لمستلزمات الانتاج الزراعى.

11- القسم الثالث عشر : ويبين فيه :

الميزان التجارى الكلى ، الميزان التجارى الزراعى ، الميزان التجارى الغذائي والفجوة الزراعية.

ملاحظة (1) وعليه حساب الرقم القياسى لكل احصائية من هذه الاحصائيات .

ملاحظة (2) الاقسام من (1) الى (6) دائماً تكون على مستوى الولاية.

واقتراحنا هذا بأن تكون طريقة جمع ونشر البيانات الاحصائية كما تنشر فى جداول المنظمة العربية للتنمية الزراعية، سيساعد مديرية الاحصاءات الزراعية الجزائرية فى الحصول على بيانات عامة وخاصة زراعية عن كافة نشاطات المنظمة . كما أن المديرية المذكورة ستجهز الاستمارات والاستبيانات الاحصائية الزراعية وفق هذا المنحى ، وتدخل الحاسوب لتبوب وتصنف وتطبع وتنشر ، كما تنشرها المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

أما القسم الرابع عشر فلن نتعرض له ، أي ستقوم المديرية بادخاله عندما يرد لها من المنظمة ، ليساعد فى تكوين البنك الوطنى الجزائري للمعلومات الاحصائية الزراعية.

4-7 : الطرائق المقترحة لجمع البيانات الاحصائية الزراعية :

أن طبيعة البيانات الاحصائية المطلوب جمعها تحدد الطريقة الاحصائية المناسبة، واوضحنا ان هناك طريقتان هما :

الحصر الشامل (التعداد) وطريقة التقدير الاحصائي (العينات) وكل منهما يمكن اجراؤها بعدة اساليب مثل : السؤال المباشر ، الرجوع الى السجلات الرسمية ، الزيارة الميدانية - الهاتف وأوالبريد ...) . كذلك تختلف باختلاف وحدة المعاينة.. المزرعة - البلدية - رأس الماشية - وحدة المساحة - الشجرة - الفرد - الاسرة ... الخ.

ويمكن أن نلخص هنا الطريقة المناسبة لكل نوع من الاحصائيات المراد جمعها.

1- بيانات المساحة الجغرافية للوحدة للاحصائية : اضافة الى السجلات التاريخية، ونتائج التعداد الزراعي ، يمكن ان يستعان بتحديد هذه المساحة عن طريق الصور الجوية والاستشعار عن بعد وكذلك إطار المساحة ، وهذه تتم كل 10 سنوات مرة ، ويمكن اجراؤها بتلك الطريقتين.

2- التركيب الحيازي : عن طريق الاستشعار عن بعد والسجلات التاريخية والعقارية وهى تجرى كل (5-10) سنوات ، ويمكن اجراؤها بالطريقتين.

3- التركيب المحصولى : ويمكن اعداده مكتبيا استنادا الى البيانات الخاصة بالمساحات المزروعة ، ويمكن التأكد منه بواسطة الدراسات الخاصة ، ويمكن ان تنشر سنويا. ويجرى بالطريقتين كلما أمكن ذلك ، والا فيجب أن يجرى بطريقة المعاينة.

4- الانتاج النباتى : ويستخدم فيه التقدير السنوي للمساحة المزروعة والانتاج، ومن ثم يجرى التأكيد عليه بواسطة بحوث التقديرات الاحصائية السنوية (العينات) لتحديد المساحة والانتاج والمردود . ويجرى سنويا قبل الحصاد وجني المحاصيل، وذلك من اجل التنبؤ بالانتاج ، ويجرى بطريقة المعاينة.

5- الانتاج الحيوانى : بمافيه الانتاج السمكي تعتبر طريقة المعاينة هى الافضل فى تقدير عدد وإنتاج الحيوانات الزراعية بكافة انواعها، ويمكن الاستعانة بالصور الجوية لتقدير الاعداد، لكن لابد من التأكد من صحة ذلك باجراء دراسات خاصة. وهى تجرى كل سنتين او ثلاثة سنوات وذلك من أجل التنبؤ بالانتاج.

6- تكاليف الانتاج واسعار المزرعة واسعار السوق والتكاليف الزراعية والاجور. ويمكن اجراء حساباتها بالتقديرات الاحصائية من المصادر الانتاجية ، والتسويقية . وتجرى سنويا بطريقة المعاينة الاحصائية.

7- الموارد المائية : وتؤخذ بياناتها من وزارة التجهيز على أن يبين فيها مصادر المياه سطحية او جوفية ، مع تحديد كمياتها وأمكنتها. وهذه المعلومات يجب أن تكون سنوية.

8- معدلات سقوط الامطار والاحوال الجوية الاخرى مثل الحرارة والرطوبة ريثما تقوم وزارة الزراعة بانشاء مراكز تجمع المعلومات المتعلقة بالهطول المطري والحرارة والرطوبة. تؤخذ المعلومات من الدوائر المختصة اسبوعيا.

9- الموارد البشرية : تستخدم فى هذه البيانات السجلات التاريخية والرسمية ، والدراسات الخاصة للفرد والاسرة ، ويمكن أن تكون طريقة المعاينة مفيدة . وهذه تجرى كل 5 سنوات ، ويمكن أن يشارك فيها الديوان الوطنى للاحصائيات على أن يشمل البحث الموارد البشرية فى قطاع الزراعة.

10- استهلاك الغذاء : ويكون فيه وحدة المعاينة الفرد والاسرة. ويجرى كل 5 سنوات مرة ويمكن أن يشارك فيه الديوان الوطنى للاحصائيات ، وتجرى بطريقة المعاينة.

11- التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية : وتستخدم فيها السجلات الرسمية لبيان كمية المستوردات والصادرات والمتاح للاستهلاك او للاستغلال فيمايتعلق بمستلزمات الانتاج ، وهذه تتم بطريقة الحصر الشامل سنويا .

12- البيانات الخاصة بالتصنيع الزراعي : وتستخدم فيها السجلات الرسمية لاستلام المادة الاولية ، وللكميات المصنعة ، وتتم بطريقة الحصر الشامل سنويا.

13- فاقد الانتاج : قبل الحصاد والجني وبعدهما ، كذلك الفاقد من المنتجات الحيوانية : ويجرى بطريقة المعاينة قبل الحصاد وبعده ويمكن ان يجرى سنويا. أو كل عدة سنوات.

14- الحسابات الوطنية ويتم اعدادها مكتبيا ، ويمكن ان تتم بالتعاون مع الديوان الوطني للاحصائيات ، وتتم بطريقة الحصر الشامل.

15- أي احصاءات أخرى تراها قيادة الانتاج الزراعي مناسبة.

16- التعداد الزراعي ، وهذا يجب أن يتم بطريقة الحصر الشامل . خاصة عندما تتوفر المخططات المساحية ، ودفاتر السجل العقاري ودفاتر سجل المنتجين التى نصت عليها القوانين الخاصة بمهام مصالح الاحصاءات الزراعية على مستوى الولايات.

4-8 : حركة إنسياب المعلومات الاحصائية فى الجهاز الاحصائي الزراعي المقترح :

حتى يتم تحديد مهام الجهاز الاحصائي الزراعي المقترح لابد ان نحيط علما بحركة انسياب المعلومة الاحصائية من المركز الذى تتوالد فيه المعلومة الاحصائية الى مركز القرار فى موضوع الظاهرة المدروسة .

4-8-1 : ضمن هياكل وزارة الزراعة :

أن المعلومات الاحصائية التى تجمعها الهياكل الاحصائية من مستوى البلدية الى مستوى الولاية فالوزارة هى أما احصاءات أساسية او احصاءات جارية ، ولكل منها جداول احصائية واستبيانات خاصة تقوم بارسالها مديرية الاحصاءات الزراعية الى الولايات وهذه تقوم بتوزيعها على الدوائر ، حتى تصل الى البلدية. باستثناء بعض التحقيقات الاقتصادية التى يتم تصميمها بالمديرية وترسل للتنفيذ على مستوى الولايات.

أن هذا القول يعنى أن الجداول الاحصائية يستلمها المندوب الفلاحى او المرشد الزراعى فى البلدية ، ويبدأ بتهيئة بياناتها المطلوبة او من هنا تبدأ حركة انسياب المعلومة الاحصائية داخل هياكل وزارة الزراعة.

أ – لقد حددنا سابقا أن المسؤول الاحصائي فى البلدية هو المسؤول عن جمع البيانات الاحصائية فى البلدية ويبدأ فى جمع البيانات الاحصائية فى البلدية التى تخص الجدول الاحصائي أو الاستبيان الاحصائي من المزارعين ومن الجمعيات المتخصصة فى مكان عمل البلدية ، معتمدا فى ذلك على السجلات الخاصة بأسماء المزارعين وبالسجلات العقارية للارض الزراعية – وبالسجلات الخاصة بالهيئات الزراعية المتواجدة على أرض البلدية.

ويجب أن يعتمد فى املاء جداوله على الجولات الميدانية بين الحقول ، وفى مراكز الهيئات الفلاحية ، آخذا باعتباره المخططات الجغرافية للبلدية ، ومساحة عقاراتها.

وبعد الحصول على كافة البيانات الاحصائية المطلوبة بهذا الجدول او الاستبيان ، يعد المسؤول الاحصائي تقريره على ثلاث نسخ توزع كما يلى : بعد أن يكون استكملها بالوقت المحدد وبالنوعية المطلوبة .

– ترسل النسخة الاولى الى المكتب الاحصائي فى الدائرة التى تتبع لها البلدية.
– والثانية تحفظ لدى رئاسة المجلس الشعبى فى البلدية.
– والنسخة الثالثة يحتفظ به المسؤول الاحصائي فى البلدية .

وهنا نشير الى أن المسؤول الاحصائي فى البلدية قد يكون شخص واحد او لجنة

خاصة تسمى اللجنة هذه اللجنة الزراعية في البلدية أو المكتب الزراعي وقد تتكون من عدة عناصر فنية زراعية ، تحسب نشاط البلدية الزراعي ، وفي هذه الحالة يوقع اعضاء اللجنة على التقرير.

ونضيف هنا بأن المسؤول الاحصائي يجب أن يشارك في التحقيقات الاحصائية التي تجرى في ولايته مثل تحقيقات مساحة وإنتاج القمح والشعير.

ب - يقوم المندوب الاحصائي في الدائرة باستلام التقارير الاحصائية من البلديات وعليه ان يتأكد من صحتها ودقتها بالزيارات الميدانية السريعة للبلديات ، ويقارنها مع تقارير السنوات السابقة وعندما يجد أن الارقام الاحصائية المرسلة له سليمة ودقيقة ، عند ذلك يعد تقريرا عن المعلومة الاحصائية على أربع نسخ توزع كمايلي :

- ترسل النسخة الاولى الى مديرية المصالح الزراعية في الولاية.
- ترسل النسخة الثانية الى المسؤول الادارى الاول على مستوي الدائرة.
- يحتفظ المسؤول الاحصائي في الدائرة بالنسخة الثالثة
- أما النسخة الرابعة فترسل الى المسؤول الزراعي الاول على مستوى الدائرة.

ويكون تقرير المسؤول الاحصائي في الدائرة متضمنا نشاطات البلديات الاحصائية كافة موضوع الجدول الاحصائي الزراعي ، او الاستبيان الاحصائي الزراعي.

ج - عندما ترسل الدوائر تقاريرها الى مديرية المصالح الزراعية في الولايات يقوم المدير بتحويل هذه التقارير الى مصلحة الاحصاءات الزراعية في الولاية لتقوم بتدقيقها ، واذا لزم الامر بالزيارات الميدانية الى المواقع الزراعية لهذه الظاهرة المدروسة . وبعد التأكد من سلامة البيانات ، ومقارنتها مع بيانات السنوات السابقة ، تعد مصلحة الاحصاءات الزراعية جدولا احصائيا يبين نشاطات الدوائر الزراعية المطلوبة لهذه الجداول أو الاستبيانات ، وذلك على مستوى الدوائر ويكون التقرير على عدة نسخ في الوقت المحدد توزع كمايلي :

- النسخة الاولى ترسل الى مديرية الاحصاءات الزراعية في وزارة الزراعة.
- النسخة الثانية ترسل الى مكتب والى الولاية.

- النسخة الثالثة ترسل الى الديوان الوطني للاحصائيات فى الولاية.
- النسخة الرابعة تحفظ لدى مصلحة الاحصاءات الزراعية فى الولاية.
- النسخ الاخرى ترسل الى كل دائرة من دوائر الولاية.

وهنا نضيف انه عند اعداد التقرير الاحصائي عن الظاهرة المدروسة يمكن ان تشارك فيه جهات عدة على مستوى الولاية مثل : غرفة الزراعة ، الدواوين الزراعية ، المصالح الزراعية على مستوى الولاية مثل مصلحة الانتاج النباتي والانتاج الحيواني وغيرها.

د - تقوم مديرية الاحصاءات الزراعية والتحقيقات الاقتصادية بتجميع البيانات الاحصائية الواردة اليها من الولايات ، وتقوم بتدقيقها . واذا لزم الامر ، يجب أن تقوم بجولات ميدانية للتحقق من صحة البيانات ، بعد ذلك تقارنها مع بيانات السنوات السابقة. واذا تأكدت لديها سلامة هذه البيانات . عند ذلك تعد بيانا احصائيا عن الظاهرة المدروسة على مستوى الولايات مع اجراء تحليل احصائي كلما أمكن ذلك. وترسله للسيد وزير الزراعة لاعتماده ، ومن ثم يعاد توزيعه علي الديوان الوطني للاحصائيات فى العاصمة والمديريات المركزية فى الوزارة ومدراء المصالح الزراعية فى الولايات ، والغرف الزراعية، والدواوين الزراعية.

4-8-2 : خارج إطار هياكل وزارة الزراعة :

لاشك أن مهام مديرية الاحصاءات الزراعية الحالية او المقترحة تحتم عليها جمع بيانات احصائية من خارج هياكل وزارة الزراعة مثل : الاسعار للمنتجات الغذائية ، أو الاسعار لمستلزمات الانتاج والاليات الزراعية ، وكذلك حجم القروض الزراعية ونوعيتها . والكميات المصنعة فى المعامل التى تخدم النشاط الانتاجي الزراعى مثل تصنيع مستلزمات الانتاج او تصنيع المنتجات الزراعية.

وكذلك الكميات المستوردة او المصدرة من المنتجات الزراعية ، عدد السكان ، وعدد القوى العاملة .. الخ

أن جمع مثل هذه المعلومات يجب أن يعتمد على طريقة الحصر الشامل او طريقة المعاينة.

وكلتا الطريقتين تعتمدان فى الحصول على البيانات من السجلات الرسمية مثل الاستيراد والتصدير ، والكميات المصنعة فى المعامل. أو تعتمدان علي طريقة اجراء المعاينة فى أمكنة تواجد الظاهرة المدروسة ، اذا لم تتوفر السجلات الرسمية. وفى كل الاحوال يجب أن تجمع هذه البيانات ايضا من على مستوى البلدية اذا وجدت ، والا فمن الدائرة وحتى العاصمة وإن يكن بعضها غير متواجد على مستوى البلدية مثل الاستيراد والتصدير وغيره.

الا أن هذه الدراسة اعتمدت على أن حركة انسياب المعلومة الاحصائية يجب ان تبدأ من اصغر وحدة منتجة لهذه المعلومة الاحصائية.

والشكل التالى يبين حركة انسياب المعلومات الاحصائية فى الجهاز المقترح حيث تخرج المعلومات فقط الى السيد الوزير وبعد اعتمادها تعاد للمديرية لترسل الى الديوان الوطني للاحصائيات.

حركة إنسياب المعلومات المقترحة

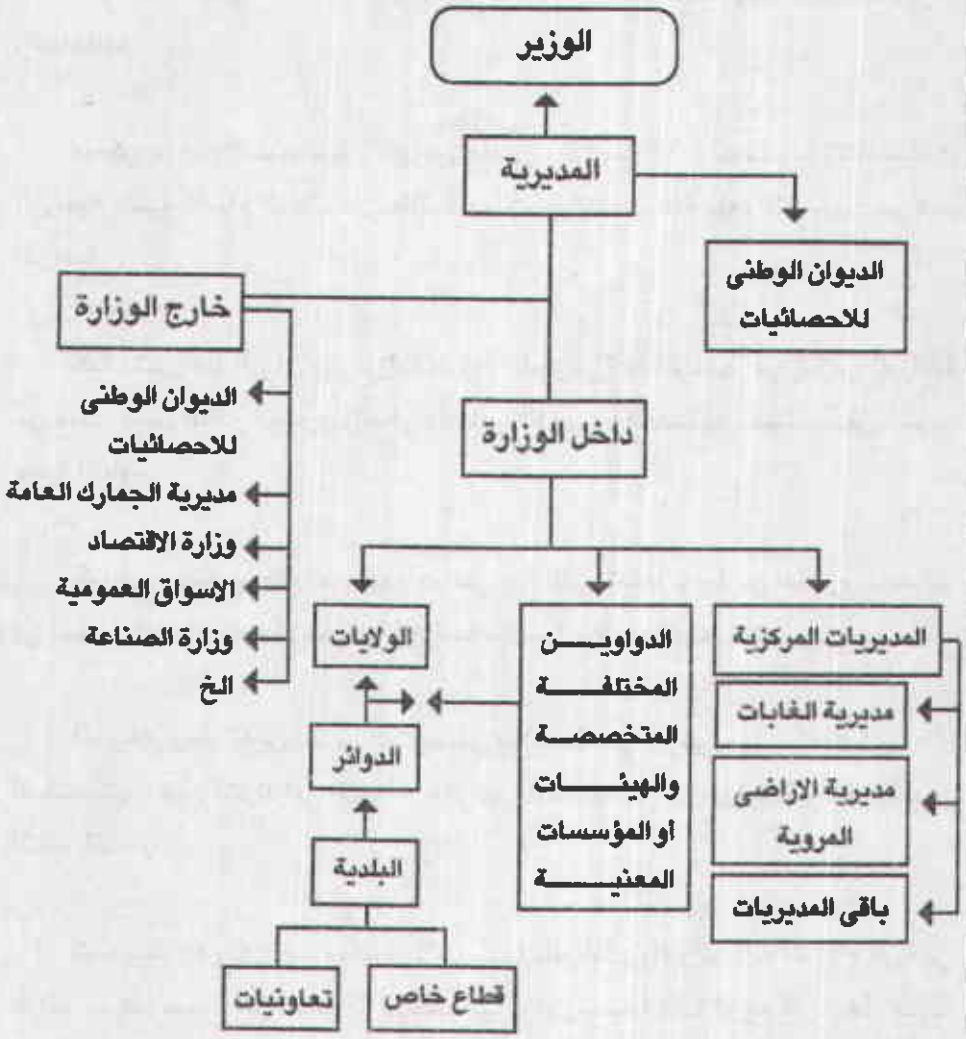

4-9 : البرنامج الزمني المقترح للتطوير :

تضمنت محتويات هذا الفصل تطوير بنية المعلومات الاحصائية بكافة محاورها واتجاهاتها.

ويمكن ان يتم التطوير خلال أقل من عامين ، خاصة اذا بدأت مديرية الاحصاءات الزراعية بتنفيذ المهام الملقاة على عاتقها ، والاجراءات الخاصة بها والتى وردت فى هذه الدراسة.

كما نشير هنا الى أن تبنى وزارة الزراعة الجزائرية للمقترحات الواردة فى الدراسة من حيث تأمين الكادر البشرى والمالي والمادي للاجهزة الاحصائية سيساعد على تسريع عملية التطوير .

كما أن التحضير منذ الان للدورات التدريبية التى تتطلب خبرة من الخارج سيساعد فى تحسين اداء الاجهزة الاحصائية الزراعية مباشرة من هذا العام.

أما بخصوص تكوين الكادر المتخصص بالاحصاءات الزراعية من حملة الدكتوراه أو الماجستير ، فقد أشرنا الى الاجراءات الواجب اتخاذها من قبل وزارة الزراعة ، لتأمين الكادر المطلوب .

كما بينا انه يمكن البدء بالتنفيذ تدريجيا بالولايات والدوائر ذات الانتاج الزراعي الوافر ، وهذا يتطلب من المديرية للاحصائيات الزراعية اعادة توزيع كوادرها. لتبدأ انطلاقة التطوير فورا.

بعض الاستبيانات والجداول الإحصائية المقترحة

4-10 : الاستبيانات المقترحة للتنفيذ :

4-10-1 : إستبيان تكاليف محصول زراعي مزروع بعلا فى أرض المزرعة ويشمل البنود التالية لكل هكتار :

أولا : العمل اليدوى :

- نثر البذار
- نثر السماد
- العزق والتعشيب
- المكافحة
- الحصاد والجني
- نقل المحصول

المجموع

ثانيا : العمل الآلي :

- الحراثة (الفلاحة)
- نثر البذار (اذا لم يكن يدويا).
- التسميد (اذا لم يكن يدويا).
- العزق والتعشيب (اذا لم يكن يدويا).
- المكافحة (اذا لم تكن يدويا).
- الحصاد والجني (اذا لم يكن يدويا).
- التدارى والتكذرية
- نقل المحصول (اذا لم يكن يدويا او بطريقة اخرى).

المجموع

ثالثا : مستلزمات الانتاج :

- قيمة البذار.
- قيمة السماد العضوى

- قيمة السماد الكيماوي
- قيمة العبوات (الجوالات أو غير ذلك)
- قيمة مواد المكافحة
- قيمة الوقود والطاقة ، اذا كان لها بند خاص

المجموع

رابعا : التكاليف الاخرى :

- إيجار الارض : وتقدر مابين (15-25٪) من الانتاج.
- فائدة رأس المال وتقدر بحدود 5٪ من قيمة الانتاج.
- نفقات نثرية وتقدر مابين 5-10٪ من النفقات.

المجموع

خامسا : اجمالى التكاليف لكل هكتار.

سادسا : المردود كغ/هـ

سابعا : كلفة إنتاج كغ/هـ . ونحصل عليه بتقسيم خامسا/سادسا.

4-10-2 : إستبيان تكاليف محصول زراعي مزروع فى ارض مروية فى أرض المزرعة لكل هكتار ويشمل البنود التالية :

أولا : الاعمال اليدوية :

- التشعيب.
- نثر البذار
- التسميد
- اجور السقاية
- اجور العزق والتعشيب
- المكافحة
- الحصاد او الجني

نقل المحصول .

المجموع.

ثانيا : العمل الآلي :

- الحراثات.
- التسكيب : اذا كان يجرى آليا.
- نثر البذار : اذا كان يجرى آليا.
- اجور السقاية (اذا كانت تجرى آليا بالرش اوغير ذلك)
- العزق والتعشيب (اذا كان يجريان آليا).
- المكافحة (اذا كانت تجرى آليا).
- الحصاد أو الجنى (اذا كانا يجريان آليا).
- الدراى او التذرية.
- نقل المحصول . اذا كان يتم آليا.

ثالثا : مستلزمات الانتاج :

- قيمة البذار.
- قيمة السماد العضوى.
- قيمة السماد الكيماوى.
- قيمة العبوات او الجوالات.
- قيمة مياه الري.
- قيمة الوقود والطاقة (اذا كان لها بند خاص).

المجموع

رابعا : التكاليف الاخرى :

- إيجار الارض : ويقدر مابين 15-25٪ من الانتاج.
- فائدة رأس المال : وتقدر بـ 5٪ من الانتاج.
- نفقات نثرية أخرى : وتقدر مابين 5-10٪ من النفقات

المجموع

خامسا : إجمالى التكاليف :

سادسا : الانتاج كغ/هـ

سابعا : كلفة كغ منتج وتكون بقسمة خامسا/سادسا.

4-10-3 :إستبيان حول الغابات :

مساحة الغابة الكلية.

مساحة الغابة المشجرة.

نوع التشجير : غابة طبيعية - غابة صناعية.

نوع الشجر الحراجي

تقدير الانتاج.

الاصابات المرضية والحشرية.

نوع الاصابة.

٪ للاصابة.

المكافحات : نوع المبيد ، كميته ، قيمته

الانتاج :

للخشب : م٣

للفحم : م٣

للفلين : م٣

آثار التصحر على الغابة

تحديد مناطق الانجراف داخل وعلى حدود الغابة.

ويتم هذا الاستبيان بالاشتراك مع مديرية الغابات

4-10-4 :إستبيان حول الاصابات الحشرية للمحاصيل والخضار الزراعية:

1- نوع المحصول .

2- عمر المحصول : بداية الانبات - المرحلة المتوسطة - طور الانتاج

- طريقة الري : مروي ، بعل
- المساحة المصابة : بالهكتار.

نوع الاصابة : مرضية : نوع المرض :

حشرية : نوع الحشرة - طورها

النسبة المئوية للاصابة.

المكافحة : نوع المبيد - كميته - قيمته

طريقة المكافحة : تعفير.

اجهزة المكافحة : رش - بالطائرة.

زمن المكافحة : صباحا - ظهرا - مساء.

النتيجة : بعد المكافحة - نسبة النجاح.

ويتم بالاشتراك مع مديرية الانتاج النباتي ومديرية أخرى مثل مديرية الاراضي والمديرية المسؤولة عن وقاية المزروعات.

4-10-5 : إستبيان الاشجار المثمرة :

ويمكن أن يتضمن المعلومات التالية :

نوع الشجرة : الصنف ، العمر ، منتج - غير منتج

المسافة بين الاشجار

عدد الاشجار فى وحدة المساحة.

الري : مروي - مطري

الهدف من الزراعية : الاستهلاك المنزلي للسوق للتصنيع

كيفية التسويق ونوعه : مباشر :- الى السوق المحلي - الى السوق المركزي - (كلاكله) الضمان - (يرسم عليه).

تقدير الانتاج : للشجرة الواحدة - لوحدة المساحة.

حجم الثمرة : كبيرة - وسط - صغيرة

الاصابات المرضية والحشرية :

الامراض : نوعها - زمن ظهورها.

الحشرات : نوعها – زمن ظهورها.

مواد المكافحة : نوعها وكميتها وقيمتها.

الاسمدة المستعملة : نوعها – كميتها – قيمتها. – وقت الاستعمال.

ويتم هذا الاستبيان بالاشتراك مع مديرية الانتاج النباتي.

4-10-6 : إستبيان خاص بالمراعي الطبيعية :

ويتضمن البيانات التالية :

- المساحة الاجمالية للمرعي
- المساحة القابلة للرعي.
- البيئة النباتية والنباتات السائدة .
- متوسط إنتاج الهكتار من العلف .

تقدير حمولة وحدة المساحة من الحيوانات الزراعية.

ويجب ان تتوفر البيانات الاحصائية عن كل ولاية مسموح الرعي بها.

4-10-7 : إستبيان خاص بالانتاج الحيواني والصيد البحرى:

ويتضمن البيانات التالية :

أولا : تقديرات العدد

أ – الابقار : النوع – العمر – الجنس – الهدف من التربية – عدد افراد القطيع.

ب– الاغنام والماعز : النوع – العمر – الجنس – الهدف من التربية – عدد افراد القطيع.

ويمكن أن يضاف لها حيوانات أخرى.

ثانيا : تقديرات اعداد الدواجن :

دجاج – لحم – بياض – انتاج أمهات رومي – ارانب – عدد افراد القطيع.

ثالثا : تقديرات الانتاج :

لحم – حليب – بيض – جلود – صوف – شعر – عسل – أسمدة عضوية.

رابعا : الصيد البحرى (الاسماك) :

أ - بيانات الانتاج : ويمكن أن يكون حسب النوع والكميات المتوفرة شهريا.

ب- عدد الصيادين - عدد المراكب - نوعية المراكب ونوعية الشباك.

ج- مناطق الصيد - طبيعة الصيد - فصلية - سنوية . الخ.

د- الاستهلاك الشهرى من المنتج (المتاح).

خامسا : دراسات خاصة عن :

1- بالنسبة لولادات الابقار :

- عمر الام عند اول ولادة.
- معدلات المواليد والنفوق.
- طول فترة ادرار الحليب الاقتصادية وكمية الحليب المنتجة.
- طول الفترة بين الولادتين .
- عدد الداخل فى القطيع والخارج منه.
- الاعلاف - مركزة - مالئة.

2- دراسة خاصة بالاحصاءات البيطرية :

ويمكن ان تشتمل على البيانات التالية الخاصة بصحة الحيوان :

- اعداد نسبة المريضة وانواعها وانواع الامراض.
- تحديد نسبة الحيوانات المريضة ، والحيوانات النافقة بالنسبة للقطيع . وذلك حسب نوع الحيوانات والامراض.
- كميات وقيمة الادوية البيطرية المستعملة.

وهذه الاستبيانات تتم بناءاً على طلب الجهة صاحبة العلاقة وتشارك فيها. مديرية الاحصاءات الزراعية بوضع استمارة الاستبيان ، حتى تتوافق مع اجهزة الاعلام الآلي.

4-11: الجداول الإحصائية الزراعية المقترحة

المساحة :

المساحة المزروعة بالمحاصيل والخضار الصيفية

لعام 19

بلدية ..... التابعة لدائرة ..... ولاية .....

الرقم المتسلسل	الاسم	المساحة المزروعة	المحاصيل الصيفية				مجموع المحاصيل الصيفية	المحاصيل الصيفية												المجموع للخضار	ملاحظات
			الذرة		ذرة الخن			البطاطس		الطماطم		الباذنجان		الفلفل		الخياروالقثاء		البطيخ	خضار أخرى		
			سقي	بعل	سقي	بعل		سقي	بعل	سقي	بعل	سقي	بعل	سقي	بعل	سقي	بعل				
1																					
2																					
3																					
4																					
5																					
6																					
7																					
8																					
9																					
10																					

مساحة وإنتاج غلة المحاصيل

لعام 19

في بلدية ..... التابعة لدائرة ..... ولاية .....

أسم المحصول	المرعى			المرعى			المرعى		
	المساحة	المردود	الانتاج	المساحة	المردود	الانتاج	المساحة	المردود	الانتاج

وعلى ضوء هذا الجدولة يمكن أن ترسل الدائرة جدولا الى الولاية ، والولاية ترسل جدولا الى الوزارة ، (مديرية الاحصاءات الزراعية). كما يمكن أن يتكون منه عدد من الجداول : الخضار الشتوية ، الخضار الصيفية ، الخضار الباكورية ، المحاصيل السنوية ، الاشجار المثمرة ، المحاصيل الصيفية.

المساحة :

المساحة المزروعة بالمحاصيل الصناعية

لعام 19

يرسل بعد انتهاء موسم الزراعة

في بلدية ..... التابعة لدائرة ..... ولاية .....

الرقم المتسلسل	أسم المشروع	جملة المساحة المزروعة	الطماطم		التبغ		محاصيل أخرى	
			مروي سقي	بعل مطري	سقي	بعل	سقي	بعل
1								
2								
3								
4								
5								
6								
7								
8								
9								
10								

المساحة : هكتار

المساحة المغروسة بالأشجار المثمرة

لعام 19

يرسل بنهاية ابريل

في بلدية ..... التابعة لدائرة ..... ولاية .....

الرقم المتسلسل	الاسم	المساحة المغروسة	الزيتون				الكروم				التمور				الحوامض				المشمش				التفاح			
			مروي	بعل	مثمر	غير مثمر	مروي	بعل	مثمر	غير مثمر	مروي	بعل	مثمر	غير مثمر	مروي	بعل	مثمر	غير مثمر	مروي	بعل	مثمر	غير مثمر	مروي	بعل	مثمر	غير مثمر
1																										
2																										
3																										
4																										
5																										
6																										
7																										
8																										
9																										
10																										

المساحة : هكتار

المساحة المزروعة بالمحاصيل والخضار الشتوية

لعام 19

في بلدية ..... التابعة لدائرة ..... ولاية .....

يرسل بنهاية
شباط فبراير

الرقم المتسلسل	الاسم	جملة المساحة المزروعة	المساحة المزروعة بالحبوب والبقول												جملة المساحة المزروعة	الخضار الشتوية				ملاحظات
			قمح		شعير		عدس		حمص		محاصيل اخرى					الزهرة	الجزر	الملفوف	أخرى	
			سقي	بعل	سقي	بعل	سقي	بعل	سقي	بعل	سقي	بعل								
1																				
2																				
3																				
4																				
5																				
6																				
7																				
8																				
9																				
10																				
المجموع																				

المساحة :

المساحة العامة والزراعية وإعداد الحيوانات الزراعية والاخرى

لعام 19

في بلدية ..... التابعة لدائرة ..... ولاية .....

يرسل بنهاية
يوليو تموز

الرقم المتسلسل	الاسم الثلاثي	المساحة الاجمالية	المساحة الصالحة للزراعة									مساحة غير الصالحة للزراعة					
			المحاصيل			جملة المساحة المحصولية	المساحة الشجرية			جملة المساحة المزروعة	مساحة المراعي	مساحة الغابات	الابنية والطرقات	الصفور والجبال	الصحارى	جملة
			سقي	بعل	بور		سقي	بعل	جملة							
1																
2																
3																
4																
5																
6																
7																
8																
9																
10																
المجموع																

المساحة :

تابع المساحة العامة والزراعية وإعداد الحيوانات الزراعية والاخرى

لعام 19

يرسل بنهاية
يوليو تموز

في بلدية ..... التابعة لدائرة ..... ولاية .....

الحيوانات الزراعية																		حيوانات أخرى	
الابقار						جملة الابقار	الاغنام			جملة الاغنام	الماعز		جملة الماعز	الدواجن			جملة دواجن	الخيول	الجبال
أبقار حلوب		عمر أقل من سنتين		جملة			عمر أكثر من سنة	أقل من سنة			عمر أكثر من سنة	أقل من سنة		دجاج	أوز	بط			
محلي	أجنبي	محلي	أجنبي	محلي	أجنبي														
جملة																			

الخاتمة

الخاتمة :

أن عملية التطوير تتطلب تواجد الخبرة الفنية المتميزة بالكفاءة العلمية والقدرة على التحرك فى تنفيذ البرنامج المقترح ، وإن يكن للتدريب أهمية متميزة فى هذا التحرك.

ووضعت الدراسة حجر الاساس لتأسيس نظام وطني لاحصاءات الزراعة والغذاء ، وهذا ماتسعى له الحكومة الجزائرية ممثلة بوزارة الزراعة.

ونحن نعتبر أهم مكونات البرنامج المتكامل للاحصاءات الزراعية هو التعداد الزراعي العام ، وتطرقنا اليه فى الدراسة لاهميته أولا ، ولان فريق دراسة سبق دراستنا ووضع أسس ومكونات التعداد الزراعي العام فى الجزائر.

ولابد من الاشارة هنا الى دور الاعلام المرئي والمسموع والمقروء بتنفيذ البرنامج المقترح. وهذا يشمل تعاون تام بين الاجهزة كافة باعتبار تطوير عمل الاجهزة الاحصائية عمل وطني استثماري واقتصادي.

أن الدور المتعاظم الذى تتوخاه الحكومة الجزائرية للقطاع الزراعي نظرا لاهميته الكبيرة والاستراتيجية والدور الهام لمنتجاته النباتية والحيوانية فى تأمين الغذاء للشعب، يعطي أهمية ثانية لهذه الدراسة ، خاصة أن نتوخي من هذه الدراسة ليس فقط تأمين الغذاء للشعب ، ولكن أيضا المحافظة على الموارد الطبيعية من ماء وتربة وحيوان وغطاء نباتي ، لتستمر وتدوم هذه الموارد بتقديم الخير للمواطنين .

وأخيرا أن نمو الانتاج الزراعي وزيادته هو أول إهتمامات الحكومة الجزائرية ولكن هذا الاهتمام لايمكن أن يتحقق بدون زيادة كفاءة وفعالية الجهاز الاحصائي العامل على جمع البيانات الاحصائية الزراعية . وهذا الامر يتطلب من الحكومة الجزائرية ووزارة الزراعة بالجزائر القيام بتنفيذ توصيات هذه الدراسة، خاصة فيما يتعلق بتأمين العناصر البشرية والاحتياجات المادية اضافة الى السعي بتنفيذ دورات تدريبية مستمرة ، وذلك بمايتوافق مع متطلبات عمل الاجهزة الاحصائية الزراعية.

المراجع

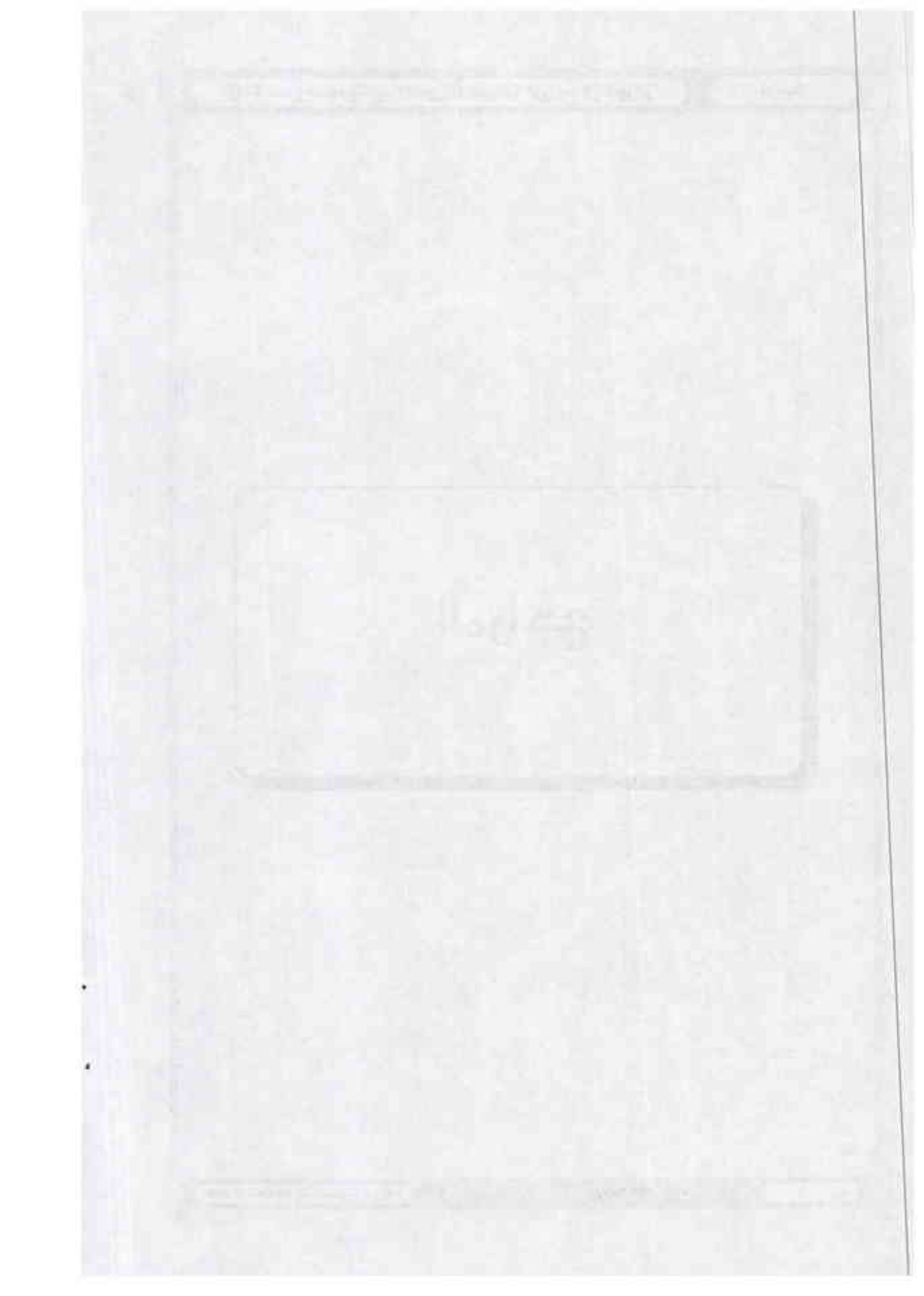

مراجع الدراسة :

1- قانون الديوان الوطني للاحصائيات وتعديلاته.
2- المرسوم الخاص بهيكلة وزارة الزراعة الجزائرية.
3- المرسوم الخاص بهيكلة مديرية المصالح الزراعية بالولايات.
4- القرار الخاص بهيكلة مديرية الاحصاءات الزراعية وتحديد مهامها.
5- القرار الخاص بهيكلة مصلحة الاحصاءات الزراعية على مستوى الولاية وتحديد مهامها.
6- القرار الخاص بوضع الاحصاء الزراعي لدى الديوان الوطني للاحصائيات.
7- المنظمة العربية للتنمية الزراعية : الاحصاء الزراعي فى الدول العربية الوضع الراهن - المعوقات - أساليب التطوير - الخرطوم 1981 .
8- المنظمة العربية للتنمية الزراعية « الخطة التنفيذية لدراسة البرنامج الاحصائي فى الدول العربية » الخرطوم 1981.
9- المنظمة العربية للتنمية الزراعية « الندوة القومية للاحصاءات الزراعية» الخرطوم 1984.
10- المنظمة العربية للتنمية الزراعية « سلسلة المجلد الاحصائي الزراعي السنوي.
11- المنظمة العربية للتنمية الزراعية : مشاريع دراسة :
أ - مشروع تطوير الاحصاء والتخطيط بالجمهورية العربية السورية.
ب- مشروع دعم وتطوير البنية الاحصائية ونظم المعلومات الزراعية بجمهورية مصر العربية.
ج- مشروع تطوير نظم الاحصاء الزراعي بالجماهيرية العظمي.
د- مشروع تطوير نظم الاحصاءات الزراعية بفلسطين.
هـ- اعادة تأهيل بنية المعلومات الاحصائية بالقطاع الزراعي بالسودان.
و- استراتيجية تطوير خطط وأساليب تجميع الاحصاءات والبيانات الزراعية بالجمهورية العراقية.
12- السلسلة الاحصائية السنوية الجزائرية (أ - ب).
13- السلسلة الاحصائية السنوية الجزائرية عن التجارة الخارجية.

14- السلسلة الاحصائية السنوية الجزائرية عن مستلزمات الانتاج الفلاحى (الزراعي).
15- الديوان الوطني للاحصائيات بالجزائر.
المجموعة الاحصائية السنوية لعام 1991-1992-1993.
16- وزارة التجهيز الجزائرية - بالنسبة لمصادر المياه.
17- المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط CE.N.E.A.P
دراسة التنمية الريفية بالجزائر (1991).
18- الكتاب السنوي للاقتصاديات الزراعية والغذائية لدول البحر الابيض المتوسط لعام 1994.
19- التقرير القطري لوزارة الزراعة الجزائرية عام 1995.
20- الاستبيان الخاص بالزراعة الجزائرية.
21- المكتب الوطني للدراسات والتنمية الريفية.
مناطق الاستقرار المطري فى الجزائر (1981).

أعضاء فريق الدراسة

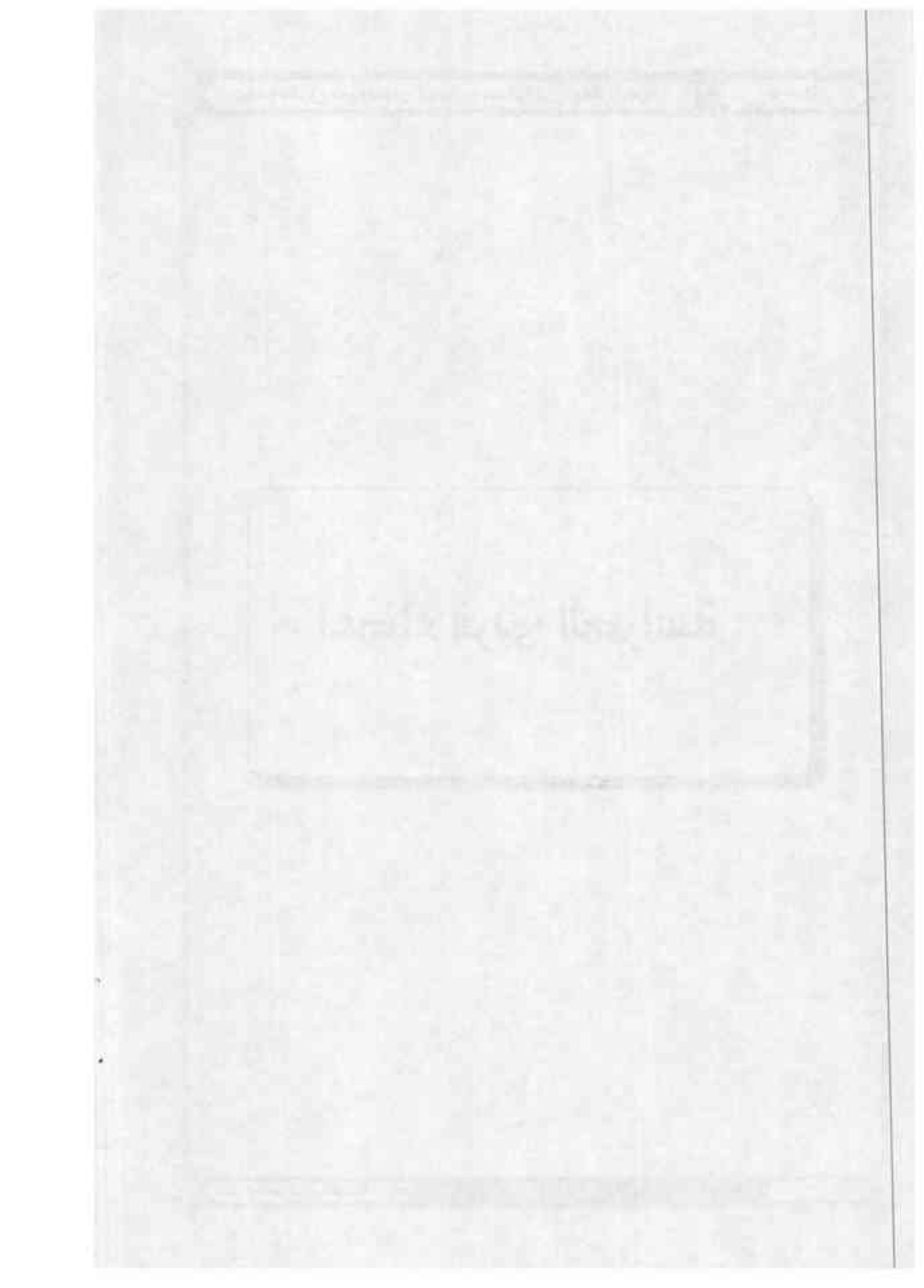

أعضاء فريق الدراسة

1- الدكتور عبده قاسم
- أستاذ الاحصاء بجامعة دمشق - رئيساً

2- الدكتور عبدالكريم السعودى
- مدير الاحصاء بالجزائر - عضواً

3- السيد / طاهر حسين - عضواً

4- الانسة نادية كعسيس - عضواً

مرفقات

المقابلات

قائمة المقابلات
التي أجراها فريق البحث مع
رؤساء مكاتب مديرية الاحصاءات الفلاحية
والتحقيقات الاقتصادية

السادة :

- عبدالغفور حسين	- نائب مدير التحقيقات الاقتصادية والاجتماعية .
- عمرون يحيى	- نائب مدير الاحصاءات الزراعية.
- لونيس مولود	- رئيس مكتب التحقيقات.
- نمشي مجبر	- رئيس مكتب الدراسات الظرفية.
- أيت واعراب قادر	- مكتب الامداد والتدخلات
- بلعلم عبدالحق	- رئيس مكتب المؤشرات والحسابات الاقتصادية
- بوقندورة محمد	- رئيس الاحصاءات الزراعية
- بسكار خالد	- رئيس مكتب التوثيق والنشر

قائمة المقابلات الميدانية

أجرى فريق البحث مقابلات ميدانية تمت على مستوى :

1- مديرية الفلاحة :

بولاية بومرداس : يوم 1995/12/23 وهذه قائمة باسماء المتقابل معهم :

السادة :

- مزياني خليفة – مدير المصالح الفلاحية بالولاية.
- دراوي عمار – رئيس الغرفة الفلاحية بالولاية.
- إمام رشيد – رئيس مصلحة الاحصاءات الفلاحية بالولاية
- بودربالة بوعلام – رئيس مكتب الاحصاء.

2- الديوان الوطني للاحصائيات O.N.S.

السادة :

- هاشمي سامي – رئيس دائرة مكلف بالاحصاءات الزراعية.
- آيت عمارة – مكلف بالاحصاءات الزراعية.

عدد العاملين فى مجال الإحصاءات الزراعية بالولايات لعام 1992

EFFECTIES EXERCANT AUSEINDES SERVICES STATISTIQUES DES DSA

WILAYA	INGENIEURS	TECHNICIEN	ATS	TOTAL
ADRAR				
CHLEF	6	3	2	11
LAGHOUAT	0	11	0	11
O.EBOUAGHI	6	6	5	17
BATNA	10	13	0	23
BEJAIA	4	6	2	12
BISKRA	2	5	2	9
BECHAR	0	10	0	10
BLIDA	6	7	0	13
BOUIRA	9	2	1	12
TAMANRASSET	1	5	1	7
TEBESSA	4	8	0	12
TLEMCEN	6	7	0	13
TIARET	8	2	2	12
TIZI OUZOU	11	13	2	26
ALGER	9	3	0	12
DJELFA	3	15	2	20
JIJEL	7	6	5	18
SETIF	9	15	2	26
SAIDA	7	4	1	12
SKIKDA	13	12	2	27
S.B.ABBES	9	3	0	12
ANNABA	3	3	0	6
GUELMA	4	5	1	10
CONSTANTINE	7	12	3	22
MEDEA	7	10	4	21
MOSTAGANEM	8	8	1	17
MSILA	1	10	0	11
MASCARA	8	8	1	17
OUARGLA	3	16	0	19
ORAN	9	3	2	14
EL BAYADH	0	6	1	7
ILLIZI	0	1	0	1
B.B.ARRERIDJ	5	19	4	28
BOUMERDES	8	10	0	18
ELTARF	6	2	0	8
TINDOUF	0	2	0	2
TISSEMSILT	0	1	1	2
ELOUED	5	4	0	9
KHENCHELA	4	8	1	13
SOUK AHRAS	7	4	1	12
TIPAZA	16	20	0	36
MILA	18	17	1	36
AIN DEFLA	5	6	1	12
NAAMA	1	6	0	7
A. TEMOUCHENT	5	10	0	15
GHARDAIA	2	8	1	11
RELIZANE	10	17	2	29
TOTAL	272 38.97	372 53.30	45 7.74	698 100

جدول يبين عدد العاملين في مجال الاحصاءات الزراعية بالولايات لعام 1992 مع مؤهلهم العلمي

إستبيان مكاتب مديرية الإحصاء الزراعي

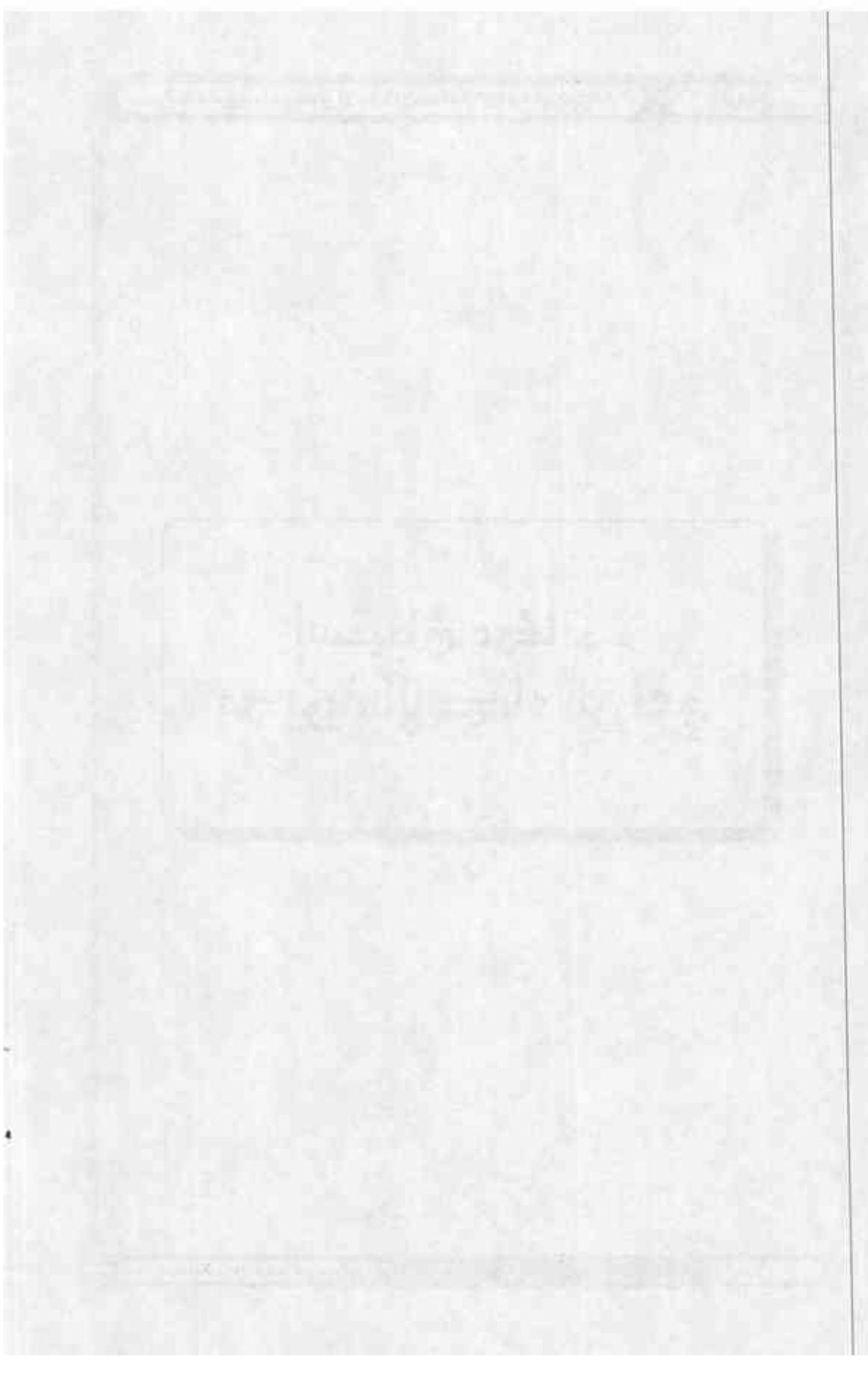

* توقيت الاستبيان (الاجال الحقيقية)

- ارسال الاستبيان
- بداية الاستبيان
- نهاية الاستبيان
- وصول الاستبيان الى الولاية
- نقل المعلومات ومعالجتها.
- النتائج النهائية.
- نشر المعلومات

* طرق جمع المعلومات :

- العينة
- المسح الشامل
- الملاحظة
- التحاور
- الاسقاط

* المسار الاعلامي (إنسياب المعلومات) بين المستويات المختلفة للجهاز الاحصائي :

- البلدية
- الدائرة
- الولاية
- الوزارة

التحكم فى المهام :

عدد المهام الخاصة بمديرية الاحصاءات الفلاحية :

عدد المهام الخاصة بنيابة مديرية الاحصاء الزراعى

عدد المهام الخاصة بنيابة مديرية التحقيقات الاقتصادية

من الذى حدد هذه المهام

هل هى مدونة فى وثيقة ؟

هل ساهمتم فى تحديد المهام هذه ؟

هل تعتبرون هذه الاهداف أكثر ملاءمة وعقلانية فى الوقت الحالي

هل تمكنتم من تحقيق هذه الاهداف فى فترة ما ؟

اذا كان الجواب بنعم ، أذكر السنة والاسباب

اذا كان الجواب بلا ، أذكر السنة والاسباب

تنظيم مديرية الاحصاءات الفلاحية

هل عدد المستويات الذى تضمها المديرية كاف وناجع ولماذا

هل التأطير (الكوادر الفنية) فى المديرية كاف غير كاف لماذا ؟

هل إقترحتم اصلاحات ومراجعة لتنظيم المديرية ؟ كيف ومتى ؟ ولمن اقترحتم ؟

هل اقترحتم اصلاحات ومراجعة لتنظيم نيابة المديرية للاحصاءات الزراعية ؟ كيف ومتى ؟ ولمن اقترحتم ؟

هل اقترحتم اصلاحات ومراجعة لتنظيم نيابة المديرية للتحقيقات الاقتصادية ؟ كيف ومتى ؟ ولمن اقترحتم ؟

هل تقومون باجتماعات دورية مع مساعديكم ؟ أسبوعيا ؟ مرة فى الشهر ؟ بعض المرات .

البيانات الاحصائية :

البيانات الاحصائية التى تتلقونها تصلكم :

دائما فى الميعاد

بعض المرات

أبدا ليست فى الميعاد

تصل البيانات الاحصائية :

عن طريق السلم الادارى

بعض المرات

آخر /حدد

حدد السلم الادارى الذى تصل به البيانات

.....

.....

عندما تكون البيانات الاحصائية غير واضحة :

هل تعيدونها مباشرة الى مصدرها

هل تطلبون الاستشارة حسب السلم الادارى

هل تلغونها

هل تأخذون قرارات خاصة ؟ ماهى

عندما تتكرر البيانات الخاطئة أو المشكوك فى صحتها ، ماذا تفعلون ؟

شروط العمل

هل توجد تحت تصرفك قاعة إنتظار لزوارك

عدد الاجهزة الموجودة فى مكتبك (هاتف ، فاكس ، آلة حاسبة ، كمبيوتر ، آلة راقنة، آلة نسخ ،

هل يشاطرك زميل او اكثر المكتب ؟

اذا كان الجواب بنعم ، هل يسهل عملك ؟

عندما تحتاج الى سيارة الخدمة ، تتوفر لك ؟

ماهي ملاحظاتك

توزيع الوسائل البلدية والاجهزة في المديرية

	نيابة المديرية للاحصاء				نيابة المديرية للتحقيقات				
	مكتب	مكتب	مكتب	مجموع	مكتب	مكتب	مكتب	مكتب	مجموع
هاتف مباشر									
هاتف محول									
فاكس									
آلة راقنة									
آلة ناسخة									
الة حاسبة									
كمبيوتر									
آلة طابعة									
المكاتب									
الخزائن									
الكراسي									
سيارات الخدمة									

شكل البيانات الواردة

تصل فى سجلات مرقونة بالكمبيوتر

تصل فى سجلات مرقونة بالالة الراقنة

تصل فى سجلات مكتوبة بالقلم

آخر /حدد

طبع البيانات :

تصفيف وطبع البيانات ، كيف يتم ؟ وأين ؟

هل تبرم عقود مع خواص أو مؤسسات وطنية ؟

كيف ؟ ومن يدفع التكاليف ؟

ماهي إقتراحاتكم ؟

أنواع المطبوعات والدوريات ، ومجالات التخصص

1
2
3
4
5
6
7
8
9

الهيئات والمؤسسات التى توزع لها :

كيف يتم التوزيع والاشتراك

رتب الهيئات والمؤسسات التى تهتم أكثر بهذا الاحصائيات

المشاكل المطروحة